

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسية

الانقلابات العسكرية التركية ودور الإعلام السياسي "انقلاب 15 تموز 2016 نموذجاً"

"Turkish Military Coups And Political Media" Coup In 15 June 2016 Model"

إعداد الطالب

محمد احمد محمد أوزدمير

(الرقم الجامعي: 1620600024)

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزاجة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي 2017 / 2018

قرار لجنة المناقشة

قدمت هذه الرسالة (الانقلابات العسكرية التركية ودور الإعلام السياسي " انقلاب
15 تموز 2016 نموذجاً") إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم
السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة ال البيت ونوقشت وتمت اجازتها بتاريخ / /
2017

التوقيع

اسماء اعضاء لجنة المناقشة

(مشرفاً ورئيساً)

1. الاستاذ الدكتور: محمد عوض الهزايمة



(عضو داخلي)

2. الدكتور أمين علي العزام

(عضو داخلي)

3. الدكتور عادل القاضي

4. الدكتور حمزة ابو شريعة (ممتحناً خارجياً / جامعة العلوم الإسلامية)

آية قرآنية

استهلال من قبس التنزيل

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

(و اعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا)

(سورة آل عمران: آية 103)

قال تعالى:

(يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات)

(سورة آل عمران: آية 18)

قال تعالى:

(قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون)

(سورة الزمر: آية 9)

صدق الله العظيم

تفويض

أنا الطالب محمد أحمد أوزدمير أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في جامعة آل البيت.

التوقيع:

التاريخ:

إقرار والتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت

أنا الطالب: محمد أحمد أوزدمير

الرقم الجامعي: 1620600024

التخصص: علوم سياسية

الكلية: معهد بيت الحكمة

لقد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول بها والمتعلقة بإعداد الرسائل الجامعية، وفق ما هو متعارف عليه في إعداد مثل هذه الرسائل.

توقيع الطالب:

التاريخ:

الإهداء

إلى والدي ووالدتي رموز العطاء والتفاني أطال الله في أعمارهما

والى إخواني الذي هم معنى الحياة

والى زوجتي العزيزة التي وقفت بجانبى بكل حزم وعزم

والى الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزيمة الذي كان سندي

والى كل من شجعني على كتابة هذه الدراسة

والى أرواح شهداء انقلاب 15 تموز 2016 الفاشل الذي حدث في تركيا، والذين استلهمت منه الأمل ببقاء

هذه الأمة

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث

محمد أحمد أوزدمير

الشكر والتقدير

يطيب لي وأنا أنهى هذه الدراسة أن أزجي كل الشكر والتقدير والحب والاحترام إلى أستاذي الدكتور محمد عوض الهزيمة الذي أشرف على دراستي هذه، وأعطاني من وقته وجهده الكثير، ولا يسعني أيضاً إلا أن أتقدم من رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بالشكر الوافر لتفضلهم بمناقشة هذه الدراسة وإغنائها بملاحظاتهم وآرائهم القيمة.

وأتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان والعرفان بالجميل لأعضاء هيئة التدريس في معهد بيت الحكمة ولكل من مد يد العون والمساعدة وأسهم في إخراج هذا الجهد المتواضع إلى النور سواء بكلمة طيبة أو بنصيحة أسداها لي من أولئك الذين عايشتهم أو زاملتهم أو تعلمت على أيديهم أو التقيت بهم مباشرة أو كان ذلك عبر إنتاجهم الفكري والأدبي، وأخص منهم زملائي في قسم العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت الذين آزروني معنوياً للمضي قدماً في إتمام هذه الدراسة إذ ساورني الوهن في بعض مراحل البحث.

وأشكر جامعة آل البيت وأساتذتها وموظفيها جميعاً على إدامة هذا الصرح منهل خير وعطاء لخدمة العلم والعلماء والوطن.

والله اسأل أن يوقفنا لكل خير ومحبة

الباحث

محمد أحمد أوزدمير

فهرس المحتويات

ب	قرار لجنة المناقشة.....
ج	آية قرآنية.....
د	نفويض.....
هـ	إقرار والتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت.....
و	الإهداء.....
ز	الشكر والتقدير.....
ح	فهرس المحتويات.....
ط	الموضوعات.....
م	الملخص.....
ن	ABSTRACT.....
1	المقدمة.....
13	الفصل التمهيدي: المسيرة السياسة التركية في عهدي الانقلاب والأحزاب.....
36	الفصل الثاني: المحاولة الانقلابية العسكرية التركية 15 تموز 2016.....
65	الفصل الثالث: الإعلام السياسي واستراتيجيات أطراف الصراع في محاولة الانقلاب.....
96	الخاتمة.....
97	الاستنتاجات:.....
99	قائمة المراجع.....
104	قائمة الملاحق.....

الموضوعات

الموضوع
قرار لجنة المناقشة
الآيات القرآنية
تفويض
إقرار والتزام
الإهداء
الشكر والتقدير
فهرس المحتويات
ملخص باللغة العربية
الملخص باللغة الإنجليزية
المقدمة
أهمية الدراسة
مشكلة الدراسة وأسئلتها
أهداف الدراسة
فرضيات الدراسة
حدود الدراسة

محددات الدراسة	
متغيرات الدراسة	
منهجية الدراسة	
الدراسات السابقة	
الفصل التمهيدي: المسيرة السياسية التركية في عهدي الانقلاب والأحزاب	
المطلب الأول: المسيرة السياسية في عهد الانقلابات التركية	
أولاً: الانقلابات العسكرية عام (1960، 1971، 1980)	
ثانياً: الانقلاب الأيديولوجي عام (1996)	
المطلب الثاني: المسيرة السياسية في عهد الحركة الحزبية	
أولاً: الأحزاب الثلاثية الأربكانية	
ثانياً: حزب العدالة والتنمية	
الفصل الثاني: المحاولة الانقلابية العسكرية التركية 15 تموز 2016	
المبحث الأول: دوافع المحاولة الانقلابية التركية وتداعياتها	
المطلب الأول: أسباب ودوافع محاولة الانقلاب	
أولاً: أسباب محاولة الانقلاب	
ثانياً: حساسية العلاقة في السياسة التركية	

المطلب الثاني: تداعيات المحاولة الانقلابية	
أولاً: التداعيات الداخلية.	
ثانياً: التداعيات الخارجية.	
المبحث الثاني: الانقلاب في ثنائية العلاقة بين الجيش والسياسة والردود الحكومية	
المطلب الأول: الانقلاب بين الجيش والسياسة	
أولاً: التكوين وهيكلية الانقلاب	
ثانياً: المحددات الأساسية للجيش والسياسة	
المطلب الثاني: الردود الحكومية على المحاولة الانقلابية	
أولاً: انحياز هيئة الأركان للجانب الحكومي	
ثانياً: ردود الحكومة ومؤسسات الدولة	
الفصل الثالث: الإعلام السياسي واستراتيجيات أطراف الصراع في محاولة الانقلاب	
المبحث الأول: الإعلام السياسي والمجتمع	
المطلب الأول: وظيفة الإعلام السياسي السياسية	
أولاً: مفهوم الإعلام السياسي	
ثانياً: علاقة الإعلام بالنظام السياسي	
المطلب الثاني: وسائل الإعلام السياسي	

أولاً: تعدد الوسائل الإعلامية التركية	
ثانياً: تأثير الإعلام في السياسة التركية	
المبحث الثاني: توظيف الإعلام السياسي في المحاولة الانقلابية	
المطلب الأول: الإعلام وبيئة الانقلاب	
أولاً: وسائل التواصل الاجتماعي بمثابة قوة دفاع	
ثانياً: الإجراءات الحكومية لمكافحة الانقلابيين	
المطلب الثاني: استراتيجيات أطراف محاولة الانقلاب	
أولاً: الإعلام السياسي في لحظة الانقلاب	
ثانياً: الإعلام يفشل الانقلاب	
الخاتمة	
الاستنتاجات	
قائمة المراجع	
قائمة الملاحق	
ملحق أهم القنوات التلفزيونية	
ملحق أهم وكالات الأنباء	
ملحق أكثر الصحف انتشاراً	

الانقلابات العسكرية التركية ودور الإعلام السياسي

"انقلاب 15 تموز 2016 نموذجاً"

إعداد الطالب: محمد أحمد أوزدمير

إشراف الأستاذ الدكتور: محمد عوض الهزايمة

الملخص

استهدفت الدراسة بيان واقع المحاولة الانقلابية في تركيا التي جرت في الخامس عشر تموز لعام 2016، وبيان دور الإعلام السياسي في إفشالها، وقامت الدراسة على فرضية مفادها: "ان هناك علاقة ارتباطية بين الإعلام السياسي والانقلابات العسكرية"، وكانت إشكالية الدراسة تتمحور حول السؤال المحوري التالي "ما دور الإعلام التركي السياسي الرسمي في إفشال حركة الانقلاب الأخيرة الواقعة في 15 تموز 2016 ووقوف الإعلام إلى جانب حزب العدالة والتنمية الحاكم؟"، "هذا وقد استخدم المنهج التاريخي والتحليلي وغيرها في تحقيق أهداف الدراسة والتحقق من صحة الفرضية والإجابة على سؤالها المحوري".

وقد خلصت الدراسة إلى صحة الفرضية والإجابة على سؤالها المحوري، وتم الوقوف على عدة استنتاجات أهمها: انه كلما كان النظام السياسي يتمتع بديمقراطية حقيقية يجلب لصفة الإعلام وأحزاب المعارضة وقطاعات الشعب للوقوف إلى جانبه، وان استثمار الوقت وبسرعة للرد على المحاولات الانقلابية له أهمية عظمى في إفشالها، ان هناك الكثير من الدول تقف إلى جانب الانقلابات والمحاولات الانقلابية اذا تعارض السلوك السياسي للدولة التي تجري بها محاولة الانقلاب معها، وهذه الاستنتاجات أوصلتنا إلى عدة توصيات هامة منها: ضرورة قيام الحكومات بكل التزاماتها تجاه شعوبها، وكذلك على السلطة الحاكمة ان تؤثر مصالح الشعب على مصالح النخبة الحاكمة، وضرورة تبادل مراكز السلطة لما يعود بالفائدة على مصلحة الدولة وشعبها.

الكلمات الدالة: الانقلابات، العسكرية، الدور، الإعلام، السياسي.

Turkish Military Coups And Political Media

" Coup In 15 June 2016 Model "

Prepared by: Mohammed Ahmed Ozdemir

Supervision: Mohamed Awad Alhzaima

ABSTRACT

The study aimed at explaining the reality of the coup attempt in Turkey on July 15, 2016 and the role of the political media in its failure. The study concluded that "there is a correlation between the political media and the military coups." The problem of the study centered on the following central question: "This has been used historical and analytical approach and others in achieving the objectives of the study and verify the validity of the hypothesis and answer to the central question."

The study concluded the validity of the hypothesis and the answer to the central question, and was based on several conclusions the most important: The more the political system enjoys a real democracy brings to the character of the opposition parties and sectors of the people to stand by his side and investing time to respond to the attempted coup is of great importance in the failure, There are many countries stand by the coups and attempts of the coup if they oppose political behavior, and these conclusions brought us to several important recommendations, including:

The need for governments to fulfill all their obligations to their peoples, as well as to the ruling authority, that the interests of the people affect the interests of the ruling elite and the need to exchange positions of power for the benefit of the state and its people.

Keywords: Coups, Military, Role, Media, Politics.

المقدمة

شهدت تركيا في تاريخها الحديث، العديد من الانقلابات طيلة الخمسة عقود المنقضية، كان أولها في السابع والعشرين من أيار لعام 1960، حيث وقع انقلاب عسكري أطاح بالحكومة الديمقراطية المنتخبة ورئيس البلاد المنتخب حيث أطاح الجنرال جمال جورسيل بحكومة عدنان مندريس رئيس الوزراء وجمال بأيار رئيس الجمهورية، ثم جرى انقلاب آخر في الثاني عشر من آذار من عام 1971 وأطلق عليه اسم (انقلاب المذكرة) وهي مذكرة عسكرية أرسلها الجيش بدلا من الدبابات، وجاء بعد ذلك انقلاب (كنعان إيفرين) في الثاني عشر من أيلول لعام 1980 والذي قامت به حالة قمع سياسي غير مسبوق وهو من أشهر الانقلابات في التاريخ التركي لما تبعه من قمع دموي اشد من سابقه، وعلى اثر الانقلاب تبوء إيفرين الرئاسة التركية، وكذلك في عاك 1997 حدث انقلاب آخر على حكومة نجم الدين أربكان بعد وصول حزب الرفاه إلى السلطة عام 1995 والذي حمل توجهات إسلامية خالصة، وفي عام 2002 بعد خمس أعوام من الانقلاب حقق حزب العدالة والتنمية فوزا ساحقا في انتخابات 2002 وتم تنصيب عبدالله غول رئيس للجمهورية ورجب طيب اردوغان رئيسا للوزارة، ثم في الانتخابات اللاحقة أصبح رجب طيب اردوغان رئيسا للجمهورية وفي الخامس عشر من تموز عام 2016 حصل انقلاب فاشل في تركيا على حكومة حزب العدالة والتنمية.

إن الناظر في الخريطة السياسية التركية يجد انها مسيرة سياسية صفتها الأساسية والتي لازمتها منذ ان أخذت بالنظام العلماني والذي بدأ رسميا منذ عام 1923 عندما أسقطت الامبرطورية العلمانية رسميا من كل سجلات السياسية، تلك الصفة هي الانقلابات العلامة المميّزة للنظام التركي، فمنذ عهد مصطفى كمال اتاتورك الذي قاد الانقلاب على السلطان عبدالحميد الثاني، والدولة التركية تحتكم في القيادة إلى الجيش، وزعماء هذه المؤسسة سرعان ما يقومون بالانقلابات ويتبوء كرسى صانع القرار الأول عسكريا، إلا ان ما يميز فترة حكم رجب طيب اردوغانا مختلف فقد جاءت سلطته عن طريق صناديق الانتخابات، وهذه المرة الأولى التي يتبوء بها الرئيس بهذا الأسلوب الاقتراعي سدة الحكم في البلاد.

لقد قام اردوغان بنزع أسباب القوة السياسية من المؤسسة العسكرية، الامر الذي جعل هذه المؤسسة ترى به رئيسا غير مرغوب به، لكونه جرد المؤسسة العسكرية من صلاحيات كانت تتمتع بها منذ ان ولدت الجولة التركية عام 1923م.

أهمية الدراسة:

لدراسة موضوع الانقلابات العسكرية التركية ودور الإعلام أهمية كون الدول أصبحت تسعى لحماية أمنها واستقرارها ضد الانقلابات، وبناء على ذلك تبرز أهمية الدراسة في جانبين رئيسيين هما:

الأهمية العلمية (النظرية): لدراسة موضوع الانقلابات العسكرية ودور الإعلام التركي أهمية علمية كونه يرفد الباحثين بمعلومات قيمة يمكن استخدامها والاستفادة منها في الأبحاث والدراسات، وذلك من خلال:

تسهم الدراسة في إشباع النقص الحاصل في الموضوع النظري وتعزيزه.

تقوم هذه الدراسة في تعزيز الدراسات الأخرى، وتستفيد منها بنفس الوقت.

تعمل هذه الدراسة في إثراء الحقل المعرفي من حيث إدارة الانقلابات العسكرية وأثر الإعلام عليها.

الأهمية العملية: يكمن لموضوع الانقلابات العسكرية والإعلام التركي أهمية عملية تقوم بدعم صناع القرار في الدولة بقصد الانتباه والتخطيط المسبق ضدها، وذلك من خلال:

تضم هذه الدراسة أمور تخدم الجانب العملي خاصة للدور الذي يلعبه الإعلام التركي ضد هذه الانقلابات.

ضرورة رصد المعلومات على موضوع الانقلابات وانعكاسها على سياسة الدولة الداخلية.

تقوم هذه الدراسة برصد تفاعلات الانقلابات العسكرية والإعلام التركي على المستويين الإقليمي والدولي.

مشكلة الدراسة وأستلتها:

تكمن مشكلة الدراسة في مدى الدور الذي لعبه الإعلام التركي في إفشال انقلاب 15 تموز عام 2016 وتتمحور المشكلة في السؤال المحوري التالي: (ما دور الإعلام التركي السياسي الرسمي في إفشال حركة الانقلاب الأخيرة الواقعة في 15 تموز 2016 والوقوف إلى جانب حزب العدالة والتنمية الحاكم) ؟ ويتفرع من هذا السؤال عدة أسئلة فرعية: هي ما يلي:-

ما المسيرة السياسية التركية في عهدي الانقلابات وتنامي الحركة الحزبية في تركيا؟

ما واقع المحاولة الانقلابية التركية في 15 تموز لعام 2016؟

ما دور الإعلام في المحاولة الانقلابية؟

ما الاستراتيجيات الإعلامية التي أخذت بها أطراف المحاولة الانقلابية؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

الوقوف على المسيرة التركية في عهدي الانقلابات وتنامي الحركة الحزبية التركية.

بيان واقع المحاولة الانقلابية التركية في 15 تموز لعام 2016.

إبراز دور الإعلام السياسية أثناء المحاولة الانقلابية.

توضيح الاستراتيجيات الإعلامية لأطراف المحاولة الانقلابية.

فرضيات الدراسة:

قامت الدراسة على الفرضيتين الرئيسيتين التاليتين:

هناك علاقة ارتباطية بين الإعلام السياسي والانقلابات العسكرية.

كلما كان الحزب قريبا من الاعتدال بعيد عن التسلط والدكتاتورية كانت علاقة الإعلام مع القيادة الحزبية الحزبية طابعها المؤازرة.

حدود الدراسة:

إن هذه الدراسة سيتم تمديدها ما بين الأعوام 2014-2018 حيث ان عام 2014 هو العام الذي بدأت فيه الجماعات المناوئة للحزب الحاكم تتنامى وبشكل واضح، وكأنها أخذت تستعد لفعل شيء ضد الحزب الحاكم، وقد تعاضم هذا الدور عام 2015 وبداية عام 2016، حتى ترجم هذا التنامي ضد السلطة بالمحاولة الانقلابية، واما وقد كان 2018 زمن تنتهي به الدراسة، لان هناك أمور كثيرة كان على الحزب الحاكم القيام بها ليأمن شر محاولة انقلابية أخرى، وكان لا يزال عام 2017 وعام 2018 عامان لا زالت السلطة الرسمية تعمل على ملاحقة المحاولة الانقلابية في تركيا.

محددات الدراسة:

ستقتصر الدراسة على تناول الانقلاب الأخير في تركيا وهو انقلاب 15 تموز عام 2016، والوقوف على دور الإعلام الرسمي الذي حرك الرأي العام الشعبي للوقوف إلى جانب الحزب الحاكم، وأدى إلى فشل الانقلاب، وقد تحلت المحددات بالصعوبات التالية:

صعوبات الوصول إلى المعرفة الحقة الخاصة بالانقلاب، حيث هناك كثير من الأمور تتضارب فيما بينها، الأمر الذي جعل المعلومة تكتنفها الضبابية.

صعوبات معرفة الانقلاب الإعلامي والملحوظ حول تحول الكثير من وسائل الإعلام الرسمية التي كانت في موضحة المعارضة للحكم، إلى الوقوف إلى جانب السلطة والتنديد بالمحاولة الانقلابية.

متغيرات الدراسة:

يبرز في هذه الدراسة متغيرين التاليين هما:

المتغير المستقل: الإعلام السياسي في الانقلاب

المتغير التابع: الانقلابات العسكرية

وفي مجال التعريف بهذه المتغيرات فإننا نرى:

الانقلابات العسكرية:-

تعرف الانقلابات العسكرية بأكثر من تعريف في واحدة منها أنها "إزاحة مفاجئة للحكومة بفعل مجموعة

تنتهي إلى مؤسسة الدولة عادة ما تكون الجيش وتنصيب سلطة غيرها مدنية أو عسكرية" (عبد

الحكيم، 2013، 113)، وكذلك تعرف بأنها:

"عملية عسكرية سريعة ودقيقة لإزاحة قائد دولة من منصبه واستبداله بغيره سواء كان قائد الانقلاب

نفسه أو من يختاره ويعينه لقيادة الدولة". (الخالده، 2008، 87)

وانطلاقاً مما سبق فإن الباحث عرف الانقلابات العسكرية انها:

هي "عملية عسكرية تستخدم فيها القوات الجيش لإسقاط نظام حالي موجود واستبداله بنظام آخر اما

ان يكون عسكري أو مدني ومن الممكن ان تكون هذه المحاولة للإسقاط سلمية أو دموية وممكن ان

تكون فاشلة أو ناجحة".

الإعلام السياسي:- يعرف الإعلام بأكثر من تعريف، وفي هذا يمكن تعريفه بأنه: " هو مصطلح يطلق على أي وسيلة أو تقنية أو منظمة أو مؤسسة تجارية أو أخرى غير ربحية عامه أو خاصة رسمية أو غير رسمية مهمتها نشر الأخبار والمعلومات " (عبدالفتاح، 2014، 5)، ويعرف كذلك بأنه: "هو المعلومات التي تنشر بواسطة الوسائل الإعلامية مثل الصحافة والإذاعة والتلفزيون" (عبد، 2004، 17).

ووفقا لما سبق فإن الباحث يعرف الإعلام انه: "مجموعة من قنوات الاتصال المستخدمة في نشر الأخبار والإعلانات والبيانات والمعلومات السياسية".

منهجية الدراسة:

تستند هذه الدراسة لكي تحقق أهدافها إلى ولكي تجيب عن التساؤلات التي لديها إلى استخدام المناهج التالية:

المنهج التاريخي: هو عبارة عن إعادة للماضي بواسطة جمع الأدلة وتقويمها، ومن ثم تمحيصها وأخيرا تأليفها، ليتم عرض الحقائق أولاً عرضاً صحيحاً في مدلولاتها وفي تأليفها، وحتى يتم التوصل حينئذ إلى استنتاج مجموعة من النتائج ذات البراهين العلمية الواضحة.

وهو أيضاً "ذلك البحث الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي ويدرسها ويفسرها ويحللها على أسس علمية منهجية دقيقة، بقصد التوصل إلى حقائق وتعميمات تساعدنا في فهم الحاضر على ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل".

كما يعرف، بأنه ذلك المنهج المعني بوصف الأحداث التي وقعت في الماضي وصفاً كيفياً، يتناول رصد عناصرها وتحليلها ومناقشتها وتفسيرها، والاستناد على ذلك الوصف في استيعاب الواقع الحالي، وتوقع اتجاهاتها المستقبلية القريبة والبعيدة.

أهمية المنهج التاريخي: على ضوء التعاريف السابقة للمنهج التاريخي، يمكن إبراز أهمية هذا المنهج:

يمكن استخدام المنهج التاريخي في حل مشكلات معاصرة على ضوء خبرات الماضي.

يتيح الفرصة لإعادة تقييم البيانات بالنسبة لفروض معينة أو نظريات أو تعميمات ظهرت في الزمن الحاضر دون الماضي.

يؤكد الأهمية النسبية للتفاعلات المختلفة التي توجد في الأزمنة الماضية وتأثيرها.

يساعد على إلقاء الضوء على اتجاهات حاضرة ومستقبلية.

المنهج الاتصال: يشكل الاتصال أساس التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بحسبان أن المرء لا يستطيع التفاعل مع غيره إلا إذا تمكن من الاتصال بهم، ويقصد بالاتصال السياسي عملية نقل الرسائل فيما بين الفاعلين السياسيين على الأصعدة المحلية والوطنية والدولية من ناحية وبينهم وبين المواطنين العاديين من ناحية أخرى.

ويتم نقل الجزء الأكبر من الرسائل السياسية عن طريق وسائل الإعلام والمؤسسات الحكومية والأحزاب وجماعات المصالح والبعثات الدبلوماسية، فضلاً عن الاتصال الشخصي أو بالمواجهة، وإذا كانت دراسة الاتصال السياسي قديمة قدم الفكر السياسي ذاته، إلا أن الأدبيات السياسية الحديثة والمعاصرة أولت اهتماماً بارزاً لتحليل أشكال الاتصال ومضامين الرسائل وقنوات نقلها، وتأثيرها على المستقبلين.

ومن بين علماء السياسة المعاصرين، يقفز اسم (كارل ديتش) الذي يعد رائداً في توجيه النظر للاتصال السياسي كبؤرة مركزية لعلم السياسية، ولعملية الاتصال بحسبانها الجانب المحوري في أي نظام سياسي.

إن الاتصال، برأيه يشكل عصب النظام السياسي الذي لا يعدو أن يكون شبكه اتصالية واسعة، وقد عرض أطروحاته وأفكاره بهذا الخصوص في مؤلفه الشهير " أعصاب الحكومة " وجاء فيه أن النظام السياسي يضم أربعة انساق فرعية هي نسق الاستقبال ونسق الذاكرة، ونسق القيم ونسق التنفيذ، وتتلقى أجهزة الاستقبال المعلومات من بيئة النظام الداخلية والخارجية لتقوم بنقلها إلى جهاز صنع القرار، ويعتمد أعضاء هذا الجهاز على المعلومات المستقبلية والذاكرة (أي المعلومات والخبرات السابقة المخزنة سواء في عقولهم أو في السجلات) والقيم التي تحكم تفصيلاتهم القرارية في اتخاذ قرار ما / يرسل إلى اجهاز التنفيذ التي تتخذ الأفعال والتدابير الكفيلة بتطبيقه.

هذه القرارات والأفعال التنفيذية تثير لدى المستقبلين ردود أفعال مختلفة تتلقاها أجهزة الاستقبال لتحويلها بدورها إلى مركز القرار، ويسمى ذلك بالتغذية العكسية التي قد تكون إيجابية تدفع النظام إلى إنتاج السلوك نفسه، أو سلبية تدفع النظام إلى تعديل سلوكه أو التحول عن الهدف الأصلي إلى هدف جديد فيما لو اتضحت صعوبة تحقيقه.

ويستند تحليل أو مدخل الاتصال - كما صاغة دويتش - إلى مجموعة من افتراضات:

1. ترتبط قدرة النظام السياسي على استقبال ومعالجة كل المعلومات الواردة إليه في أية لحظة زمنية بعدد وأنواع وحالة القنوات الاتصالية المتاحة.
 - كما ترتبط بدرجة الدقة في جمع المعلومات ودرجة التشويه الذي يطرأ على المعلومات فيما بين لحظة استقبالها ولحظة الاستجابة لها، إذ كلما كان هناك عدم دقة في جمع المعلومات، أو ازدادت درجة التشويه، لابد وأن يواجه النظام متاعب استجابته (قراره) لن تكون للموقف الفعلي وإنما لتصور غير دقيق ومشوه لخصومه.
 2. يرتبط نجاح النظام في تحليل المعلومات التي يتلقاها بقدرته على استدعاء الخبرات والمعلومات المخزنة.
 3. كلما قلت فترة الإبطاء - أي الفترة الزمنية التي تقع بين استقبال المعلومات والاستجابة لها - دل ذلك على زيادة كفاءة النظام في الاستجابة للمطالب.
 4. اذا عالج النظام المعلومات على الوجه السليم، فمن المتوقع أن تكون المعلومات على الوجه السليم، فمن المتوقع أن تكون قراراته كافية لتلبية المطالب.
 5. يتطلب اكتساب النظام قدرة التعليم - أي القدرة على تصحيح وتطوير سلوكه - أن يتخلى عن عادات وإجراءات وتصورات قديمة وأن يرسى بدلاً منها عادات وتصورات وترتيبات جديدة.
- وفي معرض تقويم مدخل الاتصال، يؤكد أنصار هذا المنظور على ثلاث مزايا أولها: سهوله رصد وقياس عناصر النسق الاتصالية. وثانيها: معرفة العوامل المؤثرة في استقبال المعلومات، وثالثها: قياس تأثير الاتصال على أداء النظام السياسي.

منهج النظم: هو كل مركب من مجموعة من العناصر لها وظائف وبينها علاقات منظمة يؤدي هذا الكل نشاطاً هادفاً وله سمات تميزه عن غيرها وان هذا النظام يقيم علاقات مع البيئة المحيطة به.

ويمكن تعريف منهج النظم أيضاً على أنه "مجموعة من العناصر المرتبطة مع بعضها بعلاقة تبادل"، أي أن النظام هو كينونة تتركب من عنصرين على الأقل والعلاقة التي تصل بين أي من عناصرها وواحد آخر من العناصر على الأقل في المجموعة، وكل عنصر في النظام متصل مع عنصر آخر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

يقوم منهج النظم أساساً على فلسفة بنائية تتناسق بطريقة مثالية وفعالة مع الأنشطة والعمليات داخل أي نظام مما يساعد على دراسة وتحليل المشكلة المعقدة والمواقف المتداخلة والمتشابكة، ويهتم منهج النظم بدراسة المكونات الفردية للنظام والعلاقات بينها مع التركيز على دورها وسلوكها ككل وليس دورها ككيانات مستقلة، كما أن فاعلية وكفاءة هذه المكونات متجمعة كنظام تفوق مجموع الفاعلية والكفاءة الناتجة من كل مكون على حدة وذلك طبقاً للقول الكل أفضل من مجموع الأجزاء.

ومن خصائص منهج النظم: ما يلي:

لكل نظام كيان خاص وله حدود تفصله عن البيئة أو المحيط.

يستمد النظام موارده أو مدخلاته الأساسية من البيئة ويزود البيئة بالمنتجات.

عناصر النظام مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض.

لكل نظام وظائف وأهداف فهو مسئول عن إنتاج منتجات محددة يزود بها الأنظمة الأخرى في البيئة.

تكون منتجات كل نظام مدخلات للنظم الأخرى الموجودة في البيئة وقد تكون بعض المنتجات مدخلات لنفس النظام.

عمل النظام تحويلي، فهو يحول المدخلات إلى منتجات.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت جانب عن هذه الدراسة ونشير إلى أهمها وهي:

دراسة الشرنوبي (2017) والموسومة ب(الانقلاب التركي وأهدافه)، هدفت الدراسة إلى بيان الأهداف التي كانت الجهات الأخرى التي قامت بالانقلاب المراد تحقيقها حيث كانت قد وجهت أصابع الاتهام إلى فتح الله غولن والذي اتخذ الولايات المتحدة وطنا له، حيث اشارت نتائج الدراسة إلى ان غولن كان يطمع في العودة إلى تركيا وحكم البلاد وفقا إلى كثير من الأدلة.

دراسة الجزيرة (2016) الموسومة ب(الاستقالات في القيادة العسكرية التركية دلالات وتداعيات) هدفت الدراسة إلى بيان اثر الاستقالات في القيادة العسكرية التركية حيث تناول الباحثون موقف اردوغان رئيس الجمهورية والاستقالات التي حدثت في صفوف القوات المسلحة، حيث حدد خطاب الفوز في الانتخابات الرئاسية ان تركيا ماضية في ترسيخ الديمقراطية، وبهذا يؤدي إلى تقليص دور الجيش في صنع السياسة التركية.

دراسة إزهي باصاران (2016) الموسومة ب(انقلاب تركيا من كان يقف وراءه) وهدفت الدراسة لبيان الأطراف التي كانت تقف وراء هذا الانقلاب حيث لجا إلى بيان الأسباب والأساليب المتبعة والإجراءات من قبل الحكومة لعله يستمد منها أسباب الانقلاب الذي حدث وبيان ما اعتمد عليه الانقلابيون من مقولات كالتالي وقعوا عليها اسم مجلس السلام في الوطن والمستمدة من مقولة كمال اتاتورك والتي تقول السلام في الوطن والسلام في العالم.

دراسة عطوان (2016) الموسومة بـ(نظرية التآمر حول الانقلاب العسكري في تركيا) حيث هدفت الدراسة إلى بيان ما مرتكزات التآمر في الانقلابات العسكرية التركية، حيث كان هم الباحث الأكبر مدى الجزم بصحة نظرية التآمر ومدى انطباقها على الانقلابات التركية، حيث استنتج الباحث ان إفشال الشعب ومؤسسته العسكرية للانقلاب نصرا كبيرا لدور الشعب، مما أعطت رئيس الجمهورية رجب طيب اردوغان استغلها لتحقيق المصلحة الوطنية التي كان لابد من ان يرها، وهذا مما عزز قبضته على الدولة أكثر من أي وقت مضى.

دراسة الحمامي (2007) الموسومة بـ: "بالحركة الإسلامية في تركيا"، استهدفت الدراسة بيان ما قام به اتاتورك في حق الإسلام واعتباره كعقبة في طريق التقدم حيث تناولت الدراسة مظاهر العداء الاتاتوري العربية والمظاهر الإسلامية الأخرى واعتماد الحكم على الحزب الواحد وتحميل الدين كل مظاهر السلبات التي عاش فيها الشعب التركي. وقد توصل الباحث إلى عدة استنتاجات، أهمها: ان الفترة الاتاتورية لم تفعل شيئا لإصلاح الحضاري للمجتمع التركي، وان ممارسة التسلط كانت اهم مظاهر تلك الفترة، أضف إلى ذلك ان العلمانية المستوردة لم يقم اتاتورك بتطبيقها كما اخترعها الغرب، وان فترة الحكم الاتاتورية رافقها حركات رفض للسياسات المتبعة. واما أهم التوصيات فقد كانت تتلخص في ضرورة إعطاء الدين فرصة لتقويم سلبات فترة الحكم الاتاتوري.

دراسة خالد (2004) والموسومة بـ: "الجراحة التجميلية للعمل الإسلامي" قامت هذه الدراسة على إبراز أهمية حزب العدالة والتنمية من الناحية العلمية، كذلك إلقاء الضوء بشكل كبير على المشهد السياسي التركي وإبراز أهمية معضلاته، وإظهار العلاقة بين العسكر والإسلاميين من جهة، والمجتمع التركي وأطيافه العرقية والدينية المختلفة من جهة أخرى، والانتخابات والأسباب الكامنة وراء هذا الفوز الملفت للحزب من جهة ثالثة، وواقع القوى السياسية الأخرى واما أهم الاستنتاجات التي جاءت بها الدراسة هي: ان ما قام به حزب العدالة والتنمية ما هو إلا شي جديد لم تعرفه الحياة السياسية التركية منذ عدة عقود مضت بلغت قرابة قرن، وان السياسة التي يتبعها الحزب تعتبر سياسة ناجحة في دنيا الأحزاب التي تنظر لسلطة،

وأما أهم التوصيات فهي: ضرورة تعميم الحزب للمكتسبات الإيجابية التي أوجدها على الساحة التركية لتطال الجميع، وهذا من شأنه وقوفهم خلف الحزب في مسيرته السياسية، كما خلص الباحث إلى ان تجربة حزب العدالة والتنمية من التجارب القليلة المحدودة التي يشكل فيها حزب ذو جذور إسلامية حكومة عن طريق الانتخابات الديمقراطية.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بما يلي:

إن الدراسات السابقة أغفلت دور الإعلام السياسي في المحاولة الانقلابية واكتفت بالإشارة إلى ذلك الدور إشارات لا ترتقي ومستوى الدور الرئيسي والفعال الذي قام به الإعلام.

إن الدراسات السابقة لم تبين كيفية تحول الإعلام المعارض ليقف إلى جانب السلطة الحاكمة التي قامت ضدها المحاولة الانقلابية.

إن الدراسات السابقة لم تعطي الإعلام أهمية ذات دور مهم في حقل هذه الحالات.

إن هذه الدراسة في حدود علم الباحث هي الدراسة الوحيدة التي تعالج المحاولة الانقلابية ودور الإعلام السياسي في هذه المحاولة.

الفصل التمهيدي: المسيرة السياسية التركية في عهدي الانقلاب والأحزاب

يعتبر مصطفى كمال أتاتورك مؤسس تركيا الحديثة التي قامت على أنقاض الدولة العثمانية حيث انه بعد ان قضى على ال عثمان، وانتهى عصر السلطنة العثمانية ثم الخلافة الإسلامية وأعلنت الجمهورية التركية كنظام سياسي للحكم عام 1023م، وانتهج النهج العلماني في حكم الدولة بعد ان ألغى الدستور التركي عام 1924م دين الدولة الإسلام، وجعل الدولة بلا دين كي تتماشى مع الأيدولوجية الكمالية نسبة إلى رئيس الدولة الجديد ومؤسسها مصطفى كمال أتاتورك، وورد في الدستور التركي في عام 1937 ان الدولة لا تعترف بأي دين رسمي للدولة، رغم ان سكان الدولة من المسلمين، ورغم ان تركيا كانت تقود العالم الإسلامي ومقر الخلافة الإسلامية.

لقد كانت حركة مصطفى كمال أتاتورك في السيطرة على السلطة وانتزاعها من السلطان عبد الحميد كان بمثابة انقلاب وبكل معاني الكلمة، ومن ثم حكم البلاد، ولم يفسح مجالاً للتناوب على السلطة، وكانت في عهدة الأحزاب الإسلامية في حالة استبعاد، وهذا والفرصة الوحيدة التي كانت مواتية في عقد الخمسينيات من القرن الماضي ولكن المساحة الزمنية لهذه السلطة الإسلامية مدة طويلة حيث أخذت الانقلابات تتوالى على السلطة في تركيا، وقد تعددت هذه الانقلابات حيث كان العسكر هم على سدة الحكم، ولكم في عقد الثمانينيات من القرن الماضي أخذت الأحزاب في التنامي مستقلة بذلك الادعاءات التركية بالعمل الديمقراطي الذي أتاح للأحزاب بالتنامي، فكان اربكان ثم جاء اردوغان من خلال التلون الحزبي الإسلامي حيث بدأت هذه المسيرة الحزبية الإسلامية منذ مطلع هذا القرن بصورة واضحة في تركيا، وفي هذا الفصل سنتناوله في مطلبين هما:

المطلب الأول: المسيرة السياسية في عهد الانقلابات التركية

المطلب الثاني: المسيرة السياسية في عهد الحركة الحزبية

المطلب الأول:

المسيرة السياسية في عهد الانقلابات التركية

لقد كان الدور للجيش التركي في العملية السياسية في عهد اتاتورك (1923م - 1938م) كبيراً، وقد أصبح بمثابة القوة الداعمة للثورة الكمالية بعد إلغاء الخلافة العثمانية، وإقصاء المناوئين له من القادة العسكريين وتشكيل محاكم الاستقلال لمعاقبة المعارضين، وقد نتج عن هذا الترهيب لاعتبار الجيش حارساً للنظام الكمالي فضلاً عن تقنين وضعه في الحياة السياسية من خلال قانون المهتمات الداخلية للجيش التركي الذي صدر عام 1935م، وإن الوظيفة الأساسية لرئيس قيادة الأركان ليست بحث الوضع العسكري فحسب بل هي في الوقت ذاته وضع الاستراتيجيات، وينبغي على التشكيلات العسكرية أن تكون على علاقة جيدة بالشؤون السياسية الداخلية والخارجية.

وبناء على هذه الوضعية القانونية المميزة للجيش في الحياة السياسية، شرع جنرالات الجيش إلى استخدامه في الانقلابات العسكرية المماثلة في تاريخ الجمهورية التركية حيث قام القادة العسكريون بعدة انقلابات على الساسة وكانت هذه الانقلابات تهدد الحياة السياسية الحزبية وفقاً لرغبة القادة العسكريين الذي قاموا بهذه الانقلابات، وتحقيقاً لأهداف هذا المبحث فإننا سنتناول هذه الانقلابات من خلال:-

أولاً: الانقلابات العسكرية عام (1960، 1971، 1980)

ثانياً: الانقلابات الأيديولوجية عام (1996)

أولاً: الانقلابات العسكرية عام (1960، 1971، 1980)

أ: انقلاب جمال جورسيل عام (1960): كان انقلاب (27 مايو 1960م) هو أول انقلاب في تاريخ الجمهورية التركية، بعدما صعد عدنان مندريس إلى الحكم بعد انشقاقه عن حزب اتاتورك وخليفته عصمت إينونو وقام بتأسيس حزب جديد يسمى (الحزب الديمقراطي) الذي نجح بالفوز بالانتخابات عام (1950م)، وعند تسلم مندريس السلطة أطلق العنان للحريات ومنها الحريات الدينية المحظورة

فقد اعلن اعادة الاذان باللغة العربية وسمح بقراءة القرآن الكريم باللغة العربية بدلا عن قراءته بلغة تركية معاينة للغة العربية، وسمح بافتتاح اول معهد لتدريس علوم الشريعة بالإضافة إلى مراكز عديدة لتعليم القرآن الكريم كما قام بحملة تنمية شاملة هدفت إلى تطور الجمهورية التركية وتقدمها في عدة مجالات كان منها تطوير الزراعة وإنشاء المصانع وتشبيد الجسور والطرق وبناء المساجد والمدارس والجامعات، وقد ساهمت هذه الأمور جميعها في الزيادة شعبية مندريس (عبد الحكيم، 2013، 96).

فلم يرق هذا إلى حزب الشعب الجمهوري والى قيادات الجيش من ما أدى إلى أثارت غضبهم فقاموا بافتعالات اضطرابات ومشاكل ضد حكم مندريس واتهموه بمحاولة الانقلاب على هوية تركيا العلمانية رغم أن تركيا انضمت في عهده إلى حلف شمال الأطلسي وشهدت تقدما ملحوظا في كثير من المجالات، ولكن بدء حزب الشعب وحلفاءه من الجيش والأحزاب الأخرى بإثارة المظاهرات والعنف في البلاد وكان الهدف الأول للمعارضة هو تدخل الجيش بالانقلاب على الشرعية فكان انقلاب (1960م) الذي أطاح بحكم الحزب الديمقراطي ورئيسه عدنان مندريس وعدد من زعاماته.(نوفل، 2010، 38)

وفي صباح (27 مايو 1960 م) تحرك الجيش التركي ليقوم باول انقلاب عسكري منذ بداية العهد الجمهوري، " حيث سيطر على الحكم (38) ضابطا برئاسة الجنرال جمال جورسيل واحال الانقلابيون (235) قائدا وأكثر من (3000) ضابط مكلف على التقاعد وقمع أكثر من (500) قاضي ونائب عام، و(1400) من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات " (ZamanGazetesi ، 27 May 2010).

وقد نتج عن هذا الانقلاب أمور عديدة هي كالآتي:

" تم تشكيل حكومة عسكرية يرأسها قائد الانقلاب جمال جورسيل وتولى الرئاسة مؤقتا كمال إثنين حتى أكتوبر (1961م) حيث تم انتخاب جمال جورسيل رئيسا للدولة بعد انتخابات صورية وقامت الحكومة العسكرية ببعض الإجراءات الدستورية لتوفق وضعها الجديد وقامت بتعديل القوانين الأخرى التي أصدرها الحزب الديمقراطي والتي تعتبرها خروجا عن مبادئ أتاتورك العلمانية والتي تعتبرها عودة إلى الرجعية " (عبد الحكيم، 2013، 115).

"وتم عرض الرئيس محمود جلال بأيار، ورئيس الوزراء عدنان مندريس وعدد من أعضاء الحكومة الآخرين للمحاكمة أمام محكمة كانجاروو التي عينها الجيش في جزيرة ياسيادا في بحر مرمرة وقداتهم الجيش السياسيون بالخيانة العظمى وإساءة استخدام الأموال العامة وإلغاء الدستور. انتهت المحاكمة بإعدام (عدنان مندريس) ووزير الشؤون الخارجية (فطين رشدي زورلو) ووزير المالية (حسن بولاتكان) على جزيرة إمرالي في (16 سبتمبر 1961) وبعد شهر أعيدت السلطة الإدارية للمدنيين الذين اختارهم الانقلاب" (Habertürk ، 28 May 2012).

ب: انقلاب لولنت أجاويد عام (1971): شهدت تركيا بعد إعدام مندريس عقدا مضطربا، تميّز بالركود الاقتصادي والاضطراب الأمني والسياسي، حيث انتشرت الإضرابات العمالية كما تم تشكيل حركات عمالية وطلابية يسارية - البعض منها كان مسلحا- تُعارضها الجماعات اليمينية القومية المسلحة والإسلامية، وقام الجناح اليساري بتنفيذ هجمات تفجيرية، وعمليات سرقة، واختطاف، ومنذ نهاية 1968، وعلى نحو متزايد خلال عامي 1969 و1970، كان العنف اليساري يقابل بعنف يميني متطرف. (محمود، 2016، 31) ولقد كان السبب في هذا الانقلاب هو حقد حزب الشعب الجمهوري على حزب العدالة بعد ان حصل على الأغلبية العظمى من الأصوات في الانتخابات البرلمانية من ما جعله يعمل على تشكيل الحكومة، فعندها قام حزب الشعب الجمهوري بترتيب والتحضير لهذا الانقلاب على الحزب الحاكم المتمثل بحزب العدالة، وفي عام 1973م تم إجراء انتخابات برلمانية نجح بها حزب الشعب بأغلبية قليلة لا تؤهله لتشكيل حكومة بشكل منفرد حيث حصل على (158) عضوا وكان زعيمه بولنت أجاويد، وكانت النتائج على النحو التالي (عبد الحكيم، 2013، 117):

وحصل حزب العدالة على (149) عضوا بزعامة ديميريل، وحصل الحزب السلامة الوطني وعلى (48) عضوا بزعامة نجم الدين اربكان، وحصل الحزب الديمقراطي الجديد على (45) مقعدا بزعامة بوظبيلي، وقد حصل حزب العمل القومي على (3) مقاعد بزعامة ألب أرسلان توركش، وحصل حزب الوحدة على (1) مقعد، وحصل حزب الثقة على (13) مقعد، وحصل حزب المستقلين على (6) مقاعد، وفي يناير عام 1974م قد عمل حزب الشعب الجمهوري بزعامة اجاويد على تشكيل حكومة ائتلافية بالاشتراك مع حزب السلامة الذي يرأسه نجم الدين اربكان. (عبد الحكيم، 2013، 117)،

تولى فريت ميلين رئاسة الوزراء في أبريل عام 1972، والذي أحدث تغييراً بسيطاً (Ahmad، 1993، 152)، وتبعه بعد عام نعيم تالو الذي كانت وظيفته الرئيسية قيادة البلاد حتى الانتخابات. (تمت إعادة التأكيد على أهمية السلطة المدنية في إشارة واضحة حدثت في ما بين شهري مارس وأبريل من عام 1973، وذلك عندما رفض ديميريل وبولنت على غير المتوقع خيار الجنرالات للرئاسة بدلاً من انتخاب فخري ثابت كورتورك لهذا المنصب من قبل المجلس) (Ahmad، 1993، 155)

وبحلول صيف 1973، حقق النظام المدعوم من الجيش معظم مهامه السياسية. وتم تعديل الدستور وذلك لتقوية الدولة ضد المجتمع المدني؛ وتعاملت محاكم خاصة مع جميع أشكال المعارضة بسرعة وبلا رحمة (حيث تم تقديم 3000 شخص لهذه المحاكم قبل إلغائها في عام 1976)؛ واستخدمت الجامعات التي انتهت استقلاليتها لكبح التطرف من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس؛ وتم فرض القيود على الإذاعة والتلفزيون والصحف مع تقليص مهام المحكمة الدستورية؛ وأعطى مجلس الأمن القومي مزيداً من الصلاحيات؛ وبمجرد حل حزب العمال في يوليو 1971، تم استرضاء النقابات التجارية وتركها في فضاء أيديولوجي (Ahmad، 1993، 96).

ولكن في شهر سبتمبر من نفس العام قد أعلن اجاويد استقالته من رئاسة الحكومة وتم انهيار الائتلاف، وتم تشكيل حكومة جديدة برئاسة زعيم حزب العدالة ديميريل وقد كانت حكومة ائتلافية مع حزب السلامة الوطني وحزب العمل القومي واستمرت هذه الحكومة حتى مايو 1977م.

وفي عام 1977م تم إجراء انتخابات برلمانية جديدة وكانت نتيجتها: (عبد الحكيم، 2013، 118) فوز حزب الشعب الجمهوري ب(213) مقعد، حزب العدالة ب(189) مقعد، حزب السلامة ب(24) مقعد، حزب العمل القومي ب(16) مقعد، حزب الثقة على (3) مقاعد، حزب الديمقراطي (1) مقعد، حزب المستقلين (4) مقاعد.

ولقد فشل اجاويد في تشكيل حكومة من نواب حزبه ولم يحصل على ثقة البرلمان التركي لهذه التشكيلة، وعندما قام ديميريل بتشكيل حكومة ائتلافية مع حزب السلامة وحزب العمل القومي واستمرت هذه الحكومة حتى ديسمبر 1977م ثم استقالت، وشكل اجاويد حكومة ائتلافية جديدة في عام 1978م مع حزب الثقة وحزب المستقلين والحزب الديمقراطي و(10) نواب من حزب العدالة وقد حصلت هذه التشكيلة على ثقة البرلمان واستمرت بالحكم رغم سوء ادارتها واستقالة (10) وزراء من وزارتها ومن ثم استقالت هذه الحكومة في ديسمبر عام 1979م عندما فاز حزب العدالة ب(5) مقاعد بانتخابات فرعية على حزب الشعب وعندما قام زعيم حزب العدالة ديميريل بتشكيل حكومة من حزبه فقط بعد ان منحه نواب حزبين السلامة والعمل القومي الثقة في البرلمان. (السعدي، 2010، 52)

من خلال ما سبق نجد ان النخبة السياسية الانقلابية في تركيا قلقة خائفة ازاء كل حدث غرب البلاد، والخشية تتأق من ضباط المؤسسة العسكرية لان الانقلاب يتراء امام أعين من تولوا الحكم بالانقلاب، وهكذا ما جاء في عام 1981م، لكون الانقلابات كانت بمثابة السياسة التي من خلالها يتم تولي السلطة في تركيا.

ج: انقلاب كنعان إيفرين عام (1980): في 12 سبتمبر 1980 حدث انقلاب عسكري بجمهورية تركيا، الذي تزعمه الجنرال كنعان إيفرين مع مجموعة من الضباط نشأوا على فكرة حماية المبادئ الأساسية للجمهورية التركية كما وضعها اتاتورك، وكعادته قام حزب الشعب بتحريك انصاره بالجيش لعمل انقلاب على الحكومة وفعلا بتاريخ (12 أيلول 1980م) حدث انقلاب على الشرعية بقيادة كنعان إيفرين (النعمي، 1993، 29)، ولقد أصبح كنعان إيفرين رئيسا للجمهورية بعد نجاح الانقلاب وبدء بإصدار القرارات ومن قراراته كانت تعليق الانتخابات حتى لا يخسر حزبه وقام كذلك بتعليق نشاطات الأحزاب وبعد ذلك قاموا بحل الأحزاب واصدروا قانون جديد للأحزاب يتناسب مع مبادئهم العلمانية والعسكرية وقد نص القانون الجديد للأحزاب على حظر مصطلحات كثيرة منها (الفوضوية، الشيوعية، الاشتراكية، القومية الدينية والعرقية) وبالتالي تم حل الأحزاب المعارضة لفتح الطريق أمام حزب الشعب الجمهوري (عبد الحكيم، 2013، 118)،

وإصدار دستور جديد عام 1982 الذي وسّع من سلطات رئيس الجمهورية “العسكري” ويعتبر هذا الدستور أكثر الدساتير في تاريخ تركيا توسيعاً للنفوذ العسكري، حيث نص على إنشاء مجلس الأمن القومي التركي بعضوية عدد من المدنيين وأغلبية عسكريين، جاءت فاتورة انقلاب 1980 باهظة جدا ودموية حيث كانت محصّلتها: 650 ألف معتقل، وأحكام بالإعدام على 517 شخصا، وإعدام 50، وفصل 30 ألفا من أعمالهم، وتجريد 14 ألف شخص من الجنسية التركية وترحيل 30 ألفا آخرين، ووفاة المئات في ظروف غامضة وتحت التعذيب وحبس عشرات الصحفيين ومنع أكثر من 900 فيلم. (محمود، 2016، 13)، في فترة حكم كنعان التي امتدت من

(1980م) إلى نوفمبر (1989م) لم تتمتع بممارسة الحياة السياسية الطبيعية وممارسة الديمقراطية حتى تولى أوزال رئاسة الجمهورية وقد عمل قادة الانقلاب في حزب الشعب على ادخال تغييرات على الدستور الذي قام الشعب التركي بالمصادقة عليه بالاستفتاء الذي حصل عام (1985م) وهو الدستور المعتمد حاليا بتركيا.

فقد نجح حزب الوطن الام برئاسة تورغت أوزال بالانتخابات التي أجريت بمشاركة (3) أحزاب بحصوله على أغلبية الأصوات بمعدل (212) عضو بالبرلمان أي نسبة (45%)، ولقد تولى أوزال رئاسة الوزراء من (13 ديسمبر 1983م) حتى (أكتوبر 1989م) وثم تولى رئاسة الجمهورية من (ديسمبر 1989م) إلى حين وفاته في (17 ابريل 1993م) (عبد الحكيم، 2013، 119)، لقد واجه الانقلابيون أزمة حقيقية فهم يريدون استخدام الإسلام لمقاومة المد الشيوعي، وفي نفس الوقت يخشون تنامي المد الإسلامي في الشارع، والحياة السياسية التركية على حد تعبير البعض فهم يريدون إسلاما تابعا للنظام وليس منافسا له، وهذا يجعل الحياة السياسية في تركيا في أزمة سياسية حقيقية أطرافها الإسلاميون من جهة الذي اخذ يتنامى دورهم والعلمانيون الذين اخذوا يفقدون زمام المبادرة في القيادة السياسية للبلاد وعلى رأسهم قادة الجيش وجنرالاته.

ثانيا: الانقلاب الأيديولوجي عام (1996)

انقلاب العلمانيين على الإسلاميين عام (1996): فقد قام العلمانيون بهذا الانقلاب باستخدام قانون (1982م) الذي كان هدفه هو ان يجبر العسكر الشعب التركي على قبول اتاتورك وعلمانيته وفرض مبادئها بالقوة فقد تم تفسير ان اربكان الذي نجح بانتخابات (1995م) و(حزبه الرفاه) والأحزاب الأخرى الموالية له يسعون إلى تطبيق الشرعية الإسلامية والحكم الإسلامي الذي يعتبره العلمانيون حكم رجعي فاشل وعندها وكالعادة استعان العلمانيون بالعسكر لوقف حزب الرفاه وحظره ولقبض على زعيمه اربكان ومعاونيه وإدخالهم السجن وعدم السماح لهم بممارسة حقوقهم السياسية وكان من معاونين وتلاميذ اربكان الذين دخلوا معه السجن الرئيس الحالي رجب طيب اردوغان (نوفل، 2010: 37).

وسلّمت السلطة من قبل الجيش إلى الحزب الثالث في البلاد وهو حزب اليسار الديمقراطي بزعامة أجاويد، الذي شكل حكومة ائتلافية مع عدد من الأحزاب وكانت حكومة ضعيفة جدا ولم ينقذها سوى دعم العسكر بل والدعم العالمي، حيث أُهدي لها صفقة تسليم قائد حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان لتدخل بذلك الرصيد إلى انتخابات 1999 ليفوز حزب اليسار الديمقراطي بأعلى الأصوات يليه حزب الحركة القومية ثم حزب الوطن الأم وتم تشكيل حكومة ائتلافية بزعامة أجاويد.

أسس أعضاء حزب الرفاه المنحل الذين لم يُنْعَموا من العمل السياسي حزبا جديدا أطلقوا عليه حزب الفضيلة، إلا أنه لم يسلم من مصير سلفه، فقرّرت المحكمة الدستورية إغلاقه نتيجة الدعوى التي رفعها المدعي العام (ورال صواش) بغية إغلاق الحزب لمخالفته مبادئ العلمانية، إلا أن النقطة الأبرز في تاريخ تجربة حزب الفضيلة هي الحراك الداخلي بين الجناحين اللذين عرفا بالجناح المحافظ والجناح التجديدي، وكان من نتيجة هذا الحراك تأسيس الجناح التقليدي (حزب السعادة) بزعامة (رجائي قوطان) (محمود، 2016، 27).

وبدأ حزب اليسار الديمقراطي بزعامة اجاويد بتشكيل حكومة ائتلافية مع عدد من الأحزاب الصغيرة التي تكره التيار الإسلامي وكان يقف خلف هذه الحكومة الجيش لحمايتها من الإسلاميين، ولكن هذه الحكومة العلمانية لم تصمد كثيراً بسبب عدم استطاعتها حل المشكلات الاقتصادية والصناعية في تركيا من ما اثر على مستوى المعيشة (السعدي، 2010، 52)، وهذا ادى إلى تهيئة الظروف السياسية للأحزاب الإسلامية لتقترب من السلطة في هدوء وبطء، فقد استغلت الظروف السائدة في تركيا فقامت الأحزاب الإسلامية على خلق قاعدة اجتماعية قوية لها، وساعد على ذلك انشغال المؤسسة العسكرية التركية والائتلاف الحكومي بمواجهة حزب العمال الكردستاني وزعيمه "عبدالله اوجلان" فاستثمر حزب الرفاه ذلك الأمر في إعلانه انه يرفض العنف وانه لن يخرج على خط الدولة وسياستها، وساعد أيضاً وجود الرئيس "تورجوتاوزال" في الحكم بأفكاره غير المتطرفة تجاه الإسلاميين.

رغم قيام السلطات بمواجهة الأحزاب الإسلامية بالتضييق عليها تارة وحلها تارة أخرى إلا أنها استطاعت إضافة مساحة سياسية مقبولة لدى الشعب، هذه المساحة هي التي هيئت لحزب الرفاه للعودة إلى أعلى درجة في سلم السلطة الحاكمة في تركيا.

المطلب الثاني:

المسيرة السياسية في عهد الحركة الحزبية

لقد شهدت تركيا في فترة السبعينيات انفراج في المجال السياسي أكثر من قبل، فانتشرت الأحزاب اليسارية في صفوف المثقفين، وظهرت في تلك الفترة توجهات سياسية إسلامية على الساحة التركية فظهرت شخصيات كبيرة على الساحة الحزبية أمثال المهندس الإسلامي (نجم الدين اربكان) حيث كان ظهوره هذا عام 1969م بشكل واضح، حيث فاز كمرشح مستقل عن دائرة قونية ممثل الصوت الإسلامي، فكان فوزه بمثابة انتصار كبيراً وساحقاً على الساحة التركية، لكن الجيش أبعدته عن منصبه، هذا الامر لم يثني عزم الرجل، فاخذ بتأسيس الأحزاب الواحد تلو الآخر، كلما قامت السلطة بوجهه، فأحياناً يقوم بتشكيل الحزب ولكنه يبقى في الظل حتى يتجنب إجراءات السلطة ضده، وحتى لا يعاد إنشاء الحزب، ان محاولته الحزبية أدت به في نهاية الأمر إلى الوصول إلى نائب رئيس الوزراء ثم رئيساً للوزراء.

ان الملاحظات الحكومية الرسمية لنجم الدين اربكان أوقعتة في نهاية الأمر في السجن، إلا ان الأمر انفلت من يد الحكومة فقامت الجماعات الإسلامية بتأليف أحزاب مستمدة الأفكار من أفكار اربكان وغيره من قادة الحركة الإسلامية في تركيا، وفي هذا المبحث سنتناوله في مطلبين رئيسيين هما:

أولاً: الأحزاب الثلاثية الأربكانية

ثانياً: حزب العدالة والتنمية

أولاً: الأحزاب الثلاثية الأربكانية

أ: حزب الرفاه: عاد نجم الدين اربكان وزملاؤه ليؤسسوا حزباً جديداً أطلقوا عليه اسم "حزب الرفاه" بعد ان أمكنهم تعديل قانوني سمح لهم بالعودة لممارسة العمل السياسي ومن العودة إلى الساحة السياسية، فعادت مكائد ومؤامرات العلمانيين لهم مرة أخرى، وخاصة بعد دخول اربكان البرلمان.

ففي (16 أيار 1994م) تقدم مدعي عام محكمة أمن الدولة بمذكرة اتهام ضد حزب الرفاه وزعيمه اربكان يتهمه بإثارة حرب أهلية، ويطلب في المذكرة بحل حزب الرفاه ورفع الحصانة عن زعيمه اربكان الذي كان نائباً في البرلمان لمحاكمته، وكان الدليل الذي ساقه المدعي العام في اتهامه لاربكان مقطعا من مقابلة صحفية في (13 نيسان 1994م) قال فيها "حزبنا سيصل حتما إلى السلطة، ولكن المسألة ان نعرف فيما اذا كان ذلك سيتم من دون إراقة دماء، والشعب هو الذي سيقدر" (عبد الحكيم، 2013: 138).

وعلى الرغم من كل المكائد والعراقيل فقد مضى اربكان في قيادة التيار الإسلامي من فوز إلى فوز، فقد تمكن حزب الرفاه رغم مرور سنوات قليلة على تأسيسه من الحصول على

(185) مقعداً في الانتخابات النيابية التي جرت في شهر كانون الأول من عام (1996م)، ليصبح الحزب

الأكبر في البرلمان التركي وعلى الساحة السياسية التركية، حيث حصل حزب الطريق القويم على (135)

مقعداً، وحصل حزب الوطن الام على (133) مقعداً، وحصل اليسار الديمقراطي على (75) مقعداً

وتوزعت المقاعد المتبقية وعددها (49) مقعداً على أحزاب أخرى وعلى المستقلين (احمد، 1999: 236).

وبعد هذا الفوز الكاسح الذي حققه حزب الرفاه في الانتخابات، وبعد كل تلك السنوات العجاف الطوال من المعاناة التي كابدها الإسلاميون في تركيا، تسلم البروفيسور اربكان في (8 حزيران 1996م) تكليفا من رئيس الجمهورية سليمان ديميريل لتشكيل حكومة جديدة يقودها الإسلاميون لأول مرة منذ الانقلاب الاتاتوري، حيث شكل اربكان حكومة ائتلافية برئاسته بشراكة مع حزب الطرق القويم بزعامة السيدة تانسو شيلر (معوض، 1998: 54-56).

وكان هذا العنصر صاعقة نزلت على العلمانيين في تركيا وكان التآمر على حزب الرفاه كالعادة وعلى زعيمه اربكان، فشتت الصحافة التركية العلمانية والماسونية حملة تشوية وتحريض لم تشهد لها تركيا مثيلا من قبل ضد الحزب وزعيمه، وساندها وسائل الإعلام الصهيونية العالمية.

فتحرك جنرالات المؤسسة العسكرية التركية التي تعتبر نفسها حامية للعلمانية لتي فرضها اتاتورك قسراً على تركيا من خلال مجلس الأمن القومي الذي كان قد تشكل في أعقاب انقلاب الجنرال جمال غورسيل في عام (1961م). فوجه المجلس الذي يسيطر عليه العسكريون رسالة في (28 شباط 1997م) تحمل عباراتها التي صيغت بها لهجة الانذار والوعيد لرئيس الوزراء اربكان الذي هو عضو في المجلس، تطلب منه تنفيذ عدد من الإجراءات الموجهة ضد نشاطات إسلامية، وضد مظاهر إسلامية كارتداء الحجاب، وضد مؤسسات إسلامية كمدارس الأئمة والخطباء ومعاهد تحفيظ القرآن الكريم، وشهدت الايام التي تلت إنذار الجنرالات العلمانية لاربكان حالة من التوتر أربكت الساحة السياسية في تركيا، وزاد من حالة التوتر تصعيد الجنرالات العلمانية لتهديداتهم ضد اربكان، وكانت الصحافة تزيد الامر احتقاناً واشتعالاً، وعلى الجانب المقابل كان اربكان وحزب الرفاه يتصدون لحملة التهديد والوعيد، ففي تصريح أدلى به اربكان في (11 شباط 1997م) وفسره المراقبون على انه بمثابة رسالة تحدي لجنرالات العلمانية أكد اربكان عزم حكومته على بناء مسجد ضخم في ميدان (تقسيم) في اسطنبول حيث ينتصب اكبر تمثال لمصطفى كمال، وبناء مسجد آخر في انقرة في منطقة "شانكايا" التي تحتضن مقرات مؤسسات الجمهورية العلمانية الرسمية (معوض، 1998: 72-73).

وبعد صدور إنذار جنرالات العلمانية بأيام أكد اربكان للصحافة ان العلمانية لا تعني قلة الدين وفي لفته ايجابية ترمز إلى رفضه مطالب الجنرالات التي كانت موجهة ضد المؤسسات والنشاطات الإسلامية.

وفي (9 آذار 1997م) أي بعد أسبوع من إنذار الجزالات حذر اربكان في تصريح صحفي الجيش من محاربة الإسلام، مؤكدا انه لا يمكن لاحد ان يقضي على الشعب مؤمن.

وفي (6 تشرين الثاني 1997م) صرح اربكان بانه سيحتكم إلى الشعب التركي اذا أصر الجزالات على مطالبهم.

وفي (5 تشرين الثاني 1997م) افتتح اربكان اجتماعاً ضم ممثلين لثمانى دول إسلامية لبحث إمكانية تشكيل سوق إسلامية مشتركة، واعتبر العلمانيون والماسونيون اللقاء بمثابة إعلان حرب جديد على النظام العلماني، فطفقوا في محافلهم وصحافتهم يهاجمون اربكان ويتهمونه بمعاداة العلمانية ومحاولة إعادة تركيا إلى الإسلام، وكانت الدول المشتركة في اللقاء هي باكستان وايران ومصر وماليزيا ونيجيريا وبنجلادش واندونيسيا وتركيا، واستمر الشد والجذب بين الجزالات العلمانية تدعمهم الصحافة العلمانية والماسونية وبين حكومة الائتلاف برئاسة نجم الدين اربكان، وعندما وجد الجزالات ان موقف الحكومة بشريكها حزب الرفاه وحزب الوطن الام بزعامة تانسو تشيللر لم يخش تهديدهم ووعيدهم، قبلوا بحل وسط ان تعتبر المطالب التي وردت في انذارهم لاربكان توصيات وليست اوامر واجبة التنفيذ فورا، وانتهى الامر وتلك الازمة بانسحاب حزب الوطن من الائتلاف الحكومي وادى انفرط شراكة الحزبين إلى استقالة الحكومة في أوائل شهر يونيو من عام (1997م)، واتبع ذلك دعوى قضائية أمام المحكمة الدستورية، في (9 حزيران 1997م) تقدم المدعي العام مطالبا بحل حزب الرفاه بتهمة العمل على تغيير النظام العلماني في تركيا، كما حدث في حزب السلامة وما سبقه ما أحزاب ذات توجهات إسلامية.

وفي شهر يناير عام (1997م) أصدرت المحكمة الدستورية حكما بحل الرفاه، وبمنع اربكان وعدد من قادة الحزب من العمل السياسي لمدة خمس سنوات.

إن المؤسسة العسكرية لم تخفي دورها في التخطيط لاسقاط اربكان في مشاكل تؤدي إلى حل حزبه ويمكن الإشارة إلى ذلك وفق ما يلي:

استخدام جنرالات الجيش وسائل الإعلام في توجيه (اتهامات) للشركات الإسلامية التركية الكبرى ب(تمويل الحركات الاصولية). وواكب ذلك إصدار رئاسة الأركان التركية تعليمات في 6 حزيران 1997 إلى كافة الوحدات العسكرية بعدم التعامل مع شركات السلع الغذائية والكهربائية التابعة ل(القوى الرجعية)، وصدور حكم من احدى المحاكم التركية في 7 حزيران 1997 بتجميد 100 مليون دولار من ارصدة مجموعة من هذه الشركات بدعوى (دعمها ماديا للنشاط الإسلامي).

قيام المؤسسة العسكرية، لأول مرة منذ تاسيس الجمهورية التركية، بتنظيم ندوات ابتداء من 10 حزيران 1997 يدعى اليها رجال القضاء والصحافة واساتذة الجامعات ورجال الاعمال والدبلوماسيون لبحث (مخاطر التيار الإسلامي). وتم عقد الندوة الأولى في موعدها المحدد رغم قرار وزير العدل شوكت كازان من (الرفاه) بحظر مشاركة القضاة فيها.

استخدم العسكريين القضاء (المحكمة الدستورية) كوسيلة لحل حزب (الرفاه) على غرار نهجهم السابق في حظر الأحزاب (القانونية) ذات التوجهات الكردية. ففي أيار 1997 رفع الادعاء العام دعوى إلى المحكمة الدستورية مطالبا بحظر (الرفاه) لاتهامه ب(انه يعمل على إثارة حرب اهلية وتغيير النظام العلماني للدولة) (معوض، 1998: 76).

ب: حزب الفضيلة: لم يكن قرار المحكمة الدستورية بحل حزب الرفاه مفاجئا للإسلاميين، بل كانوا يتوقعونه في أي لحظة، وكان اربكان يخطط لمواجهة هذا الموقف عند حدوثه، فوضع مشروعا لتأسيس حزب يخلف الرفاه في حالة حله، وحين صدر قرار حل حزب الرفاه لم يتمكن اربكان بسبب منعه من العمل السياسي من تأسيس الحزب الجديد، فقام بتشكيله عدد من قادة الرفاه الذين لم يصدر بحقهم حكم بمنعهم من العمل السياسي، فأسسوا حزبا جديدا أطلقوا عليه اسم "حزب الفضيلة" برئاسة "اسماعيل ألب تكين" الذي تخلى عن زعامة الحزب لافساح المجال امام انتخاب "رجائي قوطان" رئيسا للحزب في المؤتمر الطارئ للحزب الذي انعقد في (14 أيار 1998م).

وجدد الحزب انتخاب قوطان رئيسا له في مؤتمره العام المنعقد في (14 أيار 2000م)، ونال قوطان (632) صوتا من أصوات المندوبين المشاركين في المؤتمر مقابل (521) صوتا نالها منافسة "عبدالله جول" رئيس الجمهورية السابق (عبدالحكيم، 2013: 141).

سارع العلمانيون للكيد لحزب الفضيلة ليلحقوه بما سبقه من الأحزاب ذات التوجه الإسلامي فيغلقوه كما أغلقوها، فشنوا عليه حمل تحريض عبرت عنها ابلغ تعبير وكالة انباء رويترز في تعليق لها على الأوضاع في تركيا بثته في (13 تشرين الأول 1998م) قالت فيه حرفيا: "منذ شهر يناير عندما حضرت المحكمة الدستورية حزب الرفاه، امطر المدعون العامون العلمانيون زخات الاتهامات ضد شخصيات إسلامية بارزة في حزب الفضيلة الذي تشكل بعد إغلاق حزب الرفاه بدعوى تهديدهم للنظام الرسمي العلماني.(عبدالحكيم، 2013: 15)

وجاء تعليق "رويترز" بمناسبة قيام المدعي العام باستجواب رئيس حزب الفضيلة رجائي قوطان بتهمة معاداة العلمانية.

في محاولتهم للاحاق حزب الفضيلة بما بقه من الأحزاب الإسلامية عن طريق حله، شدد العلمانيون حملتهم التشهيرية ضد حزب الفضيلة ومؤسسة اربكان.

ففي (30 تشرين الثاني 1998م) حذر رئيس الحكومة التركي بولنت اجاويد من خطر قيام حكومة إسلامية في تركيا، وفي (10 كانون الثاني 1999م) اصدر جنرالات العلمانية تقريرا من (14) صفحة يتهم حزب الفضيلة ومن اسماهم ب(الرجعيين) بتهديد الديمقراطية في تركيا، ويحذر الحزب من معاداة العلمانية، وفي (19 آذار 1999م) حذر رئيس هيئة أركان الجيش التركي الجنرال حسين كيوريك اوغلو من محاولة نواب حزب الفضيلة تعديل القوانين لصالح رفع حظر العمل السياسي عن اربكان واخوانه من قادة "حزب الرفاه" المنحل، وفي (5 أيلول 1999م) صرح الجنرال حسين كيوريك اوغلو بان الجيش سيواصل المعركة مع الإسلاميين الأصوليين لمدة الف عام اذا لزم الامر، وفي (4 شباط 1999م)

وجه رئيس الوزراء التركي بولنت اجاويد توجهات إلى المدعين العامين والمحافظين وقوى الأمن في جميع أنحاء تركيا لملاحقة "الرجعيين" الذين يستغلون الدين في السياسة، وفي (11 شباط 2000م) طردت وزارة التربية "300" معلمة من مدارسها رفضن خلع الحجاب بموجب القانون الذي حظر ارتدائه في المدارس والجامعات والوزارات والدوائر الرسمية، (حسن، 187:2006 - 188) وفي (21 أيلول 1999م) جردت محكمة تركية النائبة عن حزب الفضيلة مروة قاوقجي من جنسيتها التركية بسبب تحديها للقوانين العلمانية، ولدخولها إلى قاعة مجلس النواب مرتدية الحجاب الإسلامي.

وخشي العلمانيون من عودة اربكان للساحة السياسية ولذلك حرصوا على إبقائه بعيدا عن الساحة السياسية، ففي (5 تموز 2000م) أكدت محكمة التمييز حكما كانت قد أصدرته محكمة امن الدولة فيمدينه "ديار بكر" بالسجن مدة عام لاربكان بتهمة التحريض على الكراهية الدينية والعرقية، وحرمانه من العمل السياسي مدى الحياة، واستندت المحكمة في حكمها إلى خطاب قديم كان اربكان قد القاه في مهرجان انتخابي في عام (1994م)، وفي اليوم التالي (6 تموز 2000م) أصدرت المحكمة الدستورية قرارا بحرمان اربكان من العمل السياسي مدى الحياة بعد تأكيد محكمة التمييز لحكم محكمة امن الدولة في "ديار بكر".

وبهذا تأكد لديهم ما أرادوا ولكنهم طلبوا المزيد، فاتجهوا إلى حزب الفضيلة كي يلحقوه بحزب الرفاه وما سبقه، وفي (22 حزيران 2001م) أصدرت المحكمة الدستورية قرارها بحل حزب الفضيلة وعللت قرارها بان الحزب ما هو إلا امتداد لحزب الرفاه المنحل بحكم قضائي، والدستور التركي يحظر تشكيل حزب جديد بدلا من آخر تم حله، وان الحزب الفضيلة بؤرة للنشاط ضد العلمانية وتعاليم اتاتورك. ثم تجرأت النائبة عن حزب مروة قاوقجي على تحدي القوانين العلمانية بدخولها مجلس النواب وهي ترتدي الحجاب، وقام أعضاء الحزب بتشجيعها بالتصفيق لها، (السعدي، 2010: 64) وقام نواب الحزب بالاحتجاج على قانون منع ارتداء الحجاب في المدارس والجامعات والوزارات والدوائر الحكومية وحرصوا الشعب ضد القرار، واصدر الحزب كتابا عن حق مروة قاوقجي في تحدي قوانين الدولة العلمانية.

من خلال ما سبق يمكن الوقوف على عدة أمور كانت تحكم تركيا في عهد الحزبين السابقين الرفاه والفضيلة، هذه الأمور يمكن اعتبارها ضبابية وذات أهمية وتندرج بوجود الخروج من هذه الضبابية الحزبية القائمة على الصراع بين العلمانيين والإسلاميين، ان تركيا لابد لها من خروج من هذا الوضع، ولن يخرجها إلا التيار الإسلامي وكان هذا الأمر محسوم لدى الإسلاميين فكلما تم حل حزب إسلامي جاء بعده حزب إسلامي آخر.

ج: حزب السعادة: بعد صدور قرار المحكمة الدستورية بحل حزب الفضيلة تشكل حزبان جديداً على أنقاضه: الأولى حزب السعادة بزعامة رجائي قوطان رئيس حزب الفضيلة المنحل، والثاني بحزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب اردوغان رئيس بلدية اسطنبول وعبدالله غول منافس قوطان على زعامة حزب الفضيلة في المؤتمر العام للحزب المنعقد في (14 أيار 2000م)، وتوزع نواب حزب الفضيلة على الحزبين فانحاز (51) نائباً لحزب العدالة والتنمية، وانحاز (48) نائباً لحزب السعادة وصدر حكم قضائي باسقاط عضوية عدد من نواب الحزب، (نورالدين، 2008: 21 - 24)، وعندما أجريت الانتخابات النيابية في (2002/11/3م) لم يتمكن حزب السعادة من دخول المجلس النيابي بسبب فشله في الحصول على نسبة (10%) من أصوات الناخبين، واكتسح حزب العدالة والتنمية الانتخابات فحصل على (363) مقعداً من (550) مقعداً هي مقاعد المجلس، (غزالي، 2007، 35) ومن الغريب ان يصدر حكم جديد ضد البروفيسور نجم الدين اربكان بالسجن وأيدت هذا الحكم المحكمة العليا في عهد حكومة رجب طيب اردوغان الذي تتلمذ على يد البروفيسور اربكان في حزب الرفاه ثم في حزب الفضيلة، ولكن الرد على هذا ان الحكومة لا تتدخل في أعمال القضاء المستقل، وكانت التهمة الموجهة له اختلاس اموال حزب الرفاه المنحل وحكم عليه بسنتين سجناً.

وخلاصة الأمر ان ما حدث لاربكان انما كان بسبب مجاهرته بالعداء للصهيونية والماسونية، ان عصر اربكان الذي شهدت العلاقات التركية العربية اول عملية تقارب حقيقي يوم ان كان نائباً لرئيس وزراء تركيا ثم رئيساً لوزرائها، فقد كان اول شرط له للدخول في ائتلاف حكومي مع حزب العدالة أولاً ثم حزب الشعب الجمهوري ثانياً، ثم مع حزب الوطن الام ثالثاً ان تعطى العلاقات العربية التركية أهمية خاصة بحكم ما يربط العرب والأتراك من وشيجة الدين والعقيدة (عبدالحكيم، 2013: 147).

وقدم اربكان في شهر أغسطس عام (1980م) مشروع قانون إلى مجلس النواب التركي يدعو الحكومة التركية إلى قطع علاقتها مع الكيان الصهيوني، وأصر على ان تصدر الحكومة التركية احتجاجاً رسمياً ضد إقدام (إسرائيل) على إعلان ضم القدس العربية إلى الكيان الصهيوني واعلانها عاصمة لاسرائيل المحتلة، وقدم اقتراحا بحجب الثقة عن وزير الخارجية التركي آنذاك خير الدين اركمان بسبب سياسته المؤيدة للكيان الصهيوني، والمعادية للعرب، وقد نجح اربكان وحزبه في طرد اركمان من وزارة الخارجية التركية، وقد حاول اربكان أثناء رئاسته للحكومة إغلاق المحافل الماسونية وأندية الليونز والروتاري الماسونية وكان يردد:

"إن فلسطين ليست للفلسطينيين وحدهم، ولا للعرب وحدهم، وإنما للمسلمين جميعاً" (عبد الحكيم، 2013:146)

كانت نتائج انتخابات (1999م) مفاجئة بالنسبة لكثير من الناس حيث تمكن السياسي المخضرم والطاعن في السن بولنت اجاويد زعيم حزب اليسار الديمقراطي من إحراز نجاح كبير بدخوله البرلمان في المركز الأول حاصلًا على (136) مقعدًا بنسبة (22,09%) من الأصوات. وكان من المفاجئ أيضاً بزوغ نجم حزب العمل القومي بزعامة دولة بهجلي عندما حصل على (129) مقعدًا بنسبة (17,99%) من الأصوات (عبد الحكيم، 2013: 147).

اما حزب الفضيلة الإسلامي بزعامة رجائي قوطان فقد تراجع أصواته إلى (15,4%) حاصلًا على (111) مقعدًا في البرلمان، وانخفضت مرتبة حزب وسط اليمين أي حزب الوطن الام وحزب الطريق لقويم إلى الرابع والخامس، واما حزب الشعب الجمهوري فلم يتمكن من دخول البرلمان، وشكل بولنت اجاويد حكومة ائتلافية مع حزب العمل القومي وحزب الوطن الام (السعدي، 2010: 70)

ثم جرت انتخابات تشريعية أخرى في عام (2002م) للمرة الرابعة عشرة في تركيا وفاز فيها حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب اردوغان كما فاز بالانتخابات التالية في (2007م) وقد قام الحزب في السنوات الماضية من حكمه إصلاحات اقتصادية واجتماعية وضعت تركيا على أعتاب مرحلة جديدة في تاريخها المعاصر وأصبحت في مصاف الدول الكبرى المؤثرة في العالم (السعدي، 2010: 65 - 67).

ولعل هذا يعود إلى جهود السابقين امثال اربكان واوزال والذين مهدوا الطريق للقضاء على سيطرة علمانية اتاتورك النابعة من مخططات الصهيونية والماسونية العالمية، ونعود إلى سيرة اربكان ذلك البطل الاسطوري الذي خرج من العمل السياسي بعد ان سلم الرؤية للجيل الذي يليه، وقد اصدر الرئيس التركي عبدالله غول قرارا رئاسيا بالعفو عنه في (18 أغسطس 2008م) لتدهور حالته الصحية وتاريخه المشرف. إن ما لاقاه اربكان في مسيرته السياسية، وذلك أفكاره الإسلامية التي لا ترضي جنرالات الجيش الذي كان له الدور الكبير في تصريف شؤون البلاد، وممارسة السلطة من الزاوية الخلفية، وكذلك سبب سياسة إلى درجة النشطة على صعيد وبناء تطوير علاقات إيجابية لبلاده والدول العربية والإسلامية مثل سوريا والعراق وايران وباكستان وغيرها من هذه الدول، اضعف انه اخذ على عاتقه رفع بلاده ووضعها في مصاف الدول المتقدمة، وهذا لا ترضاه الدول الأخرى وخاصة الكبيرة منها، فتوعز للجيش ليقوم بتحريك انقلابي أو حل الحزب الذي يطمح قائده لبلوغ هذا الهدف، ولا اول على ذلك انه (اربكان) اخذ بتشكيل لجان على مستوى رفيع من الخبراء والأكاديميين المتخصصين في مختلف الاتجاهات لدراسة معالم السياسة الخارجية التركية وتحديد أهدافها الحيوية (معوذ، 1998: 89 - 90).

وقد توفي اربكان في (27 فبراير 2011م) في أحد مستشفيات أنقرة عن عمر يناهز الـ(84) عام. وقد شيعه ملايين الأتراك والزعماء المسلمون في العالم وعلى رأسهم الرئيس التركي عبدالله غول ورئيس الوزراء التركي اردوغان ورفيق دربه رجائي طوقان.

ثانياً: حزب العدالة والتنمية:

أ: الإرهاصات الحزبية الممهدة لنشأة حزب العدالة والتنمية: ان حزب العدالة والتنمية التركي كبقية الأحزاب الأخرى في العالم، تعمل من اجل قيادة الدولة، أو المشاركة في هذه القيادة، وخصوصا ان للحزب تطلعات سياسية نحو القيادة في تركيا، ومما لا شك فيه ان حزب العدالة والتنمية بدأ محاولاته وفق استراتيجية مدروسة قائمة على أساس انه لم يعلن عن نفسه انه حزب إسلامي حتى لا يثير حفيظة العلمانيين، ولم يعادي تلك المبادئ التي جاء بها مؤسس تركيا الحديثة (مصطفى كمال اتاتورك)، وهذا في اعتقادنا يبرهن عن بعد نظر يتحلى بها القائمون على الحزب.

قبيل قرار المحكمة الدستورية بحل حزب الرفاه الفائز بالانتخابات 1995 وحظر القيام بأي عمل سياسي على زعيمه نجم الدين اربكان، وعدد من قياداته البارزة لمدة خمس سنوات قامت مجموعة من أعضائه بتأسيس حزب الفضيلة في 17 ديسمبر 1997، حاولت عناصر هذا الحزب إعادة ترتيب أوراقه وذلك من خلال السماح لشخصيات في أحزاب أخرى بالانضمام إلى الحزب وادخال المرأة بالمستويات القيادية، وقد كان دخول الأعضاء الجدد للحزب يلاقي عدم الترحيب من جانب الجناح التقليدي للحزب وبدء هؤلاء الوافدون الجدد يدخلون تعديلات على برامج الحزب وطموحاته كإعلان تأييد بانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي والتأكيد على مبادئ حقوق الإنسان والحريات الفكرية كمكونات أساسية للديموقراطية، بدلا من التأكيد عليها من منظور إسلامي، وأصبح طرح مسألة حظر ارتداء الحجاب يجري من منطلق كونها انتهاكا للحريات الفردية دليل لتعارضها مع مبادئ حقوق الإنسان (حسن، 2006، 175-186).

وأفرزت هذه التجديدات لظواهرها وحقيقتها قلقا لدى النخبة الحاكمة في احتمال فوز حزب الفضيلة في انتخابات 1999، فتم تقديم طلبا من قبل النخبة الحاكمة إلى المحكمة الدستورية لاغلاق الحزب، وذلك لتعارضه مع دستور البلاد العلماني، على غرار ما حدث للرفاه، وكان الهدف من وراء ذلك إضعاف فرص الإسلاميين للوصول للسلطة، وقد قبلت المحكمة الدعوى قبل إجراء الانتخابات ولاشك ان ذلك انعكس على قرارات الناخبين ورأوا ان أصواتهم ستذهب سدى، فقرروا تاييد مرشحي أحزاب أخرى خوفا من إغلاق الحزب مثل ما حصل للرفاه (حسن، 2006، 187 - 188).

وقد حقق هذا الحزب في انتخابات عام 1999 نسبة (2,15%) أي ما يعني حصوله على 110 مقاعد ولا شك ان الصراع داخل الحزب بين الجناح المؤيد (لأربكان - قوطان) والجناح المؤيد لاردوغان هو صراع بين فئتين إحداهما محافظة والأخرى ثورية إصلاحية (حمزة وعلي، 2002، 52 - 54).

وبعد الانتخابات التي حدثت في عام 1999، ازدادت الانشقاقات بين الجانبين المحافظ والإصلاحي، وقدم اربعة أعضاء من الحزب استقالتهم وهم { عبد القادر اكسو، جميل اشتيك، علي حوشكون، عبد الله غول } . (حسن، 2006، 189).

وبدء الإصلاحيون علانية يتحدثون على إمكانية تأسيس حزب جديد قبل حكم المحكمة الدستورية بإغلاق حزب الفضيلة، وفعلا تم تأسيس حزب العدالة والتنمية في 14 آب 2001 بقيادة رجب طيب اردوغان (الشبكة العنكبوتية، ملفات حزب العدالة والتنمية)

ب: حزب العدالة والتنمية: تم تأسيس حزب العدالة والتنمية في 14 آب 2001 بقيادة رجب طيب اردوغان ولقد كانت فلسفة الحزب هذه في حقيقة الامر تؤكد على منطق الإصلاح ولا شك ان اردوغان كان لديه رصيد كبير من قوة الوعد لتحقيق الإصلاح.

حقق حزب العدالة والتنمية انتصارين متتاليين في الدورة الانتخابية 2002 والدورة الانتخابية 2007 وعليه سندرس في هذه الفقرة الفوز في كلا الفترتين ودوافعها وأسبابها وفق الفقرتين الفرعيتين التاليتين:

الفوز بالانتخابات البرلمانية في عام 2002: مع بدايات انتخابات عام 2002 حقق حزب العدالة والتنمية الذي لم يمضي على تشكيلة سنة واحدة فوزا كبيرا بحصوله على (34,2%) حيث شارك في هذه الانتخابات مرشحو ثمانية عشر حزبا، وبلغ عدد الناخبين المسجلين 41 مليون و231 ألف و967 ناخبا، بلغت نسبة التصويت فيها (79%) من المسجلين وقد كانت النتائج النهائية على النحو التالي (غزالي، 35، 2007).

حزب العدالة والتنمية (34,29%) وحزب الشعب الجمهوري (19,34%) وحزب الطريق القويم (9,6%) وحزب الحركة القومية (8,4%) وحزب الشباب (7,2%) وحزب الديمقراطية الشعب الكردي (6,2%) وحزب الوطن الام (5,2%) وحزب السعادة (2,5%) وحزب اليسار الديمقراطي (1,2%) وحزب تركيا الجديد (1,1%).

ولم يحصل أي حزب من الأحزاب الثمانية الباقية بنسبة (1%) من أصوات الناخبين، بذلك يكون حزب العدالة والتنمية حصل على 263 نائبا في البرلمان من اصل 550، حيث أصبح بمقدور الحزب تشكيل الحكومة بمفرده بعيدا على الائتلاف مع أي حزب آخر (الشبكة العنكبوتية، فوز ساحق لحزب العدالة والتنمية)

لقد حقق اردوغان وحزبه ما لم تستطيع تحقيقه الأحزاب الإسلامية السابقة بالفوز بما يقارب ثلثي مقاعد البرلمان ضارين الأحزاب العلمانية الأخرى بطريقة ديمقراطية حديثة بعيدا عن الخلافات الحزبية.

الفوز في الانتخابات البرلمانية عام 2007: منذ فوز حزب العدالة والتنمية بالأكثرية المطلقة في انتخابات 2002 كان التوقع على نطاق واسع ان زعيمه رجب طيب اردوغان سيكون الرئيس المقبل للجمهورية، ومع اقتراب الاستحقاق الرئاسي بدأت أصوات العلمانيين المتشددين ترتفع محذرة من وصول إسلامي وزوجته المحجبة إلى القصر الرئاسي رمز الجمهورية العلمانية التي أسسها مصطفى كمال اتاتورك عام 1923، ويرون على الرغم من ان صلاحيات الرئيس محددة، إلا انها مؤثرة وهو الذي يتحكم بتعيين عدد كبير من الموظفين في مواقع مهمة فضلا عن ان له صلاحية رد مشاريع القوانين والقرارات الحكومية التي تتطلب توقيعه، وقبل انتهاء مهلة الترشيح بيوم واحد كان اردوغان يفجر مفاجئة بعدم ترشيح نفسه، وتقديم وزير الخارجية ورفيق دربه عبد الله جول مرشح حزب العدالة والتنمية للانتخابات الرئاسية، وفيما بدا الامر يحسم لصالح عبد الله جول، انعقدت أولى جلسات البرلمان في 27 نيسان 2007 وفقا للدستور يجب تأمين نصاب الثلثين في الجلستين الأولى والثانية، اما الجولات التالية فسيكون بالغالبية المطلقة وبما ان حزب العدالة والتنمية لا يملك ثلثي مقاعد البرلمان المقدر ب(367) مقعد وفي ظل مقاطعة نواب حزب الشعب الجمهوري المعارض وبعض الأحزاب الأخرى لم يكتمل نصاب الجلسة وقدم حزب الشعب الجمهوري المعارض اعتراض لدى المحكمة الدستورية يشترط نصاب الثلثين لاي جلسة عند انتخاب الرئيس، وبالفعل أصدرت المحكمة الدستورية قرارا باشتراط نصاب الثلثين لاي جلسة انتخاب لرئيس الجمهورية، وبما اه الدستور يقول إذا فشل البرلمان في انتخاب رئيس جديد يصار إلى الدعوى للانتخابات نيابية مبكرة، ويقوم البرلمان الجديد بانتخاب الرئيس الجديد (نور الدين، 2008، 41 - 43)، وهكذا كانت الدعوى للانتخابات نيابية مبكرة ب2 تموز 2007 وكانت صناديق الاقتراع لهذه الانتخابات ثورة شعبية مضادة غير متوقعة بهذا الحجم، انتصار حزب العدالة والتنمية بالانتخابات، إذ حقق حزب العدالة والتنمية انتصارا كاسحا، وتتابع انتصارات الحزب حتى تبؤ اردوغان رئاسة الجمهورية التركية في 28 أغسطس 2014.

ولا شك ان وراء نجاح حزب العدالة والتنمية تقف عدة دوافع وأسباب هي (الشبكة الدولية للمعلومات، 2010، 5-7):

الشخصية الكاريزمية لرئيس الحزب رجب طيب اردوغان إذ استطاع توسيع القاعدة الشعبية للحزب لتظم منتسبي مختلف التيارات السياسية والعرقية والمذهبية بعد ان كانت نواة تأسيسه مقتصرة إلى حد كبير على السياسيين ذوي الأصول الإسلامية وخريجي المدرسة الأربكانية هذا التوسع جعله يتربع على عرش المركز السياسي بلا منازع.

تعرض الحزب إلى الغبن وازدواجية المعايير اذا استطاع الحزب توظيف الغبن وازدواجية المعايير التي مورست ضد مرشحه عبد الله جول اثناء انتخاب رئيس الجمهورية، اذ على الرغم من ان عبد الله جول قد حقق نسبة أصوات فاقت بكثير الأصوات التي حصل عليها الرؤساء قبله، تلك أثارت عند الشعب الانتصار لعبد الله جول الذي ظلم وحرّم من رئاسة الجمهورية.

مذكرة الجيش وتدخله بشكل مباشر في السياسة عده معظم المحللين السبب الرئيسي لردة فعل الناخبين، خصوصا ضد مذكرة الجيش للحكومة ليلة 27 نيسان 2007 التي اتهم فيها الحزب انه يسعى لعدم المحافظة على القيم العلمانية ويجب محاربة الرجعية.

الحملة الانتخابية الناجحة إذ اتبع الحزب حملة انتخابية استطاع من خلالها كسب عدد كبير من الناخبين، فخطاباته من خلال حياته اليومية أحدثت تغييرات في كثير من المجالات ومنها: مجال الصحة وتقديم الدعم للعمال والموظفين والمزارعين وتطوير قطاع البلديات وتوزيع المساكن على الفقراء بأسعار مجزية ورخيصة ومحاربة الفساد والرشوة وسرقة المال العام.

الاتصال المباشر مع الشعب والاهتمام بقضايا المواطنين من خلال دراسة التوجهات الاجتماعية لسكان مناطق جنوب شرق تركيا والتوجهات التركية وقيام أفراد الحزب بزيارات ميدانية إلى جميع الطبقات وهذه الزيارات تركت أثراً في نفوس المواطنين لا يقل عن ما تركته المهرجانات الخطابية.

الاستقرار الاقتصادي والرخاء النسبي منذ عام 2002 تحت حكومة رجب طيب اردوغان، اذ تمتعت البلاد بمعدلات نمو اقتصادي عالي من أعوام 2002 - 2007 اذ وصلت الاستثمارات الاجنبية لمستويات غير مسبوقة وانخفضت معدلات التضخم من ارقام بالمئات إلى أرقام فردية وتضاعفت دخول التصدير واستمرت خصخصة مشاريع الدولة الاقتصادية اما في السياسات الاجتماعية فقد ساهمت الحكومة في استمالة الشعب لها اذ وزعت الكتب الدراسية مجاناً على طلاب الأسر الفقيرة ووفرت خدمات صحية ومجانية وقامت بدعم الاسر ذات الدخل المنخفض.

ضعف الأحزاب المعارضة والتي حاولت استمالة الناخب التركي إليها من خلال التشهير بحزب العدالة والتنمية من خلال مسيرات تحذر الناخب التركي من الحزب الحاكم وتتهمه بالإرهاب والفساد إلا ان الناخب التركي رأى الأحزاب المعارضة غير جديرة بالثقة من خلال وعودها الفارغة بينما حزب العدالة والتنمية تجنب هذه الوعود الفارغة والرنانة. (نور الدين، 2008، 44)

إن ما سبق من أسباب تم توظيفها من قبل القائمين على الحزب بصورة صحيحة، هذه الصورة تقبلها الشعب التركي ودفعته إلى الإدلاء بصوته لصالح العدالة والتنمية.

الفصل الثاني:

المحاولة الانقلابية العسكرية التركية 15 تموز 2016

إن العلاقة بين الجيش والية العمل السياسي تشكل أكثر الحلقات جدلاً ونقاشاً في الدراسات السياسية الحديثة، فالجيش ضمن هذه العلاقة يشكل اهم المؤسسات في الدولة من حيث الأمن الوطني من جهته، فهو الجهة التي تحفظ الأمن في الداخل، والذي يناط به صد العدوان من الخارج، واما السياسة من خلال هذه العلاقة، فهي تلعب دوراً بارزاً في توزيع الموارد في المجتمعات الحديثة، ويتوقع منها ان تقيم النظام الاجتماعي مع قواعد واليات محددة من جهة أخرى، فالجيش والسياسة والحالة هذه هما عنصرين في تعقيد العلاقة بينهما.

قد يقوم الجيش بمغامرة قد تنجح وقد تفشل في سعيه نحو السيطرة على السياسة، وبدورها تقوم السياسة بالسيطرة على الجيش من خلال الأنظمة والقوانين التي تضعها من خلال المؤسسة التشريعية، وبالتالي فالعلاقة بينهما كثيراً ما يشوبها الصراع هذا في الدول النامية، في حين الدول المتقدمة نجد العلاقة بينهما قائمة على الالتزام بالدور الذي يناط بكل منهما، فهي بذلك تخضع العلاقة في هذه الحالة إلى مقاييس محددة، وهذا ما نلاحظه اليوم فنجد الانقلابات معدومة في الدول الكبرى، في حين تجدها تتعدد في الدول النامية، وهذا مبرر له حيث ان الجدار الفاصل بين المؤسسات العسكرية والسياسية هلامي رخو وفي هذا الفصل فإننا سنقوم بتحقيق أهدافه من خلال المبحثين التاليين وهما:

المبحث الأول: دوافع المحاولة الانقلابية التركية وتداعياتها.

المبحث الثاني: الانقلاب في ثنائية العلاقة بين الجيش والسياسة والردود الحكومية.

المبحث الأول: دوافع المحاولة الانقلابية التركية وتداعياتها

إن التطورات التي شهدتها تركيا منذ اللحظة التي بدأت فيها محاولة الانقلاب ليلة الخامس عشر من تموز لعام 2016، لها مكانه استثنائية في تاريخ السياسة التركية، فهي ليست الأولى، ولكنها تختلف كثيرا عن التطورات المشابهة التي حدثت في تاريخ الانقلابات التركية، وما يميز محاولة الانقلاب هذه عن السابقات لها ان مخططها ومنفذها جماعة ظهرت في السبعينيات القرن الماضي على أنها جماعة دينية، لكن أصبحت منظمة إرهابية بعد ان تسللت إلى مؤسسات الدولة خلال عقدين من الزمن، واهم ما يميز هذه المحاولة انها جوبهت بمقاومة مدنية واسعة منذ اللحظة الأولى التي انطلقت بها، في حين الانقلابات السابقة كانت الشرائح الاجتماعية اما ان تقف إلى جانب الانقلاب أو ان تبقى صامته وفي حالة الصمت تعني انها تعترض على الانقلاب، واهم ما يميز هذه المحاولة عن غيرها من تلك الانقلابات السابقة ان الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة قد تركوا الجبل السياسي بينهم جانبا وهو في اشد مستوياته وخطوطه الساخنة، ويتحدون ضد الانقلاب، ويقفون في صف واحد، الامر الذي جعل من محاولة الانقلاب محاولة فاشلة أدت في نهاية الامر إلى زيادة شعبية الحزب ممثلة بزعيم الحزب الذي غدا في أعين الناس فيما بعد داخل تركيا وخارجها الزعيم الذي يستحق ان يقود، وفي مجال حديثنا عن دوافع المحاولة الانقلابية في تركيا وتداعياتها فإننا سنتناولها من خلال المطالبين التاليين وهما:

المطلب الأول: أسباب ودوافع محاولة الانقلاب

المطلب الثاني: تداعيات المحاولة الانقلابية

المطلب الأول:

أسباب ودوافع محاولة الانقلاب

إن الناظر إلى الساحة السياسية التركية، وخصوصا اذا كانت النظرة فاحصة يجد ان هناك أحزاب تركية تعمل على الساحة بشكل واضح وظاهر للعين، وتقوم بمقام أحزاب المعارضة، وهذا في العرف السياسي حالة مقبولة وديموقراطية لا غبار عليها، وهناك حركات أو أحزاب في ظاهرها القيام بدور المعارضة، ولكنها من خلال هذا العمل الظاهري تعمل على توسيع نفوذها داخل السلطة وداخل صفوف الشعب، هادفة إلى تحقيق أهداف القائمين عليها، وكثيرا ما يلجا مثل هذه الحركات أو الأحزاب التي لها أهداف مضمرة وغير معلنة ولكنها تنتظر الفرصة لتحقيقها، ما تعمل وبالتعاون مع أطراف معنية وفي مستويات معينة لأكثر من عقد أو عدة عقود زمنية.

وهذا يؤدي إلى انعطاف هو في منحى السياسة التركية، فهي في هذا التوجه يؤدي إلى ارباك في الأداء السياسي التركي لقد تم توجيه أصابع الاتهام في هذه المحاولة الفاشلة إلى "فتح الله غولن" الذي يعيش في الولايات المتحدة، وكذلك إلى التعاون الجاري بين "فتح الله غولن" وجماعته مع الولايات المتحدة التي ترغب بان تكون تركيا دولة قوية، بل ترديها تحت مظلة العسكر، هذه المؤسسة التي كانت حتى الأمس القريب هي التي تدير السياسة وتشارك في صناعتها، وفي هذا المطلب فإننا سنتناوله من خلال الفقرتين التاليتين وهما:

أولاً: أسباب محاولة الانقلاب

ثانياً: حساسية العلاقة في السياسة التركية

أولاً: أسباب محاولة الانقلاب:

إن الناظر في محاولة الانقلاب، فقد شكلت محاولة الانقلاب العسكرية الفاشلة في تركيا والتي عرفت بانقلاب (15) تموز 2016، علاقة بارزة في المشهد التركي عموماً في السنوات العشرين الأخيرة، حيث توجهت أصابع الاتهام إلى الداعية الإسلامي (فتح الله غولن) المقيم في الولايات الأمريكية المتحدة بالوقوف وراء هذه المحاولة وعلى أية حال يأتي السؤال، ما أسباب هذه المحاولة الفاشلة ؟ وهذا ما نحن بصدد الإجابة عليه، وهذه المحاولة الانقلابية لها أسبابها التي تنحصر في عدة أمور، منها:

توجه النظام الحاكم الحالي في تركيا صاحب الخلفية الإسلامية، ومحاولته الحفاظ على الحد الأدنى من المظاهر الإسلامية، ومع ذلك أزعج الغرب بشكل واضح في الفترة الأخيرة، مع العلم أنهم في البداية أظهروا دعمهم للتجربة التي لا تتعارض مع العلمانية ولا تصطدم بها (ألتون، 2016: 21)

النجاحات المتتالية للحزب الحاكم على مدار 13 عاماً حكم فيها، واكتسب ثقة الشعب التركي في مجمله، رغم الخلافات الأيديولوجية الموجودة، والصراعات السياسية الواضحة، وهذا يجعل الشعوب تغار من هذه التجربة التي تنسب إلى الإسلاميين، وليس كما يروج البعض بأن كل الإسلاميين إرهابيون (نور الدين، 2016: 29).

لا تصب هذه التجربة في صالح الكيان الصهيوني، ومن ثمّ يجب إجهاضها وإفشالها بسرعة، وهذا ما صرّح به معلق الشؤون العسكرية في إسرائيل "ألون بن ديفيد": "بأن الجميع في أوروبا والولايات المتحدة وإسرائيل لا يطيقون أردوغان؛ لأنه يصر على أن يتم التعامل مع تركيا كندٍ مكافئ، ويحرص على احترام بلاده واستقلال قرارها، ولو بثمن الدخول في مواجهات مع القوى العظمى" (تاش، 2016: 195)

المواقف الواضحة والحاسمة لرئيس الدولة من الأنظمة المستبدّة في سوريا ومصر وغيرهما، التي لا تريد لشعوبها تقرير مصيرها، وتعاطفه الشديد مع غزة، وخلافه مع النظام الإيراني لتدخلها السافر في العراق، وهذا يؤثّر بطبيعة الحال على المخطط، الذي وضع لتقسيم المنطقة برمتها (نور الدين، 2016: 31)

الكاريزما التي يتسم بها أردوغان، وقربه من شعبه، وتوظيفه لكل الإمكانيات المتاحة لخدمة المواطنين والسعي بدرجة كبيرة لتقدمهم وازدهارهم، (ارتفاع رواتب الموظفين بنسبة 300%)، كل ذلك يدفع إلى استمرار التجربة وطول مداها، وهذا يزعج المناوئين للنظام الحاكم في تركيا وخارجها.

ثانياً: حساسية العلاقة في السياسة التركية:

شهدت تركيا نموا واضحا في الجانب الاقتصادي عندما تولى حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب اردوغان زمام الحكم في تركيا، وكذلك اداء سياسي راقى وهذا يدل على الانفتاح التركي على العالم، والنشاط الذي يبديه الرئيس علامة أخرى دالة على ذلك، ومن الواضح نجد ان هذا النهج السياسي في تركيا سبق غيره من تلك التي مورست خلال عقود زمنية طويلة في القرن الماضي إلا في الفترة التي قاد فيها "اربعان" البلاد، وهذا يعني ان لكل نجاح نصيب من العدا، فكانت السياسة التركية ولا زالت تمر بمحلة حساسة في دنيا السياسة على الصعيد الداخلي والخارجي، هذه الحساسية جعل من الحكم في تركيا محط أنظار أولئك الذين يعملون مع النظام وهم يضمرون خلاف ذلك، ان يعملوا على قلب نظام الحكم والاستيلاء عليه ومن ثم إدارته اما تحقيقا لشهوة الحكم أو تنفيذا لأجندة دول أخرى تقف متعاونة مع اولئك، وتتضح الحساسية من خلال شراكة "فتح الله غولن" مع الحزب الحاكم، وكذلك حساسية أخرى من جهات لا ترغب في رؤية تركيا دولة متقدمة. لقد توجهت اصابع اتهام سلطة حزب العدالة والتنمية منذ اللحظة الأولى إلى الداعية الإسلامي فتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة بالوقوف وراء المحاولة الانقلابية، لكن هذا العامل لا يحجب وجود حساسية في العلاقة الداخلية في تركيا بين أطراف المتنفذة وهذا نجده بما يلي (نورالدين، 2016:25):

حساسية الشراكة الحزبية:

رغم نفي فتح الله غولن تورطه في المحاولة الانقلابية واستعداده لمواجهة القضاء التركي لو كان له يد فيها ولو بنسبة (1%)، فان مسار التحقيقات العام يشير إلى تورط له فيها في اطار الصراع على النفوذ مع الرئيس التركي رجب طيب اردوغان، كان فتح الله غولن الوريث الأكثر حضورا للحركة الصوفية النورية بعد وفاة مؤسسها بديع الزمان نورسي في عام (1960م)، وقد انتهج غولن طريق الإسلام الاجتماعي من خلال نشر التبشير الإسلامي وتقوية الوعي الإسلامي وسط المسلمين الأتراك عبر الجامعات والمدارس والمؤسسات الصحية والإعلامية والتربوية. وهو بذلك كان النقيض الآخر للإسلام السياسي الذي أسسه نجم الدين اربكان في العام (1970م)

واستمر به عبر أحزاب متعددة حتى وفاته. وبين الإسلام سياسي يخوض الحياة السياسية المباشرة من انتخابات ومشاركة في الحكومات وإسلام اجتماعي يرى في تهيئة كوادر تتواجد في وظائف الدولة وتمارس تأثيرها السياسي غير المباشر، كان رجب طيب اردوغان يبدأ مسيرته مع اربكان ولكنه ينقلب عليه في العام (1999م) بعد زيارة له إلى أمريكا ويؤسس بعدها حزب العدالة والتنمية في العام (2001م) في هذا الوقت كان اردوغان يلتقي بحكم الملاحقة المشتركة مع العلمانيين والعسكريين، مع غولن الذي كان هرب بدوره إلى أمريكا في العام نفسه (1999م) من الحكم العلماني - العسكري. وبذلك نسج الرجلان شراكة أفضت إلى وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام (2002م) واستمرت هذه الشراكة بقوة في كل مفاصل الحياة السياسية حتى عام (2013م). (نور الدين، 2016: 26).

انفجر الخلاف بين الشريكين من جراء سعي اردوغان للاستئثار بالسلطة والتفرد بها بعدما نجح بعام (2011م) بنيل (50%) من أصوات الناخبين. وقد تظاهر سعي اردوغان هذا في التخلص من القوى اليسارية والديموقراطية المؤيدة له أولاً ومن ثم شركائه في الحالة الإسلامية ومنهم غولن ثانياً وأخيراً من رفاقه داخل حزب العدالة والتنمية مثل عبدالله غول واحمد داود اوغلو وعلي بابا جان وبولنت ارينتاش وغيرهم الكثير، لكن منظومة غولن داخل الدولة كانت قوية بحيث خلقت لاردوغان مشكلات متعددة مثل تفجير فضيحة الفساد في نهاية (2013م) وتسريب تسجيلات عن اسرار في الدولة وكيفية دعم تركيا للتنظيمات الارهابية في سوريا، وفي كل هذه المحطات كان اردوغان ينجح في تجاوزها ويشن موجة اعتقالات في صفوف مؤيدي غولن، وقد وصل الخلاف إلى ذروته عبر مبادرة مجموعة من الضباط إلى القيام بمحاولة انقلابية في (15 تموز 2016) والتي انتهت بالفشل. وقد اتهم اردوغان بأن هؤلاء الضباط يديرهم فتح الله غولن (باكير، 2016: 82).

الحساسية العلمانية:

رغم ذلك فان الذين شاركوا في المحاولة الانقلابية من الضباط لم يكونوا فقط من اتباع غولن، ذلك ان الحساسية العلمانية الموجودة لدى الجيش التركي خلقت تيارين علمانيين، واحد تأقلم مع المزاج العام لاردوغان في السلطة ويدين لاردوغان بوصوله إلى مواقع القيادة العليا، واخر لم يستسغ سعي اردوغان إلى جعل الدولة ذات طبيعة علمانية اقل ودينية أكثر. وقد شارك هذا التيار في المحاولة الانقلابية من اجل تغيير المسار القائم ولمنع الانهيار الكامل للدولة العلمانية.

الحساسية الأمنية:

ولا يخلو الامر من تجليات اعتراضية على مجمل السياسات اردوغانية في الداخل لجهة جلب البلاد إلى مرحلة عالية من التوترات الأمنية سواء ضد الاكراد (600 قتيل من الجيش التركي خلال عام واحد) أو التفجيرات المتكررة وآخرها في مطار اسطنبول، كذلك فان شرائح داخل الجيش التركي لم تكن موافقة على التورط التركي العسكري في سوريا عبر دعم تنظيمات المعارضة وما الت اليه هذه السياسة من ظهور حالة كردية كيانية في شمال سوريا تابعة لحزب العمل الكردستاني ومدعومة من واشنطن وهم يحملون اردوغان ظهور هذه المخاطر على الأمن القومي التركي (الملف الكردي، 2017: 5-7).

حساسية مخلفات الظاهرة الارهابية:

وقد جاء الانقلاب في مرحلة يعلو فيها الخلاف بين اردوغان والغالبية من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية حول ملفات اللاجئين السوريين والمسألة الأرمنية والموقف من سوريا ومن محاربة "داعش" ومن المسألة الكردية في سوريا تحديداً، وجاء اتهام تركيا للولايات المتحدة بأنها وراء الانقلاب ليعض هذا العامل في موقع مؤثر جدا على مستقبل العلاقات التركية - الامريكية.

مع كل ذلك فان انقلاب (15 تموز) لم يكون سوى انقلاب على الانقلاب الأصلي الذي كان ينفذه اردوغان منذ العام (2011م) ووصل ذروته بعد انتخابه رئيسا للجمهورية عام (2014م) من قبل الشعب مباشرة واعتباره ان النظام السياسي تغير من برلماني إلى رئاسي رغم ان ذلك يتطلب تعديلاً دستورياً لم يحصل، والسعي لحصر كل السلطات بيده (نورالدين، 2016، 26-27).

إن الناظر في أسباب المحاولات الانقلابية، وما هي عليه السياسة التركية في العلاقة مع أطراف الشراكة الحزبية والمتمثلة مع "فتح الله غولن" صاحب التوجهات الإسلامية، في بداية الأمر، وكذلك ما هو على اجندة السياسة التركية من حساسيات البعد العلماني، وتطلع الجيش للسلطة وكذلك الدول الاوروبية والامريكية وما احتوته الظاهرة الارهابية من ازمات، كل ذلك جعل من ظاهرة الحكم في تركيا والمتطلعة إلى اقامة نظام حكم ديموقراطي بحق والارتقاء بتركيا لتصبح دولة متقدمة وهذا لا يروق للغرب، الهدف الحقيقي لكل الطامعين لعرقلة مسيرة التقدم.

المطلب الثاني:

تداعيات المحاولة الانقلابية

إن المحاولة الانقلابية التي جرت في تركيا يوم الخامس عشر من تموز، أدت إلى وجود تداعيات كثيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي، ومن هنا نجد التداعيات الخارجية أوضحت بشكل قاطع أن المؤسسة العسكرية التركية ليست هي المؤسسة التي كانت في عقود القرن الماضي حيث كانت هذه المؤسسة متحدة فيما بينها عند حدوث الانقلابات، أما أن نجد ان هذه المؤسسة انقسمت بين مؤيد للانقلاب وفاعل حقيقي فيه وبين معارض لهذا الانقلاب، وهذا يفسره أن الحزب الحاكم يحقق مكاسب لتركيا، وأما التداعيات الخارجية فقط كشفت العلاقة الحقيقية بين تركيا والدول الأخرى، هذه العلاقة القائمة على التعاون في الظاهر ولكنها كانت تضمن العداء في الباطن، وخاصة الولايات المتحدة والتي لها قواعد حربية في تركيا، ولتحقيق أهداف هذا المطلب فإننا سنتناوله من خلال الفقرتين الرئيسيتين التاليتين:

أولاً: التداعيات الداخلية.

ثانياً: التداعيات الخارجية.

أولاً: التداعيات الداخلية:

تلقت المؤسسة العسكرية ضربة كبيرة في بنيتها وفي معنوياتها وبالتالي في دورها. فرغم البيان الذي أصدرته رئاسة الأركان حول عدد المشاركين في محاولة الانقلاب فإن عملية التصفية والاعتقالات التي طالت المؤسسة العسكرية كانت كبيرة جدا وشملت ليس فقط المتهمين بالمشاركة في الانقلاب بل كل من يشتهبه في انه ليس مواليا لاردوغان. وفي هذا الإطار فإن (150) ضابطا رفيع المستوى من اصل (450) في الجيش قد طردوا أو اعتقلوا، أي ما يوازي ثلث قيادات الجيش العليا ما يعني تفريغ الجيش من قيادات ذات خبرة. كذلك فقد طرد من الجيش أو اعتقل أكثر من (8000) بين ضابط وجندي مما احدث فجوة هرمية في الرتب العسكرية يتوجب ملؤه بضباط من غير ذوي الخبرة كما ادخل الالاف من الضباط الجدد في الجيش

وهذا يتطلب وقتاً طويلاً لاستعادة الجيش هرميته العامودية وبعناصر تكتسب الخبرة، ووجهت عمليات التعاطي مع الجيش من قبل مجموعات مدنية مسلحة وذات ملامح أصولية متشددة ضربة إلى المعنويات الجيش الذي يجد نفسه للمرة الأولى يتعرض للإهانة من جانب الشارع المدني، وهو ما كسر هيئته ويشجع أكثر في المستقبل على تكرار الإهانة.

ولقد وجد الجيش التركي نفسه للمرة الأولى في تاريخه منقسماً عامودياً على نفسه، فمجموعة الضباط المنقلبة قامت بعملها من دون علم القيادة العسكرية. وقامت المجموعة باحتجاز البعض من القيادات وعاملتها أثناء الاعتقال القصير جداً معاملة مهينة وفقاً لشهادات هذه القيادات، كما أن قادة آخرين شاركوا في عمليات مقاومة الانقلاب لتكون المرة الأولى التي يوجه فيها جندي تركي سلاحه ضد رفيقه في السلاح (وكالة الأنباء الأناضول، 2016، 11/9).

إن القيادات التي اعتقلت من جانب الانقلابيين، فإنها لن تكون بمنأى عن الاتهام بالتقصير وإنها كانت غافلة عما يدبر في الخفاء، بل قد تكون مهمة ضمناً أنها شريكة في الانقلاب ولو عن غير قصد. وبالتالي لن تمارس عملها بحرية وستكون تحت المراقبة بشكل أو بآخر وهي مصيرها التغيير ولو بعد فترة، وقرارات مجلس الشورى العسكري إبقاء رئيس الأركان وقادة القوات الرئيسية الجوية والبرية والبحرية في مواقعهم ليس أكثر من محاولة تضييد الجراح وإظهار قيادة الجيش موالية ووفية لاردوغان، وهي بالفعل كذلك لكن الريبة لكل العسكر ستستمر في انتظار تغيير هذه القيادات بعد سنة أو أكثر.

إن القوة تلعب دوراً كبيراً فمثلاً، لا قوة لاردوغان فمن دون جيش قوي لا يمكن اردوغان ان يواصل سياسته ضد الأكراد ولا تغطية دعم الإرهابيين في سوريا، اردوغان لا يريد ضعفاً للجيش بل الإمساك بالقرار السياسي للعسكر، لكن ذهنية الثار والانتقام جعلته يسقط في الفخ ويبقي سلطته من دون أنياب حتى إشعار آخر (وكالة دوغان، 2016، 10/3).

قد يستفيد اردوغان من فشل المحاولة ليتخلص من معارضيهِ ولا سيما جماعة فتح الله غولن، لكن اتساع حملة التصفية لتطال كل من ليس مؤيِّداً له سيوسع من دائرة المتضررين من إجراءاته ضمن فئات المجتمع كافة ومما يبدو فان اردوغان لم يغيّر من النهج نفسه الذي اتبعه قبل الانقلاب في التعامل مع المعارضين له. بل انه زاد كثيراً من جرعة الانتقام من معارضيهِ إلى حدها الأقصى، وما كان له ان يكسب به بعض المؤيدين بدهه في العمليات التصفية التي تحولت إلى محاكم تفتيش تأكل الأخضر واليابس، والأرقام حتى الرسمية كبيرة جدا وهي لا تقل عن خمسين ألف مطرود أو معتقل في القطاع التربوي وخمسة الاف في القطاع الجامعي وعشرات الآلاف في كل القطاعات.

ومن مخاطر تداعيات المشهد الانقلابي ان حجم الحضور الأصولي في صورة تركيا بات اكبر وترجم ذلك كما اعتداءات على الجنود من قبل الأصوليين المدنيين المسلحين كذلك لقد استهدف هؤلاء فئات علاويهِ في أماكن سكنها، وفي هذا إعادة تأسيس الشروط لمحاولات انقلابية مقبلة أو لحالات اعتراضية قد تتخذ أشكال مختلفة فضلا على تجديد التوترات الأمنية ومنها التفجيرات على غرار ما حدث في مطار اسطنبول اما خريطة التوازنات الاجتماعية التي هي امتداد لتوازنات السياسية والعسكرية الجديدة التي ظهرت بعد الانقلاب هي أمام تحولات جديدة تنتج قوى اجتماعية وسياسية وأيدلوجية جديدة تكسر المسار القائم منذ وصول العدالة والتنمية إلى السلطة في اتجاهات ستبلور مع الزمن (وكالة دوغان،2016، 10/7).

زاد اردوغان بهذه العمليات الواسعة حجم الشكوك المتبادلة بين مؤسسات الدولة ولم تنجو مؤسسة بما فيها الاستخبارات من توجيه التهم لها بالتقصير وربما التآمر، وحل الحرس الجمهوري مثال صارخ على روح الشك بالكل التي تعترى اردوغان بل انه وجه بشكل غير مباشر انتقادا لرئيس الاستخبارات حاقان فيدان بانه لم يخبره بالمحاولات الانقلابية بداية، مدخلا العلاقة بين المؤسسات في دائرة الريبة المتبادلة.

لم يكن اما المعارضة السياسية أي خيار آخر سوى ان تدين الانقلاب العسكري فالديموقراطية لا تتجزأ ولا يمكن الوقوع في أي سقطة من هذا القبيل ومعارضة الانقلاب لا تعني دعماً لاردوغان بل لمبدأ تداول السلطة بطرق سليمة المشكلة هنا ان الانقلاب على الديموقراطية لم ياتي أولاً من العسكر

فاعتبار اردوغان ان النظام السياسي تغير إلى نظام رئاسي ولم يعد برلماني هو الانتهاك الاكبر للدستور والديموقراطية وهو توسل صندوق الاقتراع الرئاسي للانقضاض على الديموقراطية في انتخابات (7 حزيران 2015) التي خسرها ولم يعترف بنتائجها، وهو أبطل استقلال السلطة القضائية بإحاقها بوزارة العدل، فمن الذي يحاسب المسؤول الذي ينتهك الدستور في هذه الحالة؟ هذا هو الامتحان الالهم للمعارضة في التعامل مع سلطة اردوغان بعد الانقلاب العسكري (نورالدين، 33، 2016).

وقوف زعماء المعارضة ضد الانقلاب استدعى خطوة شكر من اردوغان لهم باستقبالهم لهم في القصر الجمهوري ومن ثم سحب الدعاوى ضدهم، كذلك أصر على مشاركتهم في مهرجان الديموقراطية والشهداء في (7 أغسطس 2016) في اسطنبول في مشهد غير مسبوق في التاريخ تركيا جمع السلطة والمعارضة. لكن هذه الخطوة الرئاسية التي تحاول ان تعكس "وحدة وطنية" لم تعكس صدقية في تغيير موقف اردوغان. فهو دعا فقط رئيس الحزب الجمهوري كمال كيليشدار اوغلو ورئيس حزب الحركة القومية دولت باهتشي. في ما لم يدع إلى اللقاء رئيس حزب الشعوب الديموقراطي الكردي صلاح الدين ديميرطاش، رغم ان ديميرطاش ندد بقوة بالانقلاب وارفقها بتنديد بالدكتاتورية المدنية، ورغم ان ديميرطاش يملك ستين نائباً بينما لا يمتلك باهتشي أكثر من أربعين نائباً (نورالدين، 2016، 34).

يقول كيليتشدار اوغلو انه: (موقفه هذا يضحى من اجل تركيا)، كيليتشدار اوغلو لا شك مؤمن بموقفه ويراهن على ان كرة تعميق الاستبداد لن تكون لصالح اردوغان مهما فعل، وهو يعرف ان اردوغان لن يغير عاداته. وسيكون الصدام الأول بين اردوغان ز كيليتشدار اوغلو وربما باهتشي هو مرحلة إعداد الدستور الجديد حيث سيكون إصرار اردوغان على تضمينه تعديل النظام السياسي القشة التي ستعيد الصدام بين السلطة وبني المعارضة، وبالتالي فان اردوغان سيكمل دائرة الاعداء عند البدء ببحث الدستور الجديد، أو يتخلى عن النظام الرئاسي لتكون فشلاً آخر لطموحاته، وهنا على اردوغان ان يختار بين ان يأخذ الدروس من المحاولة الانقلابية فيكون زعيماً لكل الأتراك بالتخلي عن سياسات القمع وخنق الحريات والديموقراطية أو ان يواصل هذه السياسة فيعيد تاسيس شروط الاعتراض وتكرار المحاولات الانقلابية وصولاً إلى مخاطر انفجار حرب اهلية، والرغبة في تعزيز الوحدة الوطنية لا تكون بالشكل فقط،

اذ ان اعلان حال الطوارئ وتفويض الحكومة اتخاذ "قرارات تعادل قوة القانون" ترجم إلى تفرد في القرارات من جانب حكومة حزب العدالة وتنمية مع تعطيل عمل البرلمان، من دون التشاور مع المعارضة فضلا عن استبعاد الحزب الكردي، ولا يبدو ان فشل المحاولة الانقلابية ستعيد النظر بسياسة اردوغان تجاه الأكراد، فسواء نجح الانقلاب أو فشل فان سياسة انقرة في إنكار الحقوق الكردية ثابتة، وما لم تنح البلاد نحو نظام أكثر ديمقراطية وعلمانية حقيقة فان المسألة الكردية ستبقى الخاصرة الرخوة للاستقرار الأمني في تركيا.

ثانيا: التدايعات الخارجية:

توجهت الأنظار فوراً إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعدما المح اردوغان إلى ان واشنطن متورطة بشكل أو بآخر في المحاولة الانقلابية، وفي الواقع ان الربط بين واشنطن والانقلاب له علاقة بوجود فتح الله غولن في بنسلفانيا منذ العام (1999)، واتهام اردوغان لواشنطن بدعم الانقلابيين مرده إلى (نورالدين، 2016، 35):
الكتابات التي ظهرت في الصحافة الامريكية، ولا سيما في الـ"فورين بوليسي" خلال الشهرين اللذين سبقا الانقلاب عن "الانقلاب العسكري المقبل في تركيا".

تأخر تنديد واشنطن بالانقلاب العسكري وتفسير انقرة ذلك على انه شراكة في الانقلاب العسكري.

تصريحات قائد القوات الأمريكية المركزية في الشرق الاوسط (جوزف فوئيل)، من ان الضباط المعتقلين هم شركاء الجيش الأمريكي في محاربة "داعش" في سوريا، كذلك اتهام الإعلام التركي ضباطا أمريكيين في أفغانستان بقيادة الانقلاب.

ورغم ان الدور الأمريكي ليس واضحا بعد فان واشنطن، الخبيرة بشؤون وشجون الانقلابات العسكرية في العالم وخصوصا في تركيا، لا يمكن لها ان تراهن على حصان خاسر مسبقا مثل الشكل الذي اتخذته المحاولة الانقلابية، وهي وان كانت ترى في سياسات اردوغان عاملا مزعجا لها فانها مضطرة للتاقلم مع مزاجية اردوغان السياسية في ظل غياب البديل الفعلي الذي يضمن استمرار تركيا في موقعها ووظيفتها الحالية ومنعا لانفلات الأمور في حرب اهلية وضعف السلطة المركزية (نورالدين، 2016، 36)،

مع ذلك فان اتهام اردوغان العلني لواشنطن بانها متورطة في الانقلاب، ليس امرا سهلا ولا يمكن لاردوغان ان "يبتلعه" لا نجاح الانقلاب في ما لو حصل لكان جعل من اردوغان طي التاريخ، وبالتالي فمن المتوقع ان تبقى العلاقات التركية - الأمريكية تواجه مشكلات وتوترات في المدى المنظور، على الاقل حتى وصول إدارة أمريكية جديدة إلى البيت الأبيض، فما حصل ليس من النوع الذي يمكن تجاوزه بسهولة.

أما العلاقة مع الاتحاد الأوروبي فلم تختلف ردود فعل زعماء الاتحاد عن مواقف واشنطن لجهة التأخر في التنديد بالانقلاب بل بانتقاد سياسات التصفية والاعتقال الجماعية واعتبارها تنتهك القوانين ومعايير العدالة بل ان رئيس الوزراء الإيطالي (ماتيو رينزي) رأى ان اردوغان لا يعتقل فقط الأشخاص بل مستقبل تركيا، في المقابل فان انقرة بادرت إلى توسيع رقعة التعاون مع روسيا بعدما قام اردوغان باول زيارة رسمية له خارج تركيا بعد الانقلاب إلى روسيا تحديدا واللقاء مع الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) في سان بطرسبرغ في (9 اغسطس 2016)، خصوصا في ضوء معلومات ان روسيا قدمت معلومات استخباراتية إلى انقرة عن تحركات غير طبيعية في قاعدة اينجيرليك ساهمت في إفشال المحاولة الانقلابية وفي الواقع ان إعادة تطبيع العلاقات التركية - الروسية بدا قبل الانقلاب وذلك في (27 حزيران 2016)، لكن الانقلاب كان حافزا لتقديم موعد لقاء بوتين - اردوغان من مطلع أيلول في لعاصمة الصينية بكين إلى التاسع من أغسطس وفي سان بطرسبرغ ولتكون اول زيارة خارجية لاردوغان بعد الانقلاب في رسالة تركية قوية إلى الغرب (وكالة انباء جيهان، 2016، 11/13).

لكن رغم كل ما يمكن ان يقال عن تغير استراتيجي تركي فان العلاقات التركية مع روسيا تبقى في إطار تكتيكي هدفه الضغط على أمريكا أولاً لتسليم غولن وثانيا لوقف الضغوط الأمريكية على انقرة بشأن العديد من الملفات الداخلية التركية والإقليمية، فتركيا لا يمكن لها ولا تريد ان تخرج من الانتماء الاستراتيجي للغرب سواء ممثلا بحلف شمال الأطلسي أو بالعلاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهذه المنظومة الغربية هي التي كانت ولا تزال حامية لتركيا من التهديدات التي تضعها في وثائق أمنها الاستراتيجي والتي تواجهها منذ الحرب العالمية الثانية في قضايا مثل المسألة الأرمنية والكردية واليونانية والروسية أيضاً.

وفي ظل انشغال سلطة اردوغان بالهموم الداخلية الكبيرة التي أعقبت المحاولة الانقلابية فان التوقع المنطقي ان يتراجع الانشغال التركي في سوريا، لكن ما جرى في معركة حلب في مطلع أغسطس 2016 خالف هذه التوقعات مع تدفق آلاف المقاتلين من الحدود التركية في محاولة لكسر الطوق على حلب الذي فرضه الجيش السوري، كذلك فان أي استدارة تركية من جانب واحد في سوريا، والتي تراهن عليها في روسيا وتأمل بها ايران، غير ممكنة من دون التنسيق والتشاور من جانب انقرة مع المحور الذي يحارب النظام السوري مثل السعودية وقطر والولايات المتحدة (نورالدين، 2016، 37).

وفي الملفات الأخرى فانه من الصعوبة بمكان توقع ان تفتح صفحة جديدة في العلاقات التركية المصرية خصوصا بعدما رفضت مصر استصدار قرار رئاسي من مجلس الامن يدين الهجوم على مطار اسطنبول في أواخر (حزيران 2016) كما تحفظها على قرار منظمة المؤتمر الإسلامي إدانة المحاولة الانقلابية. وكانت قطر الدولة العربية الوحيدة التي سارعت إلى التنديد بالانقلاب، فيما تأخرت الدول الأخرى ومنها الخليجية مع شبهات وردت في الإعلام التركي عن "تورط ما" لبعض هذه الدول في المحاولة الانقلابية، وفي حال تاكد هذا التورط فلا يعرف كيف سينعكس على العلاقات التركية الثنائية مع هذه الدول، فان تركيا ما قبل الانقلاب العسكري هي غيرها ما بعده، وقد أضافت المحاولة الانقلابية المزيد من عناصر التعقيد والمخاطر على المشهد الداخلي والخلاف والتوترات في الملفات الخارجية ما يجعل تركيا تواجه مرحلة أخرى من التحديات عنوانها عدم الاستقرار السياسي والأمني في الداخل والتخبط في علاقتها الخارجية (نورالدين، 2016، 38).

المبحث الثاني: الانقلاب في ثنائية العلاقة بين الجيش والسياسة والردود الحكومية

إن أطراف العلاقة في المحاولة الانقلابية ينحصر في القوات المسلحة التي قامت بإجراءات عسكرية ملحوظة في تركيا، والطرف الآخر هو السياسية بمعنى أهل السياسة الذين يقومون على تنفيذها سواء في الداخل أو الخارج، وهنا علينا أن نوضح أكثر أن الطرف الأول المتمثل بالقوات المسلحة انشق عن نفسه وأصبح جزء يقوم بالمحاولة والجزء الآخر يقوم بعمل معرقل للمحاولة بل وقف إلى جانب السياسة بكل ما تعنيه من إجراءات لإحباط المحاولة الانقلابية نفسها

فالعلاقة التي كانت بين الطرفين علاقة قائمة على التحدي، وبرزت هذه العلاقة من عدم تبني قطاعات واسعة في الجيش هذه المحاولة ثم مواجهة الانقلابيين العسكريين من قبل أجهزة الأمن والاستخبارات والقوات الخاصة والشرطة، وانضمامها إلى موقف الرئيس القائم على التحدي للانقلاب ودعوته للجماهير إلى النزول للشوارع، وإصرار الانقلابيين للمضي قدماً في مخططهم الانقلابي ودلالات ذلك القيام بتنفيذ الطائرات الجوية وإغلاق بعض الشوارع والممرات ذات الأهمية في شوارع بعض المدن التركية ولا ننسى العامل الشعبي الذي انحاز للرئيس والحزب الحاكم، انها علاقة متداخلة لكثرة اللاعبين بها إلا أننا نصنفها في نهاية الأمر إلى صنفين الأول منهم مع النظام والثاني منهم مع الانقلاب، وفي هذا المبحث سنتناول هذه العلاقة من خلال المطالبين الرئيسيين التاليين:

المطلب الأول: الانقلاب بين الجيش والسياسة

المطلب الثاني: الردود الحكومية على المحاولة الانقلابية

المطلب الأول:

الانقلاب بين الجيش والسياسة

لاشك أن هناك محددات أساسية خاصة بالقوات المسلحة من حيث الصلاحيات والأهداف التي عليها القيام بها، وكذلك مثل هذه المحددات تلحق بالجانب السياسي في الدولة، ويجب أن تكون هذه المحددات منسجمة فيما بينها وليست متعارضة فالانسجام يولد الثقة بين الطرفين كما أنه يؤدي دوراً كاملاً على الصعيد الكلي للدولة وأي دولة، يدفعها للبرقي والتقدم ولعب دوراً يؤدي إلى هيبة الدولة على الساحة الدولية، وأن التداخل في الصلاحيات والأهداف يجعل السياسة متوترة وتتراوح مكانها، واختلاط السياسات يؤدي إلى تأخر البلدان وابقائها في الدرجات الأولى على سلم هيبة الدول، إن للعسكر واجبهم غير واجب أصحاب السياسة، فالدول التي تجعل من القوات المسلحة مهنية الحرفة، تدفع بأهل السياسة إلى ممارسة واجباتهم بحرية دون خوف من قيام المؤسسة العسكرية باغتصاب دورهم، وقبل وقوع عملية الانقلاب سبقها التقاء جماعة من الجيش للقيام بهذه المحاولة، كما انها وضعت الخطة اللازمة للتنفيذ، ونحن في هذا الصدد سنتناول ذلك في الفقرتين الفرعيتين التاليين هما:

أولاً: التكوين وهيكلية الانقلاب

ثانياً: المحددات السياسية للجيش والسياسة

أولاً: التكوين وهيكلية الانقلاب:

حكاية المحاولة الانقلابية بتركيا خرجت إلى العلن تقريباً مع الساعة الـ11 ليلاً من مساء يوم 15 يوليو/تموز 2016 بتوقيت مكة المكرمة، عندما أغلقت عناصر من الجيش التركي الخط المتجه من الشق الآسيوي إلى الأوروبي على جسر البوسفور، بينما سارع رئيس الوزراء بن علي يلدرم إلى وصف ما جرى بأنه محاولة انقلابية.

بعدها تناقلت وكالات الأنباء أخباراً عن وجود مروحيات عسكرية تحلق في سماء أنقرة، ونقلت عن شهود سماعهم أصوات إطلاق نار بالعاصمة، تلاها تحذير أطلقه رئيس الوزراء من أن المحاولة الانقلابية فاشلة لا محالة، وأنه تم استدعاء كافة عناصر الشرطة، معلناً في تصريحات لمحطة (إن.تي.في) التلفزيونية الخاصة "بعض الأشخاص نفذوا أفعالاً غير قانونية خارج إطار تسلسل القيادة.. الحكومة المنتخبة من الشعب لا تزال في موقع السلطة. هذه الحكومة لن ترحل إلا حين يقول الشعب ذلك" (وكالة الأنباء الأناضول، 2016، 7/15).

إثر ذلك بدقائق، نقلت وسائل إعلامية تركية أن جماعة فتح الله غولن هي من تقف وراء المحاولة الانقلابية، بينما سيطر انقلابيون على القناة التركية الرسمية "تي.آر.تي" وأجبروا العاملين فيه على بث بيان تحدث عن تولي السلطة "لحفاظ على الديمقراطية" وأن جميع العلاقات الخارجية للدولة ستستمر وأن "السلطة الجديدة" ملتزمة بجميع المواثيق والالتزامات الرسمية. كما تعهد بإخراج دستور جديد في أقرب وقت. بعد ذلك أعلن مصدر بالرئاسة أن البيان الذي صدر باسم القوات المسلحة لم يكن مصرحاً به من قيادة الجيش (وكالة الأنباء الأناضول، 2016، 7/16)

وعند النظر إلى الوحدات التي تحركت في ليلة (15 تموز) يتبين انه خطط لتحرك تجمعات واسعة جدا، اذ خطط لتحرك مجموعة مهمة من ألوية المغاوير والمحاربين وكامل القوات الجوية باستثناء بعضها، وتقريبا كامل القوات البحرية باستثناء الغواصات البحرية، وقد قدر البيان الذي نشر على الصفحة الرسمية للقوات المسلحة التركية على الويب عدد الموظفين المشاركين في انقلاب (15 تموز) والآلات الحربية التي استعملت - وفق الآتي:

استعملت في المحاولة الانقلابية (35) طائرة، (24) طائرة حربية و(37) طائرة هليكوبتر و(8) طائرات اعتراضية، و(246) مدرعة منها (74) دبابة و(3) سفن و(3991) سلاحا خفيفا. اما عدد المشاركين من الإرهابيين الخونة باللباس العسكري الذين ينتمون إلى عصابة (فتو) غير الشرعية (فقد تبين ان عددهم (8651) منهم (1676) ضباط صف جنود، و(1214) منهم طلاب عسكريون، وعند النظر إلى هذه الأرقام تتشكل قناعة انها غير كافية لتنفيذ انقلاب عسكري (12/9، 2016، www.haberturk.com)، لكن يعتمد التخطيط في نجاح الانقلاب على السرعة في تنفيذه، وخلق الفوضى في البلاد.

تبين المعلومات التي ظهرت في (16 تموز) ان هؤلاء الطغام كانوا يستهدفون رئيس الجمهورية، ورئيس هيئة الأركان العامة، وضباط القيادة الأمراء في قيادة القوات، وموظفين في مواقع حساسة، مثل الاستخبارات والمعلوماتية، وكان الهدف من هذا كله السيطرة على الجيش بإصابة الأهداف الاستراتيجية في انقره أو اسطنبول أو تعطيلها، وكسر المقاومة التي يمكن ان بها الشعب، وأخيرا الاستيلاء على السلطة السياسية، ان الامر الذي يثير الانتباه هو الطغام قوبلوا بالمقاومة في جميع هذه الوحدات على وجه التقريب (جمهوريات، 2016، 7/16).

وكان لكل مقاومة ضد هؤلاء الطغام - ايا كان حجمها تداعيات سلبية في الساحة التي ستسير فيها العملية، تحرك تنظيم الطغام من الناحية العملية في ليلة (15 تموز) في اطار خطة مكونة من ثلاث مراحل: في المرحلة الأولى يستولي على رئاسة هيئة الأركان العامة، وفي المرحلة الثانية يحكم على عموم تركيا، وفي المرحلة الثالثة يؤسس ادارة عرفية، ويكون نظاما سياسيا واجتماعيا جديدا، ويمكن استنباط الخيوط التي تكشف الكيفية التي نفذ بها الانقلاب والأسباب الكامنة وراء إخفاقه من خلال النظر إلى هذه المراحل مرحلة (وكالة أنباء جيهان، 2016، 7/16).

كان الهدف الأول في المرحلة الأولى السيطرة على رئاسة هيئة الأركان العامة، باعتقال قادة القوات، وفي مقدمتهم رئيس هيئة الأركان العامة، والهدف والأساسي من ذلك هو تنفيذ محاولة الانقلاب ضمن التسلسل القيادي العسكري، وهو السبب الأساسي في محاولة إجبار رئيس هيئة الأركان العامة وقادة القوات على التوقيع على البيان، لكن ذلك لم يتحقق لهم بسبب المقاومة التي تلقوها، ورغم ذلك لم يتخلى التنظيم الإرهابي عن محاولة الانقلاب، بل عمل على توجيه القوات المسلحة التركية باحتجاز القادة رفيعي المستوى واهم مؤشر على ذلك هو توجيه القوات المسلحة التركية باحتجاز القادة فيعي المستوى، واهم مؤشر على ذلك هو ان الانقلابين واجهوا مقاومة عنيفة من قبل قيادة الجيش الأول، فضلا عن ان اتصال عدد كبير من القادة رفيعي المستوى بالقنوات التلفزيونية، وإدلائهم بتصريحات الجاهزية للتصدي لهؤلاء الزمرة، كل ذلك كان عائقا أمام سيطرة التنظيم على القوات المسلحة التركية (كورت، 2016، 37).

المرحلة الثانية هي مرحلة الاستيلاء على عموم تركيا، واذا وزع الانقلابيون الدبابات في مواقع استراتيجية في اسطنبول، مثل جسر مضيق البسفور، ومطار اتاتورك الدولي وبلدية مدينة اسطنبول الكبرى ومؤسسة ترك تلكوم للاتصالات. وفي انقرة حاصروا مجمع رئاسة الجمهورية، ومجلس الشعب التركي الكبير والقيادة العامة للجندرية ورئاسة هيئة الأركان العامة، وجهاز الاستخبارات الوطنية، ودائرة الحركات الخاصة والقوات الخاصة. واستعملت الأسلحة الثقيلة وطائرات الهليكوبتر الحربية لتصد أي مقاومة محتملة من الوحدات الأمنية التابعة لجهاز الاستخبارات الوطنية والأمنيات، لكن الوحدات جميعها أبدت مقاومة عنيفة ولم تستسلم. (كورت، 2016، 38)

منذ اللحظات الأولى من التحرك تلقى الانقلابيون مقاومة مسلحة في العديد من الوحدات، وفي مقدمتها رئاسة هيئة الأركان العامة، لكن نقاط الضعف الموجودة في الخطة كانت قد مهدت الطريق أمام إخفاقها فخطة الحرب السريعة ركزت على الأساليب التكتيكية والعملية، وأخطأت في تحقيق أهدافها السياسية والاستراتيجية. (يالجين، 2016: 9)

وشن الانقلابيون حملة لشل تأثير رئيس الجمهورية، ففي تصريحات له على قناة الـ(CNN) الدولية بين رئيس الجمهورية اردوغان ان الانقلاب يرمي إلى اغتياله أو احتجازه وانه نجا من ذلك بفواصل (10-15) دقيقة، وان اثنين من حراسة قد استشهدا. وهكذا شكل اخفاق الانقلابيون في اغتيال أو احتجاز اردوغان الذي يحمل صفة القائد العام ورئيس الجمهورية - إحدى نقاط التحول في مسيرة الانقلاب نحو الاخفاق. من ناحية أخرى توجه الانقلابيون إلى القيام بمحاولة أخرى، وهي التوجه إلى القنوات الإعلامية فاحكام السيطرة على الإعلام الذي كان اداة ناجحة في اعلان الانقلاب، وتأمين الثقة النفسية، لهذا السبب كان الاستيلاء على قنوات (TRT) التلفزيونية وقراءة بيان الانقلاب هدفا مهما للانقلابين، ونجحوا في ذلك حيث اجبروا المذيع على قراءة البيان في القناة (TRT) الرسمية لا في قنوات التلفزيونية الخاصة بهم، لكن هذا البيان لم يكن له أي أهمية في تحقيق استعلاء استراتيجي أو نفسي للانقلابين لاقتصار تلاوة البيان على قناة (TRT)، بل حرصت القنوات الأخرى على تصريحات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء وقائد القوات الخاصة ومسؤولين رفيعي المستوى من جهاز الامن وجهاز الاستخبارات الوطنية، وافضى استيلاء الطغام على (TRT) إلى الاخفاق، ولم تحدث تلاوة بيان الانقلاب عبر قناة (TRT) اثرها المطلوب في محاولة الانقلاب، بل أثارت غضب المدنيين المقاومين وحملتهم على طرد الانقلابين من مبنى (TRT) وفي وقت قصير. (ويسل، 2016، 37)

ب- الهيكل الأساسي للانقلاب: يبدو ان الهيكل الأساسي للانقلاب نشأ في مديرية شؤون الموظفين في هيئة الأركان العامة، حيث عينت هذه المديرية الجنرالات وقادة البحرية في المناصب الرئيسية المطلوبة لجميع القادة، وقد اتبع الجنرالات نمط تعيينات دقيقا بعد تخرجهم من الكلية العسكرية، اذ خدم العميد (محمد برتيجوتش) في مديرية شؤون الموظفين منذ تخرجه برتبة رائد، واكتسب معلومات شخصية عن الضباط الذين لديهم تعاطف مع فتح الله غولن (ديشيلي، www.haberturk.com) والقادرين على المشاركة في مؤامرة الانقلاب المحتملة، وقد وقع على ما عرف باعلان "مجلس السلام الوطني" الذي يعد الجزء الرئيس للعملية، وعين الموظفين القادرين على تنفيذ الانقلاب المحتمل في القوات الجوية والبرية والقوات البحرية والدرك وحرس السواحل، اما بقية القوات المسلحة التي لا تتبنى أيديولوجيا مماثلة للمجموعة المذكورة أعلاه، فيمكن ان يطلق عليها "الأطراف".

شكل التنظيم من العناصر التكتيكية الأساسية في القوات الجوية والقوات البرية والقوات البحرية وقوات الدرك وقوات خفر السواحل والقوات الخاصة وكان الهدف من هذا المزيج من الفرق الخاصة والمروحيات الهجومية والطائرات المقاتلة والوحدات المدرعة - هو توفير الدعم العسكري المشترك للسيطرة على المرافق الرئيسية بتأثير الصدمة. وكان من المتوقع ان يكون للقواعد العسكرية الأخرى تأثير مماثل عن طريق تعيين الجنرالات والضباط في القواعد العسكرية في جميع أنحاء تركيا. (www.sabah.com.tr)، عينت فرق للقيام بعمليات خاصة، مثل الاستيلاء على المقر الرئيس لقيادة القوات الخاصة، وهيئة الأركان العامة، وغيرها من مراكز القوة، ولاختطاف أو قتل الرئيس، وقادة الجيش (www.hurriyat.com.tr).

لذا نشرت الطائرات المقاتلة لتأمين المجال الجوي وقمع أي رد فعل للجمهور، وضرب الأهداف الاستراتيجية وخلق الصدمة والرعب وخصصت طائرات الهليكوبتر أيضاً لضرب أهداف تكتيكية للشرطة والمخابرات والوحدات العسكرية التي عارضت الانقلاب كما أعطيت الأوامر للمركبات المدرعة والقوات البرية لتأمين المرافق الرئيسية، مثل القواعد العسكرية، ومراكز الشرطة ومكاتب الاستخبارات وطرق النقل ومحطات الاتصالات، وقد اختيرت انقرة واسطنبول وازمير ومدنا رئيسية لاختطاف المؤسسات الحكومية فيها، وجعلها تحت سيطرة الانقلابين، وللاستيلاء على السلطة بأسرع وقت ممكن ولذلك ادت القواعد العسكرية والمقرات الرئيسية في تلك المحافظات دورا كبيرا في تنفيذ محاولة الانقلاب، اذ تقع الأركان العامة والمقر الرئيس لمختلف القوات العسكرية في وسط العاصمة انقرة بجانب مؤسسات الدولة المدنية، وكانت لدى قاعدة سلاح الجو الرابع التي تقع على بعد (50) كيلومتر غرب العاصمة - القدرة على توفير السيطرة الجوية، وكان بإمكانها ان تقمع الشعب في غضون دقائق بمقاتلات (اف 16) وقد تولى زوج ابنته رئيس الأركان القوات الجوية السابق (اкин اوزتورك) قيادة السرب (141) المقاتل لطائرات ال(اف 16) (www.sabah.com.tr).

وقد اختيرت هذه القاعدة الجوية مقرا لاصدار الأوامر الجوية التكتيكية، ومركز اعتقال لمن يقبض عليهم، وتقع قيادة طيران الجيش داخل مركز المدينة، على بعد (5-8) كيلومتر من الأهداف مثل القصر الرئاسي والبرلمان ومقرات الجيش والشرطة والمقر الرئيسي للمخابرات ومن ناحية أخرى كان لاسطنبول قيمة دعائية استراتيجية للانقلابين علاوة على أهميتها العسكرية وقد هدف الانقلابيون إلى لفت انتباه المجتمع الدولي عن طريق قطع الطريق السريع على البسفور واغلاق مطار اتاتورك الذي استهدفه مؤخرا تنظيم داعش، اما ازمير التي تقع على بعد (265) كيلومتر من مرمريس فقد اختيرت لتنفيذ هجوم ضد الفندق الذي كان يقيم فيه الرئيس اردوغان، ان احاطة القواعد العسكرية في انقرة واسطنبول بالمدينتين، جعل من الممكن ومن السهل حدوث تدخل عسكري ضد المؤسسات الحكومية المدنية.

ثانياً: المحددات السياسية للجيش والسياسة:

تبدأت العلاقات العسكرية - المدنية عموماً والانقلابات العسكرية على حد سواء مكانه مهمة في تاريخ التحول الديمقراطي في تركيا بعد تأسيس الجمهورية، فقد غدت القوات المسلحة التركية بوصفها مؤسسة واحدة من العوامل الأساسية في السياسة رغم التحول الديمقراطي والانتقال إلى النظام متعدد الأحزاب منذ خمسينيات القرن الماضي، وصارت الانقلابات العسكرية التي كانت تقع وسطياً مرة كل عشر سنوات، والوصاية العسكرية على حد سواء - عنصرين أساسيين في تأثير الجيش في السياسة، وتراوح هذا التأثير بين الزيادة النسبية والنقصان من حين لآخر، لكن الانقلابات العسكرية في تركيا فتحت الطريق في معظم الأحيان لتغيرات مهمة في السياسات الداخلية والخارجية، وانطلاقاً من تغيير بسيط في ادارة الدولة، وقد شكل كل من الانقلاب (27 أيار 1960) وانقلاب (12 أيلول 1980) على وجه الخصوص نقطة انعطاف في تعزيز تأثير الجيش والسياسة وتصميم السياسة التركية على حد سواء (Aslan، 9، 2016).

كان انقلاب (27 أيار 1960) ضد الحزب الديمقراطي الذي جاء إلى سدة الحكم من خلال انتخابات شفافة تنافست فيها لأول مرة أحزاب متعددة، والذي تسلم الحكم على مدار ثلاث دورات بفارق كبير بينه وبين الأحزاب الأخرى، ولم يكتف الانقلاب بجعل الجيش في موضع أهم ممثل في السياسة التركية، بل تعداه إلى فتح الطريق امام الجيش ليصمم السياسة،

وكانت عقوبة الإعدام التي أصدرتها المحكمة العسكرية بحق رئيس الوزراء عدنان مندرس وحسن بولاتكان وفطين رشدي زورلو - أكبر انقلاب على السياسة، ومؤشرا مهما على فاتورة العمل السياسي المخالف للنظام المؤسس، وكان هذا الانقلاب مهما من حيث تأمينه الحكم الذاتي السياسي للجيش، رغم قرارات التوصية التي اتخذها مجلس الأمن القومي الذي تأسس بعد الانقلاب، وكان انقلاب (12 آذار 1971) تصفية لكتلة (9 آذار) إعادة تصميم السياسة. وكان انقلاب (1980) تأديباً "لليومياتية التي لا تستطيع التحكم بذاتها" على حد قول كنعان افرن (www.tr.wikisource.org).

وتوسعت صلاحيات مجلس الامن القومي بعد الانقلاب (1980)، فكان هذا الامر بمثابة مأسسة لوصاية الجيش على السياسة (غورصوي، 2012، 8-9). حيث أعيدت هيكله السياسة، وسنت القوانين التي من شأنها ان تؤسس ديموقراطية مقيدة تنهي الحاجة للتدخل العسكري، وتحافظ على استقرار الوضع الراهن (دميرال، 2010، 5).

وفي (28 شباط 1997) نفذت القوات المسلحة التركية "انقلاب ما بعد الحداثة" وغيرت الحكومة من دون الاستيلاء على الحكم بصورة مباشرة، وقد وصف (جويك بير) وهو احد قادة هذا الانقلاب بأنه "ضبط توازن الديموقراطية". (www.ntv.com)

وتبع هذا الانقلاب حل حزب الرفاه، شريك الحزب الحاكم ومنع نجم الدين اربكان وعدد من رجالات الحزب من ممارسة السياسة، وقد سارت هذه الانقلابات من دون ان تواجه مقاومة، لا من داخل الجيش ولا من المؤسسات الأمنية الأخرى، وقد انتهت محاولة انقلاب (9 آذار) قبل ان تبدأ. (صحيفة صباح، 2016، 7/16)

في الالفينيات تراجعت وصاية الجيش الظاهرية على السياسة تحت تأثير مسيرة عملية العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، لكن مجموعة من المعارضين الذين عملوا على نقل الامتعاظ من الحزب الحاكم حزب العدالة والتنمية إلى خارج نطاق السياسة، اذ لم يتوانوا في التعبير عن مطالباتهم بالانقلاب، وكان انتقال هذه المطالب إلى عناوين الصحف والجرائد مثالا صادما من هذه الناحية (صحيفة الجمهورية، 2003، 5/23).

وتظهر الخطط الانقلابية التي ظهرت في الأعوام اللاحقة مثل المطرقة (Balyoz) ان الجيش لم يتخلص من تماما من ذهنية الانقلاب رغم وصاياته المتراجعه ظاهريا، فالجدل القائم سواء في المجال الاجتماعي أو في المجال السياسي زادت حدته خلال فترة الانتخابات الرئاسية، والمؤتمر الصحفي الذي عقدته رئاسة هيئة الأركان العامة في (12 نيسان 2007) يتضمن كثيرا من العبارات والجمل التي لم نلاحظها في بضع السنوات الأخيرة، وهم مثال على ذلك العبارة التي قالتها بعد خمسة عشر يوما بخصوص جولة الاقتراعات الأولى في الانتخابات الرئاسية: "الارتباط باللاتاتورية والعلمانية وأسس الجمهورية ويجب ان يكون بالأفعال لا بالأقوال". وان تشديد رئاسة هيئة الأركان العامة على الرجعية في بيانها الذي نشرته في صفحاتها في الويب بتاريخ (27 نيسان 2007) يعكس أجواء محاولة انقلاب (28 شباط)، فالرأي العام فسر هذا البيان على انه مذكرة، وصادر حزب العدالة والتنمية بيانا ركز فيه على هذا الامر، وأكد رفضه له وعدم قبوله. بعد هذه التطورات عادت القوات المسلحة التركية إلى الصمت عن الموضوعات السياسية، فكانت تصفية الضباط المتقاعدين والموظفين في إطار محاكمات ارغنون واعتقالهم وضعا جديدا جدا في السياسة التركية عموما والعلاقات العسكرية - المدنية خصوصا. وأفضى اعتقال رئيس هيئة الأركان العامة المتقاعد في هذا السياق إلى تأويلات وتفسيرات حول رفع "الحصانة" عن الجيش في تركيا، وانتهاء فترة الانقلاب وزوالها. (كورت، 2016، 35)

وأما المحددات الأساسية لمحاولة الانقلاب 15 تموز 2016، ففي ليلة (15 تموز 2016) تحركت زمرة من الجيش نظموا أنفسهم داخ القوات المسلحة التركية للاستيلاء على النظام السياسي الديمقراطي في تركيا وتنفيذ انقلاب عسكري، مستعملين في ذلك الأساليب الإرهابية، لم تكن محاولة الانقلاب هذه مفاجأة كبيرة في تركيا التي يزخر تاريخها بالانقلابات العسكرية، لكن وقوعها رغم التحول السياسي والاجتماعي على مدى أربعة عشر عاما كان العامل في إخفاقها، وقد بينت ردود الأفعال التي صدرت خلال الساعات الأولى من المحاولة ان المجموعة التي قامت بالانقلاب تحركت خارج التسلسل القيادي العسكري، وان قسما من الجيش لم يشارك في الانقلاب،

وفي مقدمته قادة القوات، لذلك كان هذا الانقلاب انقلاب جزئي بكل ما في الكلمة من معنى، وقد صرح رئيس الجمهورية اردوغان ان هؤلاء الزمرة أدارهم تنظيم جماعة فتح الله غولن (فتو) الإرهابي، ظهر تنظيم (فتو) باعتباره جماعة توظف الخطابات الدينية في كل مجال على وجه التقريب، بدءا من البيروقراطية إلى السياسة، ومن المجال الاجتماعي إلى عالم الأعمال، منذ بداية الثمانينيات، واستعملت هذه الجماعة ما لديها من مقومات، وشكلت كيانا موازيا (للدولة) في جميع المجالات، ان هذه البنية السرية والمغلقة التي تتحرك بوصفها تنظيما يؤمن بالمنقذ الغيبي أكثر من كونها جماعة دينية، وأصبح لها كيان في المؤسسات العامة، وقد ظهر سعي هذه البنية انها تخوض معركة من اجل الحكم في تركيا باستعمال أدوات غير مشروعة إلى العلن، بعد مطابقتها باعتقال رئيس جهاز المخابرات الوطنية (هاقان فيدان) (دورار، 2016).

فالعلمية التي نفذتها على ايدي بيروقراط القضاء وجهاز الأمن بتاريخ (17-25 كانون الأول 2013) تبين ان الوصاية البيروقراطية تحولت إلى أحد أهم مواردها، ودبر التنظيم بعد هذه العملية عددا من المكائد وعمليات الابتزاز، وبدأ يفقد مشروعيته لدى السياسة والمجتمع على حد سواء، وقد نفذ عمليات ناجحة ضد التنظيم الذي يسمى ببنية الدولة الموازية (PDY) خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وعمل اتباع هذا التنظيم على مغادرة البلاد وتسيير فعاليات اللوبيات ضد تركيا بدلا من تبرئة أنفسهم بالمثل اما القضاء في الدعاوى التي فتحتها المؤسسات القضائية ضد التنظيم، وعندما لم يحصل التنظيم على أي نتيجة رغم كل محاولاته التي تصب في تحقيق الهدف ذاته بدأ يتحول تدريجيا إلى الراديكالية، ويعمل على شل جهود الحكومة في مجال مكافحة الإرهاب، وعندما اخفق جميع محاولات الإطاحة بالحكومة من خلال الوسائل غير المشروعة اقدم التنظيم في ليلة (15 تموز 2016) على خطوة جديدة يمكن وصفها "بالكاميكازية" حيث خرج اتباع (فتو) من القوات التركية المسلحة خارج التسلسل القيادي العسكري، ونفذوا انقلابا عسكريا، وتميز هذا الانقلاب عن سائر الانقلابات التي وقعت في الأعوام (1960،1971،1980،1997) في تركيا بان الانقلابيين استعملوا أساليب إرهابية، وأطلقوا النار على المدنيين (كورت، www.setav.org.tr).

المطلب الثاني:

الردود الحكومية على المحاولة الانقلابية

ما إن انكشف أمر الانقلابيين حتى أخذت الحكومة التركية متمثلة بالحزب الحاكم ورئيس الجمهورية بالرد السريع على هذه المحاولة، ولو تأخرت قليلاً لكانت النتائج على خلاف ما ألت إليه الأمور، لأن في مثل هذه الحالات الوقت ذا أهمية بالغة في النجاح أو الفشل.

إن الحكومة التركية وجدت في المحاولة الانقلابية فرصة سانحة للإقدام على أمور تفكر بها، ولكنها لم تجد الذريعة المناسبة لتنفيذ ما تفكر به، حيث أنها كانت تشعر أن في الجسم السياسي التركي جماعة لا يعملون وفق النهج السياسي المطلوب هذا من جهة، وكذلك هناك عدة جهات أخذت مواقع متقدمة، وتعمل بأسلوب لإعاقة السياسة التركية، وجدت الحكومة التركية متمثلة بالحزب والرئيس فرصتهم في تطهير الجيش من تلك العناصر، ووضع حد للجماعات التي تعمل بصورة العرقلة داخل المجتمع التركي، وفي هذا المطلب سنتناول الجانب التنظيمي للعملية الانقلابية وكيف تصرفت الحكومة إزاء هذه المحاولة، من خلال الفقرتين التاليتين وهما:

أولاً: انحياز هيئة الأركان للجانب الحكومي

ثانياً: ردود الحكومة ومؤسسات الدولة

أولاً: انحياز هيئة الأركان للجانب الحكومي:

برز الجانب الحكومي في العسكرية التركية واضحاً دون أي شك، حيث لم يكن هناك توافق بين العسكريين على الانقلاب، حيث قبل الجانب الحكومي في هذه المحاولة وكان ضدها رئاسة هيئة الأركان بكامل أعضائها، حيث انحازت إلى جانب الحكومة، ورأت عبثية السير ضد كوجهاتها وإسقاطها، فبعد ان التقى رئيس هيئة الأركان الجنرال خلوصي اكار قائد القوات البرية الجنرال صالح زكي جولاك، ونائب رئيس هيئة الأركان في مكتب رئيس الأركان مساء الجمعة، حيث ورود انباء وتقريرات استخباراتية عن نشاط عسكري غير معروف في بعض القواعد العسكرية في جميع أنحاء تركيا،

حيث عزل الانقلابيون مبنى الأركان وكان من بينهم المساعدان الشخصيان لرئيس هيئة الأركان، وخلال الاجتماع عرضوا على الجنرال خلوصي اكار قيادة الانقلاب، لكن رئيس الأركان رفض هذه المحاولة الانقلابية، فاشتبك الانقلابيون مع عناصر القوات الخاصة الذين جاءوا من قاعدة اتي مسعود الجوية، وقتل عدد قليل منهم، علاوة على ذلك اعتقلوا القادة قسراً، ثم نقلوهم إلى قاعدة سلاح الجو الرابع.

(www.hurriyat.com.tr)

وفي الوقت نفسه بدأت العربات العسكرية تغلق جسر البسفور ثم مطار اتاتورك باسطنبول بهدف السيطرة التامة من خلال الدبابات، وصادر الانقلابيون في مبنى هيئة الأركان العامة بيانا عسكريا غير شرعي لجميع الهيئات الرئيسية والوزارات يدعون في السيطرة على الحكومة في الساعة (10:15) من مساء يوم (15 تموز 2016) (صحيفة الجمهورية، 2016، 7/16).

بدأت العميلة الانقلابية في التاسعة مساء بعد ان هبطت مجموعة الأربعين التابعة لقوات الجيش الخاصة من ديار بكر في قاعدة اتي مسعود الجوية العسكرية في انقرة قسمت المجموعة ثلاث مجموعات مختلفة أمرت المجموعة الأولى بالسيطرة على المقر الرئيسي للقوات الخاصة في (غولباشي) وانتقلت المجموعة الثانية إلى المقر الرئيسي للأركان العامة والمجموعة الثالثة إلى القاعدة الجوية اكينجي للاستيلاء على المواقع الرئيسية كان بداخل كل هدف عناصر دعم للمجموعات وكان الاستيلاء على هذه الأهداف الثلاثة الأساسية حيويًا للانقلابيين وكان من المقرر ان تنفذ في وقت واحد، وعلى الرغم تنفيذ الخطة وفقا للجدول الزمني فان السيطرة على القنوات الخاصة تحولت إلى نكسة كبيرة، عندما أطلق النار على اللواء سميح ترزي برصاص من مدفع مساعد القائد العام لمكتب القوات الخاصة.

استولت المجموعة في قاعدة اكينجي الجوية على الأهداف المحددة من دون أي مشكلات، واستقرت في سرب مقاتلا (اف 16) رحب بعض الطيارين بالمجموعة واجبروا موظفين الخدمات الأرضية على تحميل الطائرات المقاتلة، وقد عزز هذا السرب أيضاً بطائرات (اف 16) من قاعدة القوات الجوية الثامنة بديار بكر وأصبح احد الاسس الاستراتيجية للانقلابيين لتوفير السيطرة الجوية، (هاكان قراقوش)

(www.hurriyat.com.tr).

قائد السرب (141)، تولى عملية الضربات الجوية التكتيكية، وامر ست طائرات بالإقلاع والتحليق على علو منخفض فوق انقرة لتخويف الناس وإكراههم وأمر الطائرات أيضاً بضرب قاعدة العمليات الخاصة للشرطة في (غولباشي) في انقرة، ثم ارسلت طائرتان إلى اسطنبول لقمع الشعب، ويعتقد ان طائرتين اخرتين حلقتا حول انقرة لتقديم الدعم الجوي الفوري، وفي الوقت نفسه امر قائد قاعدة انجريك الجوية الجنرال (بكير ارجان) طائرتين من طراز (KC-135) بالاقلاع لتزويد الطائرات المقاتلة بالوقود جواً.

بعد فترة وجيزة من إقلاع الطائرات، أقلعت طائرتا هليكوبتر من طراز (AH-1W) كوبرا أيضاً من المدرسة العسكرية للطيران في جوار انجريك، لتقديم الدعم الجوي للقوات البرية، وغادرت نحو (13) دبابة و(20) عربة مدرعة قاعدة اللواء الالي (28) في ماماك للاستيلاء على الأهداف الرئيسية، مثل هيئة الأركان العامة ومراكز القوة ومبنى الاستخبارات والمقر الرئيسي للقوات الخاصة التابعة للشرطة وللمؤسسات الحكومية. (www.milliyet.com.tr)

ويبدو ان طائرات الهليكوبتر ضربت الأهداف عندما شوهدت الدبابات والعربات المدرعة في المناطق المستهدفة، في غضون (6) ساعات من محاولة الانقلاب التي فشلت، شوهد إطلاق نيران على مقر الشرطة الرئيسي في انقرة ومبنى المخبرات وحول القصر الرئاسي، كما استهدفت طائرات مروحية عمليات الشرطة الخاصة بعد ان ضربتها طائرات (اف 16) (www.trthaber.com).

وكان أكبر نكسة للانقلابيين هو ردة الفعل لوحدة الحماية الرئاسية، وإجلاء الرئيس رجب طيب اردوغان من فندقه في مرمريس إلى مكان امن ثم إلى اسطنبول تاخرت عناصر البحث القتالي والانقاذ من ازمير، بسبب سوء التنسيق مع القوات البرية وبدأت المروحيات الثلاث بالتحليق فوق فندق الرئيس الذي كان قد غادره بالفعل قبل ساعة، عاد الرئيس من قاعدة جوية صغيرة في دالامان بالقرب من مرمريس إلى مطار اتاتورك في اسطنبول وقد قدم قائد الجيش الأول في اسطنبول الامن الجوي والارضي لطيران الرئيس. احتفظ الانقلابيون بالهيمنة الجوية حتى الثامنة من صباح يوم السبت (16 تموز 2016) ونفذوا تفجيرات في محيط القصر الرئاسي حوالي الساعة (6:30). (www.dailystar.com.lb)

في نهاية المطاف أجبرت طائرات الانقلابيون على الهبوط، بعد ان فقدوا السيطرة الجوية الكاملة قبل الساعة الحادية عشر، وفي خطوة تاريخية أدى المدنيون دوراً مهماً في التصدي للعربات المدرعة في الشوارع.

ثانياً: ردود الحكومة ومؤسسات الدولة:

ثمة سبب آخر لاختفاق محاولة انقلاب اتباع غولن أو بعبارة أخرى الرد الناجح لمنع الانقلاب، وهو الاعتماد على سياسة الحكومة، وهي "الاستراتيجية المتكاملة" التي تطبقها كل مؤسسات الدولة ومنظماتها في الوقت نفسه، وفي الواقع كان للقدرة الفائقة على الإدارة السريعة لبيروقراطية الأمن، وللمسؤولين الذين تعاونوا بشكل فعال ووثيق مع الحكومة - دور بارز منذ اللحظة الأولى فقد اتبعت هذه الاستراتيجية المتكاملة المذكورة انفا في المرحلة الأولى لمحاولة الانقلاب، أولاً بسبب موقف الرئيس اردوغان الحاسم الذي دعمه موقف رئيس الوزراء والحكومة، والذي دعا منذ البداية إلى المقاومة وعلى المنوال نفسه تواصل أعضاء الحكومة الذين كانوا على يقين بالتهديد المحتمل للانقلاب - على الفور مع القنوات التلفزيونية عن طريق الهاتف، وتحدثوا عن محاولات الانقلاب المحتملة لذا فان موقف الحكومة كان واضحاً منذ البداية "لا للانقلابين أو العقلية المؤيدة للانقلاب" (كورت، 2016، 42).

بعد ذلك أدارت الحكومة البيروقراطية الأمنية بكفاءة ووضعت الخطة موضع التنفيذ وقضت هذه الخطة بتدخل قوات الأمن المباشر ضد الجنود المتمردين، وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى ان الاستخبارات والقوات الخاصة شكلتا العامود الفقري للبيروقراطية الأمنية اذ لم تقمما الدعم فقط للحكومة لمكافحة الانقلاب بل أيضاً دافعتا وحمتا مؤسساتهما من الوقوع في ايدي الانقلابيين، وإضافة إلى البيروقراطية الأمنية أدت المؤسسات العامة الأخرى والمنظمات دوراً نشطاً من خلال نشر الخطاب المناهض للانقلاب.

وعلى الرغم من رد الحكومة السريع والقوي ضد محاولة الانقلاب العسكري فان أعضاء البرلمان من مختلف الأحزاب السياسية أدوا دوراً حيوياً أيضاً عن طريق الاجتماع في مبنى البرلمان تحت قصف مدافع الانقلابيين، ان هذا الحسم زاد من عزم مؤسسات الدولة ودفعها إلى بذل جهود أقوى واشد في ردع محاولة الانقلاب العسكري، ونتيجة لذلك بدأت عملية هجوم شامل ضد محاولة الانقلاب وقد أضعفت الصور الموحدة لمؤسسات الدولة على شاشات التلفزيون وانعكاساتها الفورية على الجمهور عن طريق وسائل الإعلام - قدرة الانقلابيين والمؤيدين للانقلاب وأيضاً منعت الانقلابيين من الوصول إلى أهدافهم (تاش، 2016، 193).

الفصل الثالث:

الإعلام السياسي واستراتيجيات أطراف الصراع في محاولة الانقلاب

أبرزت المحاولة الانقلابية الفاشلة، التي قادتها شبكة العسكريين في الجيش التركي ضد نظام الحكم في تركيا، في 15 يوليو/تموز 2016، دور وأهمية الإعلام بوسائله المختلفة في التأثير في مجريات الأحداث وتطوراتها، وفي الرؤى والمواقف والاتجاهات، بل وفي تغيير معادلات الواقع السياسي وتشكيل وبناء واقع جديد، وهو الدور الذي يتعاطم خلال الأزمات بين أطراف وقوى الصراع المختلفة. وفي الحالة التركية كان الإعلام حاضرًا بقوة في مسار المحاولة الانقلابية؛ إذ عكس وعيًّا وإدراكًا من قبل هذه الأطراف بأهميته في تغيير موازين القوى ومعادلات الصراع. وهنا، نبحت فرضية تأثير الإعلام ودوره في تعديل موازين الصراع خلال لحظة الانقلاب وما بعدها، وتناقش استراتيجيات القوى المتصارعة (شبكة العسكريين التي قامت بالمحاولة الانقلابية من جهة، والحكومة والشعب من جهة أخرى) في إدارة واستثمار هذا العنصر لإيصال رسائلهما وخدمة أهدافهما، ومن خلال هذه الدراسة سنجد ان هناك علاقة ارتباطية قوية ومؤثرة بين الإعلام السياسي وصنع القرار السياسي وقدرة الإعلام على قلب الموازين في الوضع السياسي ومدى تأثيرها على أحداث الانقلاب ووقوفها إلى جانب الحكومة ودعمها وتأييدها، وفي هذا الفصل سنتناوله في مبحثين رئيسيين هما:

المبحث الأول: الإعلام السياسي والمجتمع

المبحث الثاني: توظيف الإعلام السياسي في المحاولة الانقلابية

المبحث الأول: لإعلام السياسي والمجتمع

بات الإعلام السياسي يحتل مكانه مرموقة نتيجة لما يمتلكه من قدرة على التأثير والإقناع، وتشكيل الأفكار وصياغة الرأي العام، حيث أصبح الإعلام عنصر من عناصر التنمية وعاملاً متزايداً الأهمية في التطوير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ونستطيع القول ان التطور الكبير الذي طرأ على وسائل الإعلام والاتصال والتكنولوجيا ساهم في ظهور وسائل الإعلام حديثة تتميز بعنصر السرعة في نقل الخبر والمعلومة، مما جعله يخترق الحدود والحوجز بين الدول، ويصل إلى جميع الناس من خلال استخدام وسائل جديدة، مثل الإنترنت والموبايل وبرامجهما، وهذا يعزز من دور الإعلام السياسي في المجالات كافة خاصة المجال السياسي ومن خلال هذا التطور الكبير الذي طرأ على وسائل الإعلام السياسي جعل له أهمية كبيرة جدا في الساحة السياسية وقدرته الكبيرة على تأثير في القرار السياسي ولقد باتت وسائل الإعلام ذات أهمية كبيرة بسبب السرعة في نقل المعلومة ونشر الخبر والسرعة في التفاعل مع الأخبار ومواكبة التطورات الجارية في العالم، وتحقيقا لأهداف هذا المبحث فاننا سنتناول الأهمية من خلال المطلبين التاليين وهما:

المطلب الأول: وظيفة الإعلام السياسي السياسية

المطلب الثاني: وسائل الإعلام السياسي

المطلب الأول:

وظيفة الإعلام السياسي السياسية

تطور الإعلام السياسي مع تطور وسائل الإعلام المختلفة اذ أصبح يهتم بكيفية توظيف واستغلال تلك الوسائل في العملية السياسية، اذ يقوم بنقل وتحليل النشاطات السياسية وإتاحة المجال أمام السياسيين وقادة الرأي للحصول على المعلومات، وتلقي ردود أفعال الناس نحو سياساتهم وقراراتهم ومواقفهم، مما عزز العمليات والخطوات المصاحبة لصنع القرار السياسي، فضلا عن اعتماد الناس عليها في تكوينه واعتقاده واتجاهاته ومواقفه المختلفة إزاء الاحداث والسياسات التي تقع داخل الواقع المحيط به.

ويمكن ان نعرف الإعلام السياسي بأنه أحد فروع الإعلام الذي يتميز بقدرته على التأثير والتغيير والإقناع ويهتم بتغطية الموضوعات السياسية وهو يسعى أيضاً لتحقيق أهداف سياسية وهو يعتبر من أدوات الفعالة التي يعتمد عليها أي نظام سياسي لتحقيق استراتيجيته المختلفة، وفي هذا المطلب سنتناوله في فقرتين رئيسيتين هما:

أولاً: مفهوم الإعلام السياسي

ثانياً: علاقة الإعلام بالنظام السياسي

أولاً: مفهوم الإعلام السياسي:

الإعلام السياسي هو فرع من فروع علم السياسة فهناك ضرورة للإشارة لمفهوم علم السياسة أولاً على أن يكون هذا التطرق بصورة موجزة غير موسعة فقط على سبيل الإيضاح.

فعلم السياسة هو أحد العلوم الاجتماعية وهو يهتم بتعلم الحقائق وادراكها وفهمها وهناك علاقة وثيقة بين علم السياسة والعلوم الأخرى مثل التاريخ فالتاريخ يساعد عالم السياسة في تفهم الأحداث السياسية آخذاً في الاعتبار التطور التاريخي والسوابق التاريخية وكذلك القانون فان دارسيه يهتمون بالسياسة ودارسي السياسة يهتمون بالقانون فالحكومة تهتم بصياغة القوانين وتنفيذها. وكذلك هناك علاقة بين علم السياسة وعلم الأخلاق والفلسفة (محمد، 1988، 4).

المقصود حرفياً بلفظه "الإعلام السياسي" هو الأخبار باي مضمون له بعد أو مدلول سياسي، فكلمة إعلام تعني حرفياً (أخبار) أي الأخبار بالشيء.

وقد ورد في أحد التعريفات أن المقصود بالأخبار أو الإعلام information إعلام الناس بما يهمهم ويتصل بحياتهم العامة والخاصة سواء في مجتمعهم الداخلي أو في المجتمع العالمي.

والإعلام السياسي هو فرع من فروع الإعلامية الهامة والضرورية، وهو منهج وعملية تستهدف نشر الأنباء والأخبار والحقائق على الأفراد بهدف التعبير والتوعية، وقد تتسع دائرة التوعية حتى تهدف إلى خلق رأي عام عالمي وإرادة إنسانية موحدة لها موقف معين إزاء أمر يهم جموع الأفراد سواء كان ذلك على نطاق إقليمي أو وطني وقد تكون هذه التوعية السياسية موجهة إلى الأفراد داخل الدولة بقصد تحقيق أهداف سياسية وقد تكون موجهة للرأي العام العالمي (النكلاوي، 1974، 79).

وأيضاً فالإعلام السياسي بالنسبة لوظيفته على المستوى الخارجي يتولى شرح أهداف دولته ومبادئها ويتولى أيضاً تقديم دولته للمجتمع الدولي، أما بالنسبة لوظيفته بالداخل فان التخطيط الإعلامي السياسي يوجه للرأي العام ليتولى الإقناع والتوجيه الجماهير ويرسخ المبادئ.

والإعلام السياسي بهذا المعنى يعمل على ممارسة مهامه ووظائفه السياسية التي من شأنها إنجاح الوسيلة الإعلامية للقيام بدورها على محيط الإعلام السياسي وذلك من خلال مخاطبة وعي الجماهير ان الإعلام السياسي بقدرته على التوجه للجماهير العريضة، في كافة القطاعات الاجتماعية والشعبية يتمكن من خلق التلاحم الوجداني والفكري بين الشعوب وحكوماتها، الأمر الذي يعين على الالتحام المباشر لوسائل الإعلام وأجهزته بجموع الشعب وجماهيره، وبالتالي يفسر إرسال واستقبال الأفكار والمعلومات والأبناء التي ترد بين الطرفين الأمر الذي يعين على معرفة التيارات السائدة في المجتمع ومناقشتها(النكلاوي،70،1974-80).

ومن هنا يحق القول بان الإعلام السياسي ضرورة قومية تمتلك من المقومات قدرة كبيرة على تحقيق فاعلية سياسية تعمل على إرساء قواعد بنية سياسية سليمة في المجتمع إلى جانب تهيئة بيئة ومناخ سياسي صحي يتحقق فيه الخير المرجو للامة والوطن، شعب وسلطة، حاكم ومحكوم، جماهير وقيادات.

وهذا الأمر لن يتسنى بغير إرادة جماهيرية تصنعها وتصوغها وسائل الإعلام على أساس علاقة حميمة متبادلة بين السلطة والجماهير على أساس من التفاهم والتفهم المطلق بين الطرفين في إطار غاية عليا هي الحرص على المصلحة العامة. (عبد،2004، 125)

ثانياً: علاقة الإعلام بالنظام السياسي:

من أجل تحديد دور الإعلام السياسي في تشكيل الرأي العام، لابد أولاً من دراسة النظام السياسي، لمعرفة كيفية ممارسة السلطة السياسية وأهدافها وفلسفتها.

فالنظم "الديمقراطية" مثلا تر أن وسائل الإعلام، ولاسيما الرسمية منها، يجب أن تكون كباقي عناصر الدولة تحت تصرف الشعب، وأن تكون ذات أهداف تنموية فعلية سامية، لا أن تكون وسائل دعابة للنظام الرسمي، كما يجب أن يكون الإعلام حيادياً في المنافسات والصراعات، وبعيدا عن السياسة والسياسيين حتى يتسم بالشخصية الحيادية إلى جنب الوظيفية الإعلامية.. ولكن اختلف رواد الإعلام السياسي في تحديد نوعية العلاقة بين السياسة والإعلام، فقد رأى بعضهم أن العمل السياسي والعمل الإعلامي هما مجالان متميزان، بينما رأى بعضهم الآخر،

أنه لا يمكن الفصل بينهما، نظرا لأهمية الإعلام في التبليغ ومشاركة أفراد الشعب في وضع سياسة الدول، وفي ربط قنوات الاتصال بين التنظيمات والتشكيلات المتخالفة أو المعارضة، وفي تعبئة الرأي العام قبل اتخاذ أي قرار سياسي حاسم، ومهما اختلفت الآراء حول هذه المسألة، إلا أنها لا تختلف على أم اكفة المتلقين من كافة الطبقات الاجتماعية، والفئات العمرية، يتأثرون بوسائل الإعلام على اختلاف أنماطها وقنواتها، ولذلك فإن الدولة العصرية لا يكتمل بنائها إلا بوجود إعلام هو الية العمل الدعائي الحيادي الذي يقف بعيدا عن أهواء السياسة، وهذا ما لا يمكن تحقيقه، فالوسائل الإعلامية لا بد وأن تشكل البوتقة لنشر مبادئ أصحابها " الأيدولوجية " ونوعيتهم القومية أو الاثنية أو المذهبية، وإذا ما حولنا سبر أغوار الجبهات الإعلامية في الدول الديمقراطية فسوف تتضح لنا صور المقاربة الالتزامية بني السياسة والإعلام وتوظيف الإعلام لنشر " ايدلوجيات " ونزعتهم القومية أو الاثنية أو المذهبية، وإذا ما حولنا سبر أغوار الجبهات الإعلامية وتوظيف الإعلام لنشر " أيدلوجيات " و " استراتيجيات " الحكم الرسمية التي تنتمي إليها وسائل الإعلام السياسي (Jacobsson, 2002).

وأما ما يتعلق بالرأي العام لحشد الجماهير ضد أو مع النظام السياسي فنجد ان هناك علاقة تبادلية ذات شقين، حيث يؤثر كل منهما على الآخر ويتأثر به، فالرأي العام يؤثر على الحكومة بصفة مباشرة من خلال الانتخابات والاستفتاءات الحرة وقياسات الرأي العام، كما يؤثر الرأي العام على الحكومة بصفة غير مباشرة عن طريق الجماعات الضاغطة أو الاتصالات بين الأشخاص ذوي النفوذ والمسؤولين الحكوميين، ووسائل الإعلام المختلفة، وخاصة أجهزة الإعلام غير الحكومية منها. (الناصرى، 15، 2000).

وهناك عدة مظاهر معينة تطرأ على الحياة العامة في الدولة، فتعكس اتجاهات الرأي العام المؤيدة أو المعارضة للسياسة الحكومية أو تساند أو تناهض المسؤولين وأنشطتهم، ومنها مثلا: زيادة أو نقص إقبال الجمهور على شراء مستلزماته الاستهلاكية اليومية أو عزوفه عن ذلك كنمط أو عادة تقليدية يومية، كذلك حضور أو عدم حضور الجمهور المحاضرات والندوات التي تنظمها الهيئات أو الجماعات، وما إلى ذلك العديد من الأنماط والعادات اليومية وألوان السلوك الجماعي التي يستغلها المسؤولون الحكوميون في رصد اتجاهات الرأي العام وتأثيره على الحكومة أو تأثره بها.

من هنا نجد ان الرأي العام الذي كان بجانب النظام السياسي أعطى الكلمة نتيجة توحيد الإعلام الرسمي لصالح الحزب الحاكم فقد حدث إبّان الانقلاب تعاضد سياسي رافقه تعاضد إعلامي غير معهود؛ فقد شكر الرئيس أردوغان أحزاب المعارضة على موقفها أثناء الانقلاب وبعده، كما استضاف أردوغان لأول مرة زعيمة أكبر حزبين معارضين في القصر الرئاسي بأنقرة للتباحث في قضايا ما بعد الانقلاب ومستقبل البلاد، وذلك يوم 25 يوليو/تموز 2016، إلى جانب ذلك بادرت شبكة TRT الرسمية باستضافة زعيم حزب الشعب الجمهوري لأول مرة منذ عام 2010، الذي انتقد بدوره القناة قائلاً: "لو لم يحدث ذلك لربما ما فكرتم بدعوتي واستضافتي" (كيليتشدار اوغلو، 2016).

كما استضافت فضائيات معارضة مسؤولين حكوميين وآخرين في حزب العدالة والتنمية، مثل قناة Halk TV التابعة لحزب الشعب الجمهوري، التي أخذت تفتتح على الحكومة والحزب الحاكم، وراحت تستضيف مسؤوليهم بكثافة على شاشتها .

رغم أن جميع الأحزاب ووسائل الإعلام رفضت الانقلاب ورأت فيه خطراً على الدولة والحياة الديمقراطية، فإن ذلك لم يحل دون كيل الاتهامات والانتقادات للحكومة والرئاسة، بل إن البعض حمل بصورة أو بأخرى مسؤولية محاولة الانقلاب للحكومة ولأردوغان، واعتبر حزب الشعوب الديمقراطية (الكردي) في الساعات الأولى أن "ما حدث من محاولة انقلاب لعبة من أردوغان لترسيخ النظام الرئاسي الذي يحاول تطبيقه في البلاد (أردوغان، 2016).

كما سعى بعض إعلام المعارضة للاستثمار السياسي للأحداث ضد الحزب الحاكم لكن ليس بذات الحدة التي انتهجها ما قبل الانقلاب، فهذه صحيفة سوزجو Sözcü المعارضة، رغم انتقادها الشديد للحكومة، فإن ذلك لم يمنعها من وصف جماعة غولن في تغطياتها الأخبارية بـ"الجماعة الإرهابية"، بل واتهامها بالمسؤولية عن محاولة الانقلاب.

الإعلام التركي، المعارض والموالي، تناول على نطاق واسع أيضاً الإجراءات التي اتخذتها الحكومة التركية ضد جماعة غولن ومؤسساتها في تركيا، حيث اعتقال وإقالة الآلاف، وإغلاق المئات من المدارس والجامعات ووسائل الإعلام التابعة لها، وقد حمل بعض هذه التغطيات الإعلامية طابعاً من السخرية والشماتة، بينما حمل بعضه طابع الوعيد للحكومة .

وفي اليوم السادس للانقلاب انتقدت صحيفة جمهوريات المعارضة بشدة إعلان حالة الطوارئ في البلاد ونشرت أخباراً وتقارير تشير إلى استياء شعبي وسياسي من القرار؛ حيث عرضت تصريحات زعماء الأحزاب السياسية المعارضة للقرار الصادر عن مجلس الأمن القومي، ولاسيما كمال كلتشارأوغلو زعيم حزب الشعب الجمهوري، وأخرى لحزب الشعوب الديمقراطية، الذي اعتبر القرار هادماً للدستور.

ونشرت جمهوريات في ذات اليوم تقريراً بعنوان "بعد قرار حالة الطوارئ، ردود فعل رافضة في وسائل التواصل الاجتماعي" وتخلل التقرير مجموعة من التغريدات لنشطاء معارضين للقرار، خلافاً لوسائل الإعلام المقربة من الحكومة التي روجت للقرار وعرضت مشاهد وأخباراً تُبين ترحيب المواطنين به، كما عكفت على نشر تصريحات المسؤولين الحكوميين التي تبرر القرار، وتؤكد ضرورته وأهميته خلال المرحلة المقبلة، وأنه لن يؤثر على حياة المواطنين اليومية، وحاول إعلام الحكومة عرض الآراء السياسية الموالية لقرار حالة الطوارئ، ولاسيما تصريحات زعيم حزب الحركة القومية، دولت بهتشيلى، التي أشار فيها إلى أن حزبه يدعم قرار حالة الطوارئ (وكالة الأناضول، 2016).

وكالة الأناضول المقربة من الحكومة، تبنت الرواية الرسمية بشكل كامل فيما يتعلق بمدبري الانقلاب، وكان توجُّه الوكالة يصب باتجاه اتهام جماعة غولن بتخطيط وتنفيذ الانقلاب، وتبنت رواية الحكومة أيضاً بأن الذين نفذوا المحاولة الفاشلة هم قلة قليلة من العسكر فقط، رغم أن الاعتقالات طالت معظم قيادات الجيش، كما أرفقت الوكالة الفقرة التالية في نهاية كل خبر يتعلق بالانقلاب.

وعمدت وكالة الأناضول أيضاً إلى نشر الأخبار الدولية التي تساند موقف الحكومة وسياساتها تجاه المتورطين في محاولة الانقلاب، كالخبر الذي نُشر رابع أيام الانقلاب "واشنطن تقول: إن الإجراءات التركية عقب محاولة الانقلاب الفاشلة مفهومة ومبررة (وكالة الأناضول، 2016).

لكن تحاشي وكالة الأناضول، التي تعتبر وكالة دولية، توزيع الاتهامات على الأطراف الخارجية لم يمنع الوسائل الإعلامية الأخرى من توجيه الاتهامات إلى الولايات المتحدة وغيرها من الأطراف، كصحيفة نبي شفق التي اتهمت الولايات المتحدة بتقديم الدعم لجماعة غولن، وتوفير الحماية لزعيم الجماعة الذي تستخدمه بالطريقة التي تريدها، بينما راحت صحف أخرى إلى اتهام واشنطن بالتمويل والوقوف المباشر خلف محاولة الانقلاب مستخدمة ضباطاً لها بقاعدة إنجيليك.

ورغم أن أغلب قادة الفرق والألوية في الجيش التركي متورطون في المحاولة الانقلابية فإن الإعلام الرسمي التركي ووكالة الأناضول والناطقين باسم الحكومة كانوا يؤكدون في خطاباتهم على أن فئة قليلة من الجيش هي التي شاركت في الانقلاب، كما تجنب الإعلام التركي الإساءة لمؤسسة الجيش، بل عكف المسؤولون على تمجيدها، وتوجيه اتهاماته لجماعة غولن.

أما قناة TRT العربية فقد "ألغت كل نشراتها الأخبارية الاعتيادية في الأيام العشرة التي تلت محاولة الانقلاب، كما ألغت معظم البرامج، واستعاضت عن ذلك بتغطية أخبارية مفتوحة على مدار الساعة، استضافت خلالها العشرات من المفكرين والمحللين والمراقبين كما جعلت شعار التغطية على شاشتها "تركيا تنتصر على الانقلاب"، وهو النهج الذي اتبعه معظم القنوات الأخبارية التركية.

وبغض النظر عن الفروقات في التغطية بين إعلام الموالات والمعارضة، فإنه "لا يوجد قطاع في تركيا دعم الانقلاب، سواء إعلامها أو مؤسساتها أو حتى ساستها أو شعبها، باستثناء صحيفة زمان التي لم يعد لها منشورات ورقية، بل تكتفي بالمنصة الإلكترونية، حتى مجموعة دوغان الإعلامية وقفت ضد الانقلاب، الشيء الوحيد المختلف أو الذي دعم الانقلاب في الإعلام هم الانقلابيون أنفسهم الذين استخدموا وسائل سرية للتواصل بينهم والتخطيط للانقلاب وتنفيذه، أما في العلن فلا توجد وسيلة إعلامية أيدت الانقلاب بشكل واضح (اوزجان، 2016).

المطلب الثاني:

وسائل الإعلام السياسي

يتخذ الإعلام السياسي وسائل وأشكالا متعددة قد تكون مباشرة أو غير مباشرة، ثنائية أو فورية، وأحيانا تأتي مجتمعة كلها، وتشمل وسائل الإعلام السياسي الوسائل الشفهية (كانتشار الخبر بين المواطنين) والوسائل المقروءة وهي (الصحف والمجلات والكتب والنشرات والرسائل والملصقات والفاكس والانترنت) والوسائل المرئية الخارجية وهي (الصور والملصقات وإعلانات الشوارع) الوسائل السمعية وهي (الأشرطة والاسطوانات والهواتف) والوسائل السمعية البصرية وهي (التلفزيون والسينما والفيديو والكومبيوتر) والوسائل المنظماتية (أحزاب، جماعات الضغط....)،

كما قد ساعدت وبشكل كبير أدوات التكنولوجيا الشخصية كالموبايل والبريد الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي وغيرها على إعادة الوسائل الشخصية الشفهية في نقل الأخبار والدعايات بين الناس وأصبح الفرد قادراً بحكم التكنولوجيا على بث الأخبار أو الدعايات التي يراها مناسبة أو تحقق له غرضاً ما، ويعتبر التلفزيون أكثر الوسائل التي يُعتمد عليها في تحقيق أهداف الإعلام السياسي باعتباره وسيلة مسموعة مرئية أكثر جاذبية وتأثيراً وشعبية مقارنة بالوسائل الإعلامية الأخرى ويعتمد عليه في طرح القضايا السياسية الهامة، كما ويتخذ الإعلام السياسي مجموعة من الأساليب من أجل السيطرة والتحكم والتأثير في سلوك الجمهور لتحقيق أهدافه ومن أهم تلك الأساليب هي المؤتمرات، الندوات، المحاضرات، المعارض، الملصقات، الزيارات.

أولاً: تعدد الوسائل الإعلامية التركية

ثانياً: تأثير الإعلام في السياسة التركية

أولاً: تعدد الوسائل الإعلامية التركية:

يشير مفهوم وسائل الإعلام المستقلة إلى أي شكل من أشكال الوسائط مثل المذياع أو التلفاز أو الصحف أو الإنترنت البعيدة عن النفوذ الذي قد تفرضه مصالح الحكومة أو الشركات، ويشتمل هذا المصطلح على تطبيقات متنوعة، وغالباً ما يستخدم هذا المصطلح كمرادف لمصطلح الإعلام البديل داخل الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة وذلك للإشارة إلى الوسائط التي تختلف على وجه التحديد عن وسائل الإعلام السائدة، وفيما يتعلق بالتنمية الدولية، يستخدم مصطلح الإعلام المستقل في مجال تنمية وسائل الإعلام الجديدة وخاصة في الأماكن التي تشهد القليل من التواجد الإعلامي القائم، (مواقع التواصل الاجتماعي جبهة مرئية جديدة للمقاومة اتخذتها الحكومة ضد الانقلابيين) (خيرالله، 2015، 26).

لقد وجدنا في المحاولة الانقلابية انه قد تم استخدام شرائح المجتمع كافة وسائل التواصل الاجتماعي، لنشر الخطاب المناهض للانقلاب بشكل منظم، وبعد التحول المفاجئ للأحداث في الساعات الحرجة والمثيرة في تلك الليلة المشؤومة من شهر يوليو وإحباط محاولة الانقلاب - اتضح شيء واحد: ان قدرة الشعب ووقته على استخدام أدوات التواصل من خلال الإنترنت اكبر من قوة الجيش، فبفضل وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الاتصال الجديدة خرج الناس إلى الشوارع في ملحمة للنضال ضد الانقلاب العسكري لمواجهة طائرات (اف 16)، والدبابات التي تطلق الذخيرة الحية والقنابل على المتظاهرين. ليس هناك شك في ان الاحتجاجات العامة في جميع أنحاء البلاد ضد محاولة الانقلاب حدثت على جبهات متعددة، ومن قبل شرائح متعددة من المجتمع التركي، ومع ذلك أدت وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي والإنترنت دوراً حيوياً في ردع الانقلاب، وقد استخدم الجميع كل وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، مثل الفيس تايم وغيره، سواء أكانوا مدنيين أم قوى سياسية، (www.aljazeera.com.tr) حتى الرئيس نفسه استخدم هذه الوسائل وغرد برسائله المناهضة للانقلاب الرامية إلى تعبئة الأمة لمقاومة الانقلابين، واستخدم أيضاً قناة الأخبار الشهيرة، من خلال الاتصال من تطبيق فيس تايم على هاتف أي فون، داعياً جميعاً الشعب إلى مكافحة الانقلاب، والاحتجاجات والخروج إلى الشوارع حراسة نقاط التفتيش والجسور والمطارات ان رؤية الرئيس على قيد الحياة وبصحة جيدة من خلال مقطع فيديو - أكدت للشعب الحاجة الملحة لهذه الدعوة بالنزول إلى الشوارع، ان قوة الشعب والعديد من منصات الإنترنت لم تردع فقط الجنود المشاركين، بل ردعت أيضاً العديد من الجنود الآخرين الذين كانوا ينتظرون دورهم في الثكنات، كما ان معظم القوى الاجتماعية نشرت تصريحات على تويتر، بما في ذلك العديد من النواب والأحزاب السياسية.

استطاعت القنوات التلفزيونية الرئيسية ان تبقي على بثها المباشر بشكل سريع ومنتزامن مع منصات وسائل الإعلام الاجتماعي التي ساعدت على تعبئة الجمهور وتوعيته، بعد فترة وجيزة من نزول الناس إلى الشوارع لوقف محاولة انقلاب دحر الانقلاب، عندما حاول الجيش السيطرة على قناة تي آر تي التي تديرها الدولة، كما فعلت الانقلابات العسكرية السابقة، سرعان ما ثبت هذا عدم جدواه، لان القنوات الخاصة الأخرى أدت دورها ونقلت الرسالة المناهضة للانقلاب بالإجماع السياسي، بل حثت الناس على النزول إلى الشوارع لوقف الانقلاب، لذا كان للقنوات التلفزيونية ووسائل التواصل الاجتماعي دور هائل في الحشد وإحباط محاولة الانقلاب العسكري.

ثانياً: تأثير الإعلام في السياسة التركية:

ويمكننا بيان هذا في الفقرتين الفرعيتين التاليتين:-

التغيير الإعلامي يؤدي إلى التغيير السياسي: اذ يلاحظ وجود علاقة بين التغيير الإعلامي communication change والتغيير السياسي political change فالإعلام وما يرتبط به من وسائل ومضمون وأدوات يؤثر في التغيير السياسي، وذلك بتطوير القيم والمعتقدات السياسية وذلك في إطار الاتجاه نحو المجتمع الحديث، أي ان أمهات الإعلام من خلال الدور السياسي الذي يلعبه على صعيد الوظيفة السياسية تؤثر في عملية التغيير السياسي (العويني، 25، 1986-27)

وهذا يعني بدوره أن هناك علاقة بين النمو السريع في وسائل الإعلام وتزايد المشاركة السياسية political participation اذ ان النمو السريع ينمي من المدركات السياسية للجماهير، وبالتالي يزداد تفاعلها في الحياة السياسية.

وهذا يؤكد كما سبق وأشارنا إلى دور وسائل الإعلام الذي لا يستهان به في محيط التنشئة السياسية للأفراد political socialization وما يرتبط بها من بث أمهات سلوك وتجارب سياسية وقيم ومعتقدات ومعارف وتثقيف سياسي.

وسائل الإعلام وقدرتها على تأثير سياسي: إن وسائل الإعلام على المحيط السياسي تقوم بدور حارس البوابة أو الناقل للأفكار والقضايا ذات الصلة الشرعية. فهي تعمل على تدعيم الآراء والقيم والأفكار البناءة وفي نفس الوقت تعمل على إقصاء الأفكار التي تعوق مسيرة التنمية السياسية وهذا بالإضافة إلى كونها منبر سياسي للتعليم والتنشئة والتثقيف والتربية السياسية من خلال ما ترسله من مضامين هادفة.. فوسائل الإعلام هي انعكاس للبيئة السياسية أي مرآة للأحداث والصراعات والتفاعلات المحلية والإقليمية والدولية على الصعيد السياسي وبدون وجود وسائل الإعلام بالجماهير. لا يستطيع أحد خارج الحلقة السياسية الاطلاع على الأحداث السياسية، (فالبيئة السياسية تبنى من قبل وسائل الإعلام، ووسائل الإعلام هي التي تعرفنا بهذا الواقع) (العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي، 1994، 60).

وقد جاءت الوظيفة السياسية لوسائل الإعلام كما حددها جانوتس على أنها إضفاء صفة الشرعية أو القبول الاجتماعي لأفكار ومفاهيم معينه واستبعاد أفكار ومفاهيم أخرى من الجدل أو النقاش السياسي أي أنها تعمل على ترتيب قائمة الاهتمامات السياسية في إطار من القيم والمعارف والآراء بشكل متوافق واستبعاد الآراء والأفكار المتنافرة بشكل يقدم القضايا والمعلومات والموضوعات السياسية في كل متماسك من خلال عرض يقوم على الدقة والوضوح للحقائق، مما يخلق صورة ذهنية بموضوعية هذه القضايا فتعبر بوضوح عن الواقع السياسي وتعكسه بدقه وتهتم بالتنشئة السياسية والتعبير عن المصالح وتجميع المصالح والدفاع عنها وتحقيق التكامل بين جماعات المجتمع المختلفة، كل ذلك في إطار الوظيفة السياسية.

إن الإعلام أصبح وظيفة سياسية إقناعية بالدرجة الأولى حيث يتولى عملية الإقناع الجماهيري فقد أصبح هناك فرقا كبيرا بين مضامين الرسالة الإعلامية عما كانت عليه قبل عقدين وبين ما هي عليه اليوم، فالمضمون السياسي للمادة الإعلامية المنبثقة والمكتوبة في وسائل الإعلام العربية يطغى على ما سواه. وأصبحت مادة الإعلام السياسي تشكل في وسائل الإعلام من محطات إذاعية مسموعة ومرئية وصحافة مكتوبة نسبة عالية جدا، بل ان الهيمنة الحكومية على وسائل الإعلام في البلاد العربية تفسر لنا الطبيعة السياسية للوظيفة الاتصالية لهذه الوسائل. (مصالحة، 1984، 114) وجدير بالذكر أن طريقة طرح المجريات والأحداث على الجماهير في صورة حملات سياسية انما تسهل عملية نشر الإعلام السياسي، وتوصيل الرسالة المعنية من قبل صناع القرار بذكاء إعلامي شديد أحيانا والذي يجوز أن نطلق عليه في بعض المواقف فرض إعلامي ذكي ومهذب لانه يبدو تلقائيا وغير مقصود في ظاهرة، وهو الامر الذي يحمل الفرد على تركيز انتباهه ويجذبه ويثير اهتمامه ويشغل تفكيره، فينفع بالرسالة ويتفاعل معها مما قد يصل به في النهاية على درجة من الإقناع أو على حد الاقتناع الكامل لموضوع الرسالة الإعلامية الموجهة، وهذه العملية تدرج الفرد على التعود على الوسائل الإعلام التي عودته أن تصب في تفكيره بنبهاته ومثيراته الفكرية، وهو الامر الذي يتحول بالفرد من نمط التعليم الذهني إلى نمط البحث عن الإعلام خلال وسائل الإعلام.

هذا وقد أكد ماكومبسو ويفير في دراسة قاما بها عام 1973 انه كلما زادت حاجة الفرد إلى التوجه السياسي، زاد تعرضه للمضمون السياسي لوسائل الإعلام وزادت درجة الاتفاق بين أولويات اهتماماته وأولويات اهتمامات وسائل الإعلام، وهذه الوسائل تأخذ عدة أبعاد هي:

البعد السياسي لوسائل الاتصال:

إن المواطن في المجتمعات المعاصرة يتعرض اليوم وعلى نطاق واسع ومستمر لفقرات ومضامين وتعليقات لها طابع سياسي تحمله إليه مختلف قنوات الاتصال الجماهيري، ويكاد لا يمر يوم دون أن تظهر هذه المضامين السياسية في الصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون كما وسبق وأشارنا في مستهل هذا الفصل. (karl w, 1968, 205)، فضلا عن ذلك فإن التصرفات ومظاهر السلوك السياسي ذات طابع اتصالي في الأساس، أو على حد تعبير ريتشارد فاجن فإن كل سلوك سياسي يتضمن نشاطا اتصاليا من نوع ما. (sindy Kraus, 1966, 17)، ويضيف كارل دويتش عن هذا الواقع وما يرتبط به من اثار سياسية بقوله " لقد أصبح الناس بفضل الاتصال في القرى البعيدة والمناطق النائية يعملون بما يحدث في كل مكان، ويكونون وجهات نظر وآراء خاصة بهم، ولم يعد الزعماء السياسيين يمارسوا السلطة بنفس الطريقة التي كانت تجري من قبل، ويخلص دويتش إلى أننا نعيش في عالم جديد. (karl w, 1968, 205)

البعد المعرفي لوسائل الاتصال: لقد أكد ماكلويد Meleod (1968-1969) أن ثمة علاقة ارتباط بين التطور الضخم لوسائل الاتصال الجماهيري وبين المعرفة السياسية، كما وصل إيليا حريق (1971) إلى أن هناك علاقة ارتباطية واضحة بين استخدام الاتصال الجماهيري وبين المعرفة لدى الأفراد. (Herbert, 1976, 139)

وتفترض الدراسات الخاصة بوسائل الاتصال أن الاتصال ليس مجرد وظيفة للنظم السياسية، وليس مجرد نظاماً يرتبط بعلاقات متبادلة مع النظم السياسية والثقافية والاجتماعية، وانما هو في الأساس وعلى حد تعبير ولبورشرام كما ذكرنا "المادة التي تتكون منها العلاقات الإنسانية" ومن هنا يصبح لوسائل الاتصال الجماهيري دور وظيفي في اطار العملية السياسية والاجتماعية.

البعد الثنائي بين العمليتين الاتصالية والسياسية: اهتم علماء السياسة والاتصال السياسي والاجتماعي السياسي بدراسة التفاعل بين الاتصال والنظام السياسي والعملية السياسية بصفة عامة، وأكدوا أهمية العلاقة الجوهرية بينهما، بل إنهم نادوا بإعادة دراسة وتحليل العلوم السياسية بالاعتماد على نظريات الاتصال، فعالم السياسة، صعب ان يوجد دون الاتصال لانه حلقة الوصل بين الجماهير والنخبة الحاكمة صانعة القرارات.(بسيوني، 1991، 49)

وقد قسم ألمان ووظائف النظام السياسي إلى وظائف المدخلات ووظائف المخرجات وتتمثل وظائف المدخلات في التنشئة السياسية والتجنيد السياسي والتعبير عن المصالح والاتصال السياسي والمعرفة السياسية، حيث تناول التنشئة السياسية التعليم السياسي ويتناول التجنيد اختيار وتدريب القيادات السياسية، ويشمل الاتصال السياسي نقل الرسائل داخل النظام أو بينه وبين البيئة، أما المخرجات فتتمثل في التشريع والتنفيذ والقضاء(الهزايمة، 2007، 47-52).

هذا ويؤثر النظام السياسي في الملكية الخاصة الوسائل الاتصال الجماهيري وفي محتوى الرسائل والقائمين بالاتصال والثقافة المستخدمة وأجهزة الاستقبال، فالمواطنون لابد وأن يكونوا قادرين على توصيل رغباتهم ومطالبهم إلى الحكومة وبالتالي على الحكام أن يكونوا قادرين على توصيل قراراتهم إلى المواطنين وتبريرهم لهم بهدف نيل رضاهم (المنوفي، 1987، 117).

ويبقى القول ان وسائل الاتصال لها قدرة فاقت كل القدرات التي تتحلى بها المجتمعات قاطبة، لكونها أصبحت الوسيلة التي تدخل البيوت والمكاتب والمعسكرات دون إستئذان.

المبحث الثاني: توظيف الإعلام السياسي في المحاولة الانقلابية

لعبت وسائل الإعلام التركية الدور الأكبر في إفشال المحاولة الانقلابية التي استهدفت الإطاحة بالحكومة المنتخبة منتصف يوليو/تموز 2016، وقد استضافت كل القنوات التركية حينها مسؤولين حكوميين وآخرين من الحزب الحاكم عبر الهاتف ووسائل التواصل الاجتماعي.

وساعدت القنوات ووسائل التواصل المسؤولين على إيصال رسائلهم التي تحث المواطنين على التصدي لهذه المحاولة، وفي المقابل، كان لكثير من قنوات الإعلام العربي دور مغاير، وراح بعضها يروج لهذه المحاولة على أنها ثورة شعبية وليست انقلاباً عسكرياً، ولقد كان توظيف الحكومة للإعلام السياسي هو بمثابة درع منيع للانقلابين لم يستطيعوا ان يتجاهلوه لما كان له من تأثير كبير وواقعي على الساحة السياسية فان كثير من القنوات التركية العارضة والمؤيدة وقفت في صف الحكومة لك تحبط عملية المحاولة الانقلابية التي كانت تريد النيل من الحزب الحاكم والإطاحة بالجمهورية التركية والسيطرة على الحكم ولكن وقوف الإعلام السياسي التركي بصف حزب العدالة والتنمية وبث المقابلات المباشرة لرئيس الجمهورية اردوغان ولرئيس الوزراء بن علي يلدريم كان لها تأثير كبير في إفشال هذه المحاولة الانقلابية، وستناول هذا الموضوع من خلال المطلبين التاليين:-

المطلب الأول: الإعلام وبيئة الانقلاب

المطلب الثاني: استراتيجيات أطراف محاولة الانقلاب

المطلب الأول:

الإعلام وبيئة الانقلاب

حكاية المحاولة الانقلابية بتوكيا خرجت إلى العلن تقريبا مع الساعة الـ11 ليلا من مساء يوم 15 يوليو/تموز 2016 بتوقيت مكة المكرمة، عندما أغلقت عناصر من الجيش التركي الخط المتجه من الشق الآسيوي إلى الأوروبي على جسر البوسفور، بينما سارع رئيس الوزراء بن علي يلدريم إلى وصف ما جرى بأنه محاولة انقلابية.

بعدها تناقلت وكالات الأنباء أخبارا عن وجود مروحيات عسكرية تحلق في سماء أنقرة، ونقلت عن شهود سماعهم أصوات إطلاق نار بالعاصمة، تلاها تحذير أطلقه رئيس الوزراء من أن المحاولة الانقلابية فاشلة لا محالة، وأنه تم استدعاء كافة عناصر الشرطة، معلنا في تصريحات لمحطة (إن.تي.في) التلفزيونية الخاصة "بعض الأشخاص نفذوا أفعالا غير قانونية خارج إطار تسلسل القيادة.. الحكومة المنتخبة من الشعب لا تزال في موقع السلطة. هذه الحكومة لن ترحل إلا حين يقول الشعب ذلك".

إثر ذلك بدقائق، نقلت وسائل إعلامية تركية أن جماعة فتح الله غولن هي من تقف وراء المحاولة الانقلابية، بينما سيطر انقلابيون على القناة التركية الرسمية "تي.آر.تي" وأجبروا العاملين فيه على بث بيان تحدث عن تولي السلطة "لحفاظ على الديمقراطية" وأن جميع العلاقات الخارجية للدولة ستستمر وأن "السلطة الجديدة" ملتزمة بجميع المواثيق والالتزامات الرسمية. كما تعهد بإخراج دستور جديد في أقرب وقت. بعد ذلك أعلن مصدر بالرئاسة أن البيان الذي صدر باسم القوات المسلحة لم يكن مصرحاً به من قيادة الجيش.

أولاً: وسائل التواصل الاجتماعي بمثابة قوة دفاع

ثانياً: الإجراءات الحكومية لمكافحة الانقلابيين

أولاً: وسائل التواصل الاجتماعي بمثابة قوة دفاع:

لا شك ان وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي كانت بمثابة قوة دفع، بل ومصدراً من المصادر القوية للانتفاضة المدنية الواسعة النطاق ضد التفجيرات الوحشية والاعتداءات الوحشية من قبل عساكر المحاولة الانقلابية، نشر الناس العاديين فضلاً عن النشطاء الموقف العام المناهض للانقلاب في وسائل الإعلام الاجتماعي الرقمية، في الواقع أثبتت مثل هذه القوة انها مفيدة بشكل حاسم في تعبئة الشعب، على سبيل المثال ظهر هاشتاغ (لا للانقلاب # HayırDarbeye) وهاشتاغ(الامة كلها في الميدان # MilletçeMeydanlardayız) وراجت بسرعة كبيرة لعدة ساعات، ووفقاً للبيانات التي قدمتها سومرا (Somera) ارتفع عدد التغريدات (223) بالمئة، وجرت مشاركات وصلت التغريدات إلى الرقم مدهل وهو (15 مليون شخص).

بعد العاشرة مساء 15 يوليو، أخذت ضجة محاولة الانقلاب في ارتفاع، وبمجرد ان تحدث الرئيس اردوغان على فيس تايم على شبكة سي ان ان تورك، وفي صباح اليوم التالي، اخفقت المحاولة وحدثت الذرورة الثانية. (مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، 2016: 7/16)

بمجرد ان أغلقت الدبابات الطرق، بما في ذلك جسر البوسفور الشهير في اسطنبول ووسط اطلاق نار كثيف وتحليق طائرات (اف 16)، فان المواطنين الذين تواجدوا هناك أو ربما كانوا عائدين إلى منازلهم بعد العمل - استخدموا وسائل الإعلام الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك والتويتز وغيرهما، ومن المهم تأكيد ان الأكثر اثاراً للصدمة، كانت الصور المروعة للدبابات التي تطلق النيران بلا هوادة على المدنيين، وكذلك الصور المروعة لطائرات (اف 16) التي قصفت مبنى البرلمان التركي، ومن المؤكد ان فيديو الرئيس، ومشاركة الصور المذكورة اعلاه كانت أكثر فعالية أكثر من غيرها من الاستخدامات الأخرى. وخوفاً من نجاح الانقلاب العسكري، والذي من شأنه ان يفسد الحياة ويدمر الافاق المستقبلية للبلاد - استمع الناس إلى رئيس الوزراء بن علي يلدريم الذي تحدث على قناة (ان تي في) التلفزيونية في مكالمة هاتفية، الذي أكد فيها ان ما يحدث هو في الواقع محاولة انقلاب، وبالرغم من ان الشعب لم يكن يعرف مكان رئيس الوزراء إلا ان وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي نشرت الأخبار أولاً بأول في تلك الليلة، منذ بداية محاولة الانقلاب وحتى منتصف ليل (16 يوليو) كان هناك نحو 180 تغريدة نشرت على حساب رئاسة الوزراء، ومن الواضح ان تلك التغريدات هدفت إلى حشد الناس، ونشرت الرئاسة (35) تغريدة على تويتر، في حين ان حزب المعارضة ورئيس حزب الشعب الجمهوري نشر (7) تغريدات في صفحته الرسمية، ونشر حزب الحركة القومية (24) تغريدة على صفحته الرسمية.

بينما توحدت القنوات التلفزيونية ضد محاولة الانقلاب وادانتها بشدة، فان وسائل الإعلام الاجتماعي في جميع أنحاء البلاد زودتها بصور وقصص حية، وقبل منتصف الليل بدقائق قليلة، تمكن بعض الجنود من اقتحام مكتب قناة (تي ار تي) تحت تهديد السلاح، واجبروا المذيعة "تيجان كاراس" على قراءة بيان الانقلاب العسكري الذي ادعى ان الحكومة قد اطيح بها، وان على الناس ان يعودوا إلى ديارهم، ويتركوا الشوارع للدبابات والضباط، حفاظاً على سلامتهم.

ثانياً: الإجراءات الحكومية لمكافحة الانقلابيين:

تختلف المحاولة الانقلابية الأخيرة عن الانقلابات السابقة في تركيا من عدة وجوه، أهمها استهداف مؤسسات الدولة، وإطلاق النار على الموالين ومحاولة اغتيال رئيس الجمهورية ورئيس الجمهورية ورئيس جهاز الاستخبارات، وفي حال تعذر اعتقالهما وهي فوارق ساهمت في ردة فعل شعبية وحزبية، وأقوى من الاقتصار على موقف مبدئي من الانقلاب على الحكومة منتخبة.

رأت الحكومة التركية ان الفرصة باتت سانحة لاستثمار الحدث في إجراءات استثنائية قد تساعد في طي صفحة الانقلابات في تركيا إلى الأبد، وهي إجراءات لم تكن في الإمكان في ما مضى، بسبب السقوف الدستورية والقانونية، واعتراض أحزاب المعارضة، وغيرها من العوامل. وبناء عليه أعلن اردوغان حالة الطوارئ في البلاد بعد توصية هيئة الأمن القومي بذلك، وقبول الحكومة بهذه التوصية ثم إقرارها من قبل البرلمان التركي، وفق المواد (119-120-121) من الدستور (الجزيرة نت، 2016).

وتعطي حالة الطوارئ السلطة التنفيذية صلاحيات أوسع من المعتاد، بحيث يكون من حقها إصدار مراسيم تقوم مقام القوانين، ومغفأة من الرقابة القضائية، وتحديد بعض حقوق المواطنين وحررياتهم، كإعلان حظر تجول في مكان ووقت محددين، وتهيئة فترة التوقيف القانونية على ذمة التحقيق من دون توجيه اتهام إلى الموقوفين.

ساعد إعلان حالة الطوارئ المجلس الوزاري في العمل على خطين متوازنين بإجراءات استثنائية: الأول، تسريع عملية التحقيق من خلال توسيع دائرة الموقوفين بتهمة المشاركة في الانقلاب، بحيث شملت العملية توقيف أكثر من 18 ألف شخص، أكثر من نصفهم من منتسبي المؤسسة العسكرية من مختلف الرتب، بينما حبس نحو عشرة آلاف شخص معظمهم من عناصر الجيش (وكالة الأناضول، 2016).
في مقدمتهم 151 لواء وأميرالا (لواء بحريا)، و1656 ضابطاً، ونحو 700 من المدعين العامين. (Efkan، 2016)

الثاني، تعميق مكافحة "الكيان الموازي" في عموم مؤسسات الدولة ومختلف الوزارات، بحيث بلغ عدد المبدعين عن وظائفهم، مؤقتاً على ذمة التحقيق أكثر من 45 ألف موظف حكومي في رئاسة الوزراء، ووزارات الاسرة والشؤون الاجتماعية، والاقتصاد والعلوم والصناعة والتكنولوجيا وهيئة الإحصاء وغيرها من المؤسسات (وكالة الأناضول، 2016).

وضمن حالة الطوارئ في البلاد، صدر المرسوم الأول الذي حدد مدة التوقيف بـ 30 يوم كحد أقصى وحل آلاف الهيئات والمؤسسات التابعة للكيان الموازي، ومنها 15 جامعة خاصة و35 مركزا صحيا و1299 جمعية و1034 مؤسسة تعليمية، إضافة إلى غلقه الباب أمام إعادة الموظفين الحكوميين المفصولين إلى أعمالهم بتهمة الانتماء إلى الكيان الموازي (TRT العربية، 2016).

كما شمل المرسوم الثاني إلحاق الدرك وخفر السواحل بوزارة الداخلية، وعزل ما مجموعه 1700 قيادي من المؤسسة العسكرية من مختلف الرتب والقطاعات، إضافة إلى حظر ثلاث وكالات أنباء و16 قناة تلفزيونية، و23 قناة إذاعية و45 صحيفة و15 مجلة مرتبطة بالكيان الموازي وفق المرسوم (Anadolu Agency، 2016).

ترجع هذه المحاولة الانقلابية بهذا الحجم، وردات الفعل الشعبية والحزبية والسياسية، ثم الإجراءات الحكومية المتبعة حتى الآن ان يكون لهذا الانقلاب انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على عدة ملفات، أهمها:

وأما في مجال الكيان الموازي فان الإعلام وقف ضد جماعة فتح الله غولن - المعروف بالكيان الموازي (FETÖ-PDY)، هو التوصيف القانوني المستخدم إعلاميا وسياسيا في تركيا، في الإشارة إلى القيادة المنتفذة في جماعة "الخدمة" التي أسسها الداعية فتح الله غولن في سبعينيات القرن الماضي كجماعة تربية ودعوية وخدمية، تهتم بتعليم الطلاب وتقديم الخدمات السكنية والتعليمية واللوجستية لهم. لكن الجماعة توسعت في عشرات السنين اللاحقة، لتصبح أشبه بشركة اقتصادية عملاقة عابرة للقارات، تعادل ميزانيتها 150 مليار دولار أمريكي، وفق عريضة الادعاء بحقها بعد الانقلاب.

إذ تضم أكثر من تسعة آلاف شركة اقتصادية، منها خمس شركات قابضة وعدة مصارف، وعشرات المؤسسات الإعلامية، و17 جامعة و96 وقفا و900 جمعية إضافة إلى مئات المدارس داخل تركيا وخارجها، فضلا عن تغلغلها في مختلف مؤسسات الدولة (Yenisafak، 2016)، تحالف حزب العدالة والتنمية، في سنوات حكمه الأولى، مع الجماعة طمعا في دعمها الإعلامي وقوتها التصويتية، إضافة إلى الكوادر التي افتقدتها في بداياته، مقابل التسهيلات التي حظيت بها الجماعة لتثبيت أنصارها في مفاصل الدولة المهمة. بيد ان الطرفين تواجهها لاحقا في عدة محطات، أهمها:

محاولة اعتقال جهاز الاستخبارات حاقان فيدان في شباط / فبراير 2012 اثر تسريب خبر لقاءاته مع قيادات في حزب العمال الكردستاني في اوسلو، وقد رات الحكومة في ذلك محاولة لإزاحة الرجل - بتهمة التخابر مع تنظيم ارهابي - لاحكام سيطرة الجماعة على الجهاز، أحداث حديقة "جزى" في ميدان تقسيم في اسطنبول في أيار / مايو 2013 والتي لم تخرج خلالها الجماعة أنصارها إلى الشارع، لكن وسائل إعلامها وقفت ضد الحكومة وشهرت باردوغان تحديدا، قضايا الفساد التي طالت عددا من المسؤولين الحكوميين في كانون الأول / ديسمبر 2013، والتي أسمتها الحكومة التركية "الانقلاب القضائي"، واتهمت الجماعة بالوقوف وراءه لاسقاط الحكومة، المحاولة الانقلابية الأخيرة، منذ 2013 عملت الحكومة على "تطهير" المؤسسات الأمنية من أعضاء الكيان الموازي، وقد نجحت في ذلك إلى حد بعيد، في الامن والشرطة والاستخبارات، بدرجة اقل في القضاء. ثم وضعت يدها على المؤسسات الإعلامية والمالية والأكاديمية للجماعية، بعد تصنيف الحكومة إياها منظمة ارهابية في أيار / مايو 2016 اثر توصية من هيئة الامن القومي، وجدت الحكومة التركية لحظة الانقلاب الفاشل فرصة ذهبية لتوجيه ضربة للتنظيم، فحرصت على أفراده دون غيره بالاتهام، على الرغم من ان حجم التوقيفات وحجم عملية التحقيق يظهران ان الانقلاب اكبر من قدرات الكيان الموازي وإمكاناته، للأسباب التالية:

استثمار الفرصة لاقصائه من مختلف مؤسسات الدولة، وحظر هيئاته ومؤسساته التي تعد بالآلاف.

تحييد ما / ومن يمكن تحييده من المؤسسة العسكرية في ساعات الانقلاب الأولى، من خلال التشديد على مسؤولية "اقلية" داخل المؤسسة العسكرية التي ستبقى نظيفة.

إعطاء أمل للمواطنين في إمكان كسر الانقلاب، بواسطة عكس صورة عن محاولة انقلابية هامشية لا تشارك فيها قيادات المؤسسة العسكرية. (جنوبية، 2016)

المحافظة على هيبة الجيش التركي وقوته وتماسكه.

كما استثمرت السلطات التركية الغطاء الدستوري المتمثل بحالة الطوارئ، والغطاء الشعبي من خلال الحشود في الميادين، والغطاء السياسي الذي تقدمه أحزاب المعارضة لتوجه ضربات قاصمة لانصار التنظيم وأعضائه في مختلف الوزارات، في محاولة لإرباكه وإشغاله عن القيام بأي خطوات ارتدادية، أو تفعيل خطط بديلة في مواجهة الحكومة، عبر حظر مئات المؤسسات التعليمية والاقتصادية والإعلامية، وإبعاد عشرات الآلاف من الموظفين المحسوبين عليه من وظائفهم في القطاع العام مؤقتاً. (الحاج، 2016، 96)، بيد ان القضاء التام على الكيان الموازي لا يبدو سهلاً ولا ممكناً لعدة أسباب، أهمها:

الكفاءة التنظيمية العالية التي يتميز بها اتباعه، من حيث السرية التامة، والطاعة العمياء والتقنية السياسية.

الحاضنة الشعبية التي يحظى بها التنظيم، على الرغم من سنوات المواجهة مع الحكومة والتي تعتمد غالباً على شباب متحمس، ربي سنوات طويلة على مناهج محددة، محورها كتب غولن نفسه.

عدم امتلاك الحكومة إحصاءات دقيقة وموثوقة عن عدد اتباع التنظيم في مختلف مؤسسات الدولة ومناصبهم فيها.

شبكة التنظيم الخارجية، ووجود زعيمه في الولايات المتحدة الأمريكية التي تماطل المطالب التركية في تسليمه.

وجود الكيان الموازي القوي في مؤسسات الدولة عموماً، والمؤسسات العسكرية خصوصاً، في منظومة متكاملة من التغلغل والسيطرة، اتبعتها في عشرات السنوات، وتتضمن تسريب اسئلة امتحانات دخول الجامعة، والتوظيف الحكومي، والثانويات العسكرية لانصاره، والنفاذ إلى مناصب مهمة في جهاز الاستخبارات العسكرية، والتغلغل في "القيادة المركزية لتأمين الموظفين" والسيطرة عليها في المؤسسة العسكرية، وإخفاء الانتماء والأفكار، فضلاً عن دعم أعضاء هذا التنظيم بعضهم بعضاً في التوظيف والترقي في مختلف مؤسسات الدولة.

الضغط الخارجي على الحكومة التركية، وبخاصة من الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالتوقيفات والتحقيق والإبعاد من العمل.

حضور الكيان الموازي القوي في الجهاز القضائي الذي قد يصعب عملية التحقيق، وكشف جميع ملابسات العملية الانقلابية والمتورطين فيها أو على الأقل يطيل أمدها أو يحدث فيها اختراقات مهمة، كما حدث حين أطلق سراح أحد مسؤولي التنظيم (امام أو مسؤول القوات الجوية في التنظيم) الذي اعتقل في قاعدة "اكينجيلار" العسكرية التي أدارت العمليات ليلة الانقلاب، ثم إطلاق سراحه بعد 21 دقيقة فقط، هي مدة التحقيق معه، قبل ان يختفي.

تعرف الحكومة التركية انه من غير المتاح القضاء على الكيان بهذا التنظيم يملك حاضنة شعبية ولذلك ستسعى لتجسيمه في مختلف مؤسسات الدولة، ولا سيما العسكرية إضافة إلى تجفيف منابعه فيها عبر إغلاق الثانويات العسكرية مؤقتا فضلا عن وضع يدها على المئات من مؤسساته، والتخطيط لادارتها من قبل الدولة لاحقا، والحرص على ان تقوم واشنطن بتسليم زعيمه غولن، لما سيكون له من اثر سلبي في الاتباع. لكنها ستحتاج إلى رؤية استراتيجية خاصة بانصار الجماعة غير المشتركين في الانقلاب أو أي جناح أخرى، بحيث يمكن احتواؤهم ودمجهم في المجتمع وإبعادهم عن قيادة التنظيم (الحاج، 2016، 97).

المطلب الثاني:

استراتيجيات أطراف محاولة الانقلاب

لقد كان هنالك استراتيجيات لكل من الدولة والانقلابين فلقد حاولت الجماعة الانقلابية من خلال استراتيجياتها ان تمسك زمام الأمور من خلال السيطرة على القنوات الإذاعية والتلفزيونية التي تملكها الدولة لكي يبثوا من خلالها بيان الانقلاب من ما يدخل الرعب في قلوب المواطنين لكي يظنوا انه قد تم السيطرة على البلاد من قبل الجيش وإسقاط النظام ولقد وجدنا كذلك انهم حاولوا قطع الطرق الرئيسية التي هي عصب مدينة اسطنبول ولكن لم يمضي الوقت كثيرا حتى قامت الدولة وقادتها بالتصدي لهذه الاستراتيجيات من خلال استراتيجية محكمة قرر فيها الرئيس اردوغان بظهور على شاشات التلفاز وطلب المساعدة من الشعب لكي يقوم بحماية بلده وحماية الشرعية الديمقراطية، وسنتناول جميع التفاصيل في هذا المطلب من خلال الفقرتين الرئيسيتين التاليتين:

أولاً: الإعلام السياسي ولحظة الانقلاب

ثانياً: الإعلام يفشل الانقلاب

أولاً: الإعلام السياسي ولحظة الانقلاب:

وهنا تبدو هناك لحظتان هما لحظة الانقلاب ولحظة الفشل:-

ف نجد في لحظة الانقلاب ان الإعلام وقف إلى جانب مؤسسات الدولة الحيوية المختلفة التي حاولت شبكة العسكريين السيطرة عليها (مبنى هيئة الأركان، ومقر البرلمان و رئاسة الجمهورية ومراكز القوات الخاصة والاستخبارات، ومحاولة السيطرة على مطار أتاتورك الدولي) كانت هيئة الإذاعة والتلفزيون التركية من أوائل المؤسسات التي اقتحمها الانقلابيون وبسطوا سيطرتهم عليها ؛ حيث توجهت آليات عسكرية إلى مقرات الشبكة في كل من أنقرة وإسطنبول، وأجبروا مذيعة TRT الأخبارية، "تيجان كاراش"، على تلاوة البيان الانقلابي الذي أعلن فيه الجيش استيلاءه على السلطة في البلاد لحماية الديمقراطية والعلمانية -كما كان شعاره في كل انقلاب- وبالتزامن تم نشر ذات البيان على الموقع الإعلامي الرسمي لرئاسة الأركان ؛ ما أحدث حالة كبيرة من البلبلة والإرباك في الشارع التركي لم يكن لقوة أن تبدها أو تحطمها سوى خطاب للقيادة السياسية المدنية، وكانت المفاجأة بالنسبة للحكومة التركية ورئيسها، بن علي يلدرم، أنهما لم يعد باستطاعتها الاتصال والحديث مع الجمهور الذي اعتادوا على مخاطبته عبر القناة الرسمية؛ لذلك لجأ يلدرم لبديل إعلامي آخر، وهو قناة "إن تي في NTV" (كما ذكرنا أنها قناة خاصة أقرب إلى الحيادية، وجزء من شركة استثمارية تجارية)، وخرج بعد نحو ساعة من بدء المحاولة الانقلابية (11:30 ليلاً) بخطاب للجمهور اعترف خلاله بوجود محاولة انقلابية، وتوعد شبكة العسكريين المشاركين فيها بعقوبات قاسية، لكنه تعهّد بالسيطرة على الوضع قريباً، وقد كان أثر هذه الخطوة كبيراً على الانقلابيين؛ إذ خلطت أوراقهم وسببت لهم ارتباكاً كبيراً ؛ لأنها كان تعني فشلهم في عزل القيادة عن الجمهور (القنوات الفضائية التركية، 2016: 7/15 الساعة 11,30 مساءً)

في هذه الأثناء كان سيل الإشاعات وتدفق الأخبار مجهولة المصدر يروج في منصات الإعلام الرقمي وبين الجماهير؛ إذ تناسلت إشاعات تشكك في سلامة الرئيس رجب طيب أردوغان، وأخرى تشير إلى أن مصيره غير معروف، وثالثة تروج لطلبه اللجوء إلى ألمانيا... إلخ، وهنا أدركت القيادة السياسية التركية أن ثمة حاجة لرسالة إعلامية تحطم تلك الإشاعات وتعيد الثقة للشارع التركي وترفع معنوياته، فجاء خطاب الرئيس أردوغان الحاسم رغم قصر مدته، وذلك في اتصال هاتفي عبر تطبيق الفيس تايم (FaceTime) مع قناة "سي إن إن إن إن تورك (CNN Türk)" المعارضة التي طالما انتقدتها وانتقدته، بعد ساعتين ونصف من بدء المحاولة الانقلابية (12:26 صباحًا). وقد أحدث هذا الخطاب حالة ارتباك أكبر بكثير من تلك التي أثارها خطاب يلدرم في صفوف شبكة الانقلاب، بل رأى البعض أن رسالة الخطاب "كان لها دور مفصلي في إحباط الانقلاب" (<http://goo.gl/592xzN>).

إذ استطاع أردوغان من خلال هذه المكالمات الهاتفية حشد ملايين المواطنين في الميادين الرئيسية وحول المؤسسات الحيوية خلال فترة قياسية؛ حيث تدفقت عشرات الآلاف من المواطنين إلى مطار أتاتورك لتحريره من قبضة العسكر.

في تلك اللحظات كانت وسائل الإعلام المقربة من الحكومة والحزب الحاكم تُحرّض الشعب وتحتثه على النزول للشوارع والمشاركة في التصدي للانقلاب، كقنوات A Haber ، و TV Net وكذلك المواقع الإلكترونية الأكثر متابعة، مثل: صباح ويني شفق، بينما "اكتفت وسائل إعلام المعارضة بنقل الأحداث من زاوية أخبارية دون أن تتبنّى موقفًا ما، لكن مع مرور الساعات وتجاوز حالة الصدمة، باتت تتخذ موقفًا واضحًا ضد الانقلاب (الحاج، 2016).

وفي حدود الساعة الواحدة صباحًا قصفت مروحية عسكرية منشآت مؤسسة البث الفضائي في أنقرة بعد قطعها بث التلفزيون الحكومي، وبعد ذلك حاولت السيطرة على ذات التلفزيون إلا أن الشرطة والمواطنين تمكنوا من صدهم وإيقافهم بحدود 2:20 صباحًا، وقد عاد البث الطبيعي للتلفزيون في الساعة الثالثة فجرًا، وألقت الشرطة القبض على العسكريين المشاركين في محاولة السيطرة على مقره الرئيسي، وتم تحرير المذيعة "تيجان كاراش" التي تلت البيان الانقلابي قسرًا.

وفي سياق هذه اللحظة المفصلية في مسار الانقلاب ومآله، يمكن رصد مجموعة من الملاحظات حول تفاعل أطراف الصراع مع متغيراتها ومنها وسائل الإعلام (جبار، 2016: 37-38):

محاولة السيطرة على الإعلام الرسمي كانت تهدف لشل وسيلة الاتصال الرسمية بين القيادة السياسية والشعب؛ لذلك تم تحييد ثم إخضاع شبكة TRT، والسيطرة على الموقع الإلكتروني لرئاسة الأركان، الذي يعتبر وسيلة إعلامية حساسة، وإصدار بيانات باسمه، وهو ما جعل المراقب يشعر بأن مؤسسة الجيش بكاملها مشاركة في الانقلاب، قبل أن تصدر بيانات عن رئاسة الجمهورية تؤكد أن رئيس الأركان محتجز كرهينة، وأن البيانات التي تصدر باسمه مزورة .

تميز موقف وسائل الإعلام الخاص مثل قناة NTV، وأخرى معارضة مثل قناة CNN Türk بالمسؤولية؛ إذ أفسحت المجال للرئيس أردوغان رغم معارضتها الشديدة لحكمه انطلاقاً من المسؤولية الاجتماعية؛ حيث استشعرت الخطر الذي يتهدد البلاد، وهذا ما دفع مذيعة قناة "CNN Türk هاندة فيرات"، للمبادرة بالاتصال بأردوغان، وهي المكاملة التي سرت كالنار في الهشيم عبر الإعلام المحلي والعالمي.

كانت مدة الاتصال مع القناة قصيرة، لكن أثرها كبير أبرز أهمية الرسالة الإعلامية في وقتها المناسب؛ ولذا فإن لعامل التوقيت أثراً كبيراً خلال الأزمات لا يقل عن دور الوسيلة والرسالة معاً.

في تلك الساعات الحرجة للانقلاب أعلنت وزارة الداخلية التركية الاستنفار في صفوفها واستدعت كل وحداتها وعناصرها للتصدي للانقلاب، كما أن صمود جهاز الاستخبارات شكل أيضاً عاملاً مهماً في إفشال الانقلاب. لذلك، فإن القول بأن عنصر الإعلام، أو أن اتصال أردوغان مع CNN Türk، هو الذي حسم الصراع وأفشل الانقلاب تحليل ينطوي على كثير من المبالغة ويحمل الإعلام دوراً وأهمية أكبر مما في الواقع، كما أن استخدام عبارات مثل: "وسائل التواصل الاجتماعي تفشل الانقلاب (جبار، 2016: 37).

أو تطبيق آبل ينقذ تركيا تعبر عن رؤى غير دقيقة لفهم آليات تأثير وسائل الإعلام ومراحل هذا التأثير وشروطه وسياقاته، كما أنها ليست واقعية وعلمية؛ لأن دور الإعلام هنا كان مسانداً ورافعة بجانب الروافع والقوة الصلبة التي اعتمدها الحكومة في إفشال الانقلاب؛ فلم تعتمد الحكومة التركية على تعبئة الجماهير والتأثير في الجوانب الشعورية واللاشعورية للأفراد، بل كانت هناك عوامل أخرى سياسية وثقافية واقتصادية.

ثانياً: الإعلام يفشل الانقلاب:

هناك اتجاهات أساسية سلكها الإعلام التركي بشكل عام بعد التأكد من فشل المحاولة الانقلابية، يمكن تلخيصها في:

الإدانة والرفض العام للمحاولة الانقلابية؛ حيث لم تجرؤ أية وسيلة إعلامية على الترويج أو حتى إيجاد بعض التبريرات للانقلاب.

تحميل المسؤولية لجماعة غولن والدعوة لتطهير مؤسسات الدولة منها، ومحاسبة شبكة العسكريين المتورطين في الانقلاب.

عدم الإساءة لمؤسسة الجيش، والتأكيد على أن الجيش مؤسسة وطنية وأن مدبري الانقلاب ثلة قليلة تابعة لـ"الكيان الموازي".

تمجيد الإعلام للشعب وإبراز دوره "البطولي" في إفشال الانقلاب.

اتجاه إعلامي موجّه للخارج حاول إظهار تركيا قوية ومتماسكة، في الوقت ذاته دافع عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بحق الانقلابيين والتأكيد على قانونيتها.

وأما أسباب فشل الانقلاب فيعود للأسباب التالية:

هناك أسباب إخفاق عديدة وراء إخفاق محاولة الانقلاب (15 تموز) الإرهابية، التي نفذوها انقلابيو المنظمة الإرهابية التابعة لفتح الله غولن، ويمكن القول ان هنالك عاملين وراء إخفاق المحاولة العسكرية الانقلابية، اما العامل الأول فليس هناك شك في ان الانقلابيين لم يكونوا منظمين، كما ان هيكلم التنظيمي كان منقسماً إلى مجموعات مختلفة من ضباط الجيش رفيعي المستوى، ولا جدال ان تنظيم فتح الله غولن هو الفاعل الرئيسي في التخطيط، وتنفيذ الانقلاب العسكري، لكن من المهم ان نوكد حقيقة انه بطريقة ما، كان للانقلابيين خلفيات ايدولوجية متنوعة، كان الهدف الاستراتيجي للانقلابين الإطاحة بالحكومة المنتخبة الديمقراطية، واعتقال أو قتل الرئيس اردوغان والسيطرة على جميع مؤسسات المجتمع المدني الموالية للحكومة والجامعات ومن يعرف عنه ولائه للحكومة والرئيس

ومع ذلك فإن عدم وجود تسلسل هرمي بين الانقلابين خلق مشكلات عرقلت الأهداف التنظيمية والعميلة الاستراتيجية والتكتيكية للخطة والأهداف المحددة، ومع ذلك أدت الأبعاد الفسيولوجية والاجتماعية دورا كبيرا في إحباط محاولة الانقلاب.

أما العامل الثاني فيتضمن التنظيمية والاستراتيجية للقوى المناهضة للانقلاب التي تتكون من الفاعلين السياسيين والمدنيين والعسكريين الذين أدوا دوراً بارزاً ويأتي في المرتبة الأولى دور الرئيس اردغان الذي تصدى لكذب الانقلابين وردع محاولة الانقلاب العسكري، وفي المرتبة الثانية دور الحكومة ومؤسسات الدولة وفي المرتبة الثالثة ردود فعل وسائل الإعلام وفي المرتبة الرابعة دور الأحزاب السياسية في البرلمان، ولا سيما النواب الذين اجتمعوا في البرلمان في الوقت الذي كانت القوات المؤيدة للانقلاب تقصف مبنياه، وأخيرا أدى نادي الصيد والرماية دورا حيويا من خلال تنظيم نفسه عمليا لحماية المقرات العسكرية الرئيسية لمختلف القوى واستعادة السيطرة عليها وإعلان ان مهمته الرئيسية ستكون خدمة الوطن. وتتجلى عناصر الإخفاق وفق رؤية نونيهال سينغ ان الانقلاب العسكري يمكن صده من قبل مجموعة مسلحة أخرى، وفي الغالب من قبل وحدات مسلحة أخرى من الجيش فحسب، ولا يعلم المدنيون ما يحدث من بداية عملية الانقلاب إلى نهايتها، وجل ما يمكنهم عمله هو التأثير في السلوكيات المختلفة داخل الجيش، ومهما قاموا به من مظاهرات وبذلوا من جهود فلن تكون قوتهم وحدها كافية لعرقلة الانقلاب، فالوحدات العسكرية قادرة على تفريق التجمعات الواسعة عندما تريد.

في حين يرى لوتواك ان هناك قاعدتين رئيسيتين لنجاح أي انقلاب عسكري، أولاً اعتقال أو قتل رئيس الحكومة وثانياً شل الآليات والتجمعات العسكرية التي ترفض الانضمام إلى الانقلابين. (Luttwak, 2016)

وعند النظر إلى محاولة انقلاب (15 تموز) نجد صحة كلا الرأيين جزئيا، فعدم مشاركة قسم كبير من الجيش في محاولة الانقلاب، واندفاع مجموعة أخرى من الجيش مع الوحدات الأمنية الأخرى لصد الانقلاب أمر صحيح لا لبس فيه، لكن التحليل الذي يتناول أسباب إخفاق الانقلاب يبقى ناقصاً ان لم يؤخذ بالحسبان المقاومة التي أبدتها المدنيون.

فقد خرج المدنيون إلى الشوارع ولم يكن رئيس الجمهورية قد ظهر بعد على شاشات التلفزيون، ولم يكتفوا بالاحتجاجات، بل ابدوا في الوقت نفسه مقاومة فعالة سلمية ضد الانقلاب. ويمكننا تقييم إخفاق محاولة الانقلاب اعتماداً على هذه العناصر الرئيسية الثلاثة: أولها المقاومة الشعبية ضد محاولة الانقلاب، وثانيها قيادة سياسية قوية، وثالثها النشاطات العملية التي أدتها الوحدات الأمنية، مثل القوات المسلحة التركية، وجهاز الاستخبارات الوطنية، والأمنيات، وقد شكلت هذه العناصر الثلاث كتلة المقاومة والممانعة، إلى جانب القنوات الإعلامية التي ساندت كتلة المقاومة هذه من خلال مواكبتها بالبث (Kurt، 2016، 19)، ويمكن إبراز الأدوار الذي أداها الإعلام السياسي بالتالي:

حشد الشعب في مواجهة الانقلاب: كان إغلاق جسر مضيق البسفور بالدبابات واحداً من المؤشرات الأولى التي عكست للرأي العام محاولة الانقلاب التي حصلت في ليلة (15 تموز) ومنذ الساعات الأولى التي أدرك فيها المدنيون أن هذا التحرك ليس سوى محاولة انقلاب اجتمعوا واحتشدوا عند النقاط الحساسة التي استولى عليها الانقلابيون، وقد عرقلت المقاومة التي أبدأها المدنيون في هذه النقاط الحساسة كالمطار والجسر ووحدات الأمن ومجمع رئاسة الجمهورية - جهود الانقلابيون، وحالت دون تحقيق أهدافهم في هذه النقاط، كما أن تدخل المدنيين لصد التجمعات الانقلابية المجهزة بأثقل الأسلحة، وعدم تراجعهم رغم إطلاق النار عليهم - أسهما في تأمين على قوى الأمن الأخرى وتفوقها على القوى الانقلاب، وقد حققت هذه المقاومة الفعلية علو أو تفوقاً نفسياً لأنها أظهرت أن الشعب لن يتراجع أما محاولة الانقلاب، فثبات الشعب وعدم تراجعهم رغم إجبار الانقلابيين المذبة على تلاوة بيان الأحكام العرفية عبر قناة (TRT) واقتحامه القناة وإجبرها الانقلابيين على الاستسلام - كان ذلك كله واحداً من أهم مظاهر علو المقاومة المدنية وتفوقها، ويمكن القول باختصار أن الشعب استعمل جميع ما لديه من إمكانيات، وضرب مثلاً في المقاومة المدنية الفعالة جداً من دون اللجوء إلى السلاح، ومن دون إلحاق الضرر لا بالممتلكات العامة ولا بالممتلكات الخاصة.

عُضد القيادة السياسية وتقويتها: هي ما يتحلى به رجب طيب اردوغان من قادة قوية، فقد حاول الاتصال بالعديد من القنوات التلفزيونية خلال الساعات الأولى من محاولة الانقلاب، وأعلن وقوفه ضد الانقلاب، ودعا الشعب إلى الدفاع عن الديمقراطية، فكانت لهذه القيادة اثر مهم في إخفاق الانقلاب من ناحيتين: أولاً أنها خلقت حافزا كبيرا لدى الشعب الذي كان قد بدأ نضاله ضد محاولة الانقلاب، فقد ظهر اردوغان على شاشات التلفزيون، وجعل الكتلة المعارضة للانقلاب تجتمع حول هدف واحد إلا وهو إخفاق محاولة الانقلاب، ثانيا ان اردوغان بصفته القائد العام ورئيس الجمهورية قام بمجازفة كبيرة، وجاء إلى اسطنبول بالوقت الذي كانت فيه طائرات ال(ف16) تحلق في السماء، فجعل المبادرة المدنية والوحدات العملية تلتقي مع القيادة السياسية، وكان ذلك نقطة انعطاف قلبت موازين الأزمات في ساعاتها الأولى، هذا الوضع - على حد قول سينغ - عزز التصور "بان الانقلاب سيخفق"، فضلا عن ان تحرك رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة بما يتوافق مع إرادة رئيس الجمهورية كان مهما في تسيير عملية كاملة ضد الانقلاب. فاتصال رئيس الوزراء بن علي يلدريم بالعديد من القنوات التلفزيونية خلال الساعات الأولى من محاولة الانقلاب، وتصريحاته بالوقوف الحازم ضد الانقلاب، وإبداء الكثير من أعضاء الحكومة الإرادة ذاتها، سهل تفعيل الإمكانيات العامة لصد الانقلاب، ينبغي علينا ان نذكر أيضاً الدعم الذي جاء من الأحزاب المعارضة، فتصريحات الرئيس العام لحزب الحركة القومية (دولت بهجلي) في الساعات الأولى من بدء حركة الانقلاب أسهمت بشكل ملموس في توسيع الكتلة التي تقف ضد الانقلاب.

إعطاء الوحدات الأمنية قوة في التصدي: الذي حال دون نجاح محاولة الانقلاب هو مبادرات وحدات الامن، فالوحدات التابعة لجهاز الأمن وفي مقدمتها غرفة الحركات الخاصة استنفرت بالإمكانات المتوفرة لدى جهاز الاستخبارات الوطنية، وشكلت قوات خاصة لصد الانقلابيين الذين يملكون الأسلحة الثقيلة. أضف إلى ذلك ان المقاومة التي أبدتها وحدات عديدة داخل القوات المسلحة التركية، وفي مقدمتها القوات الخاصة، وتصريحات عدد كبير من قادة الجيش رفيعي المستوى عبر وسائل الإعلام وتأكيد وقوفهم ضد الانقلابيين - جعلت الانقلابيين يرون حدود قوتهم التي بالغوا فيها، وأظهرت عزيمة الوحدات المقاومة. اقتحمت الحركات الخاصة التابعة لجهاز الأمن الوحدات الأخرى الأبنية التي احتلها الانقلابيون، وبدؤوا عملية إنقاذ رئيس هيئة الأركان العامة وقادة القوات المحتجزين، وقد ادى هذا دورا مهما في إعادة السيطرة على الساحة.

تحكمت هذا العناصر الثلاثة على هيئة كتلة واحدة، وجعلت الإعلام تلحق بها، فعبّر قسم مهم من وسائل الإعلام علنا عن عدم دعمه لمحاولة الانقلاب بدءاً من الساعات الأولى لحركة الانقلاب في انقرة واسطنبول، ونقلنا لمقاومة الشعبية إلى الشاشات، وكان ذلك أول مؤشر على موقفه من الانقلاب. ان تجاهل معظم القنوات التلفزيونية بيان الانقلاب الذي تلي قسراً على شاشة قناة (TRT) التلفزيونية، وعدم الاهتمام به، أو الاكتفاء ببثه جزئياً على أنه خبر من الأخبار، كشف إحدى نقاط الضعف المهمة لدى الانقلابيين، لم يكن الانقلابيين قد احكموا سيطرتهم لا على الساحة ولا على الإعلام، إذ تراجع الانقلابيون خلال وقت قصير عن البنية التي تخص قناة (TRT)، ومجموعة دوغان ميديا التي اقتحموها، وبثت مشاهد انسحابهم بثاً مباشراً على شاشات العديد من القنوات التلفزيونية، وكان ذلك مؤشراً مهماً على تعزيز الكتلة التي تقاوم الانقلاب وشعورها بقوتها، عندما تخفق محاولات الانقلاب يحدث تغير في العلاقات العسكرية - المدنية وفي المتغيرات السياسية الأخرى للدولة (Duran، 2016، 26).

وتركياً أيضاً شهدت تغيرات في هذا السياق بعد انقلاب (15 تموز)، فقد طهرت المجالات كافة، وفي مقدمتها مجال البيروقراطية من اتباع تنظيم (فتو). والموضوع الذي يمكن تقييمه في إطار هذه الأعمال هو القرارات والتطبيقات التي تؤثر في تغير علاقة السياسة - الجيش، ففي (27 تموز) أُقيل عناصر تنظيم (فتو) الذي أقام لنفسه كيانا في القوات المسلحة التركية، والضباط الموظفون الذين دعموا محاولة الانقلاب. إذ طرد (149) جنرالاً، و(1099) ضابطاً، و(436) ضابط صف، واتخذت قرارات في اجتماع مجلس الشورى العسكرية الأعلى تقضي بتعيينات جديدة في الكوادر الشاغرة. وبقي قادة القوات في أماكنهم (صحيفة الجمهورية، 22:8/2016).

إضافة إلى ذلك اتبعت القيادة العامة للجندرية وقيادة امن السواحل لوزارة الداخلية، واتبعت المشافي العسكرية لوزارة الصحة، وأصبح بإمكان رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء إصدار أوامر مباشرة إلى قادة القوات عند الحاجة، كما توسعت كثيرا صلاحيات وزارة الدفاع، وأغلقت المدارس الثانوية العسكرية التي يعشش فيها تنظيم (فتو) وخطط لاستقبال الطلاب من الثانويات كافة في المدارس الحربية، وربط قادة القوات بوزارة الدفاع الوطني، وغير أعضاء مجلس الشورى العسكري الأعلى المكون من (14) شخصا، بحيث يكون (10) منهم مدنيين و(4) منهم ضباطا،

هذه التغييرات كانت لها تداعيات كثيرة فقد أفضى ضم الجندرية وأمن السواحل إلى وزارة الداخلية، والتوزيع الجديد للقوى، واستقبال المدارس الحربية طلابا من الثانويات كافة - إلى ان تعكس القوات المسلحة التركيبة اوساطا مجتمعية أوسع وان تخرج من كونها تمثل فئة محددة، كما أدى إعادة تنظيم مجلس الشورى العسكرية الأعلى إلى ان تخرج السلطات المدنية من كونها سلطة موافقة على القرارات العسكرية.

الخاتمة

لا شك أن تركيا شهدت طيلة مسيرتها السياسية انقلابات عسكرية، كانت هذه الانقلابات تخضع لسياسة المؤسسة العسكرية التي كانت تملك القرار، القرار العسكري وتختبئ خلف القرار السياسي الذي كان يتخذ بمشيتها، وبقي الأمر على هذا المنوال انقلاب يخلفه انقلاب حتى صعد حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، واستطاع هذا الحزب بفضل سياسة أولئك الذين تمكنوا من الإطاحة بحكم العسكر من إنتاج سياسة جديدة لاقت قبولا لدى الشعب التركي وحتى أحزاب المعارضة، ولا أدل على ذلك من الوقوف جميعاً إلى صف حزب العدالة والتنمية في المحاولة الانقلابية الفاشلة شعباً ومعارضه.

إن هذه الدراسة جاءت وفق صحة الفرضيتين التي قامت عليها والتي مفادها: (ان هناك علاقة ارتباطية بين الإعلام السياسي والانقلابات العسكرية)، واما الفرضية الثانية فهي: (كلما كان الحزب قريبا من الاعتدال بعيدا عن التسلط والدكتاتورية كانت علاقة الإعلام تتوافق مع القيادة الحزبية الحاكمة، ويون طابعها المؤازرة) وهذا ما كان ليلة الانقلاب وما بعدها من الأيام حتى انتهت الحركة الانقلابية ودفنت في مقبرة السياسة.

الاستنتاجات:

لقد أوصلتنا الدراسة إلى عدة استنتاجات وكانت كالآتي:

استنتاجات الدراسة، وهذه الاستنتاجات يمكن إجمالها بما يلي:

إن المسيرة السياسية التركية كانت مسيرة عسكرية صرفه وان لبثت ثوب الطابع المدني، لكون الذين يتبوؤون سدة الحكم من العسكر أو من يسير في نهجهم.

إن الانقلابات العسكرية التركية تميزت عن غيرها في واقع سفك الدماء، فهي الأقل سفكا للدماء بين الانقلابات الأخرى التي تقع في الدول النامية.

إن الأحزاب الإسلامية وقفت طيلة حكم العسكر بمثابة شوكة وان كانت غير مؤثرة في المسيرة السياسية، إلا إن التوجس والخيفة كانت تقلق الفئة الحاكمة.

إن حزب العدالة والتنمية سبقت إنشائه إرهابات سياسية مهدت إلى قيامة، كانت هذه الإرهابات بمثابة دفع الحزب صاحب التوجه الديني إلى الفوز بالانتخابات ومن بعدها حكم البلاد.

ان دوافع المحاولة الانقلابية كانت بسبب شعور بعضا من أفراد المؤسسة العسكرية ان بساط القول أو المشورة سحب من تحت أقدامهم، وبالتالي حاولوا إعادة الأمور إلى نصابها، والهيمنة من جديد على القرار السياسي التركي.

ان هناك دول أجنبية وفق قناعة قادة حزب العدالة والتنمية تقف إلى جانب الانقلاب، وقد تمت توجيه أصابع الاتهام إلى الولايات المتحدة والدول الأوروبية التي رأت في حزب العدالة والتنمية انتهاج سياسة ليس وفق ما يطلب منه غربيا.

إن انقسام المؤسسة العسكرية على نفسها أثناء محاولة الانقلاب يعتبر السبب الرئيسي في إفشال المحاولة الانقلابية.

إن للإعلام السياسي دور كبير في إنجاح الحركات الانقلابية أو إفشالها، لكونه يصل إلى المواطن بسرعة فائقة ويغذي العقول ويجعلها تأخذ موقفا مع أو ضد الحركة الانقلابية.

إن الإعلام السياسي التركي بكل أشكاله وأنواعه انشغل بالمحاولة الانقلابية منذ الإعلان عنها وكان هذا الإعلام في مجمله مع إفشال المحاولة الانقلابية.

إن الإعلام السياسي تبني وجهة نظر هيئة الأركان التركية، التي ليست مع المحاولة، مما جعل هممة الانقلابيين تفتت وتراجع بعض الشيء عما هو مقرر لها في خطة الانقلاب.

إن الاستراتيجية الإعلامية التي اتبعتها حزب العدالة والتنمية لإفشال المحاولة الانقلابية، توقفت على الاستراتيجية الإعلامية لجماعة الانقلاب، حيث تم استثمار كل وسائل الإعلام السياسي لغاية إفشال المحاولة.

إن حزب العدالة والتنمية اثبت انه أكثر اعتدالا، ويتمتع بحكمة ديمقراطية عالية الأمر الذي جعل الشعب والإعلام يقف إلى صفه وهو يعمل على إفشال المحاولة الانقلابية.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

ألطون، فخر الدين (2016)، الديناميكات السياسية الاجتماعية لتنظيم غولن الإرهابي ومحاولة انقلاب 15 تموز، تركيا، مركز ستا للدراسات السياسية والاقتصادية.

احمد، فيروز (1999)، تدخل العسكريين والأزمة في تركيا، (د.م): شركة المطبوعات للنشر والتوزيع.

الانصري، سلام خطاب (2000)، الإعلام والسياسة الخارجية الأمريكية، (ط2)، دمشق: دار جروس براس.

الانقلاب في تركيا من قام به ! ولصالح من ! وضد من !، اعداد هيئة النشر، الأردن، عمان، 2017.

باكير، علي حسين (2016)، السياسة الخارجية في أعقاب الانقلاب الفشل: التوجهات الإقليمية، تركيا، مركز ستا للدراسات السياسية والاقتصادية.

بسيوني، ابراهيم عبد الحلیم (1991)، دور وسائل الاتصال في صناعة القرارات، دراسة تطبيقية على صانعي القرارات في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، كلية الإعلام.

تاش، مراد يشيل (2016)، محاولة الانقلاب العسكرية التي أجهضت في تركيا: العملية والردود والآفاق، تركيا، مركز ستا للدراسات السياسية والاقتصادية.

الجميل، سيار (1997)، العرب والأترك الانبعاثات والتحديث من العثمنا إلى العلمنة، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية.

- الحاج، سعيد (2016)، انقلاب 15 تموز ومستقبل تركيا، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- حسن ياسر (2006)، تركيا البحث عن المستقبل، القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب.
- الحمامي، هشام (2007)، الحركة الإسلامية في تركيا. مجلة المجتمع (الكويتية)، 73(177).
- حمزة وعلي، كريم ووهام (2002)، القوة الفاعلة في المجتمع التركي، بغداد: بيت الحكمة.
- خالد، حسنين (2004)، الجراح التجميلية للعمل الإسلامي، عمان: مركز دراسات الأمة.
- خليل، إبراهيم (1987)، تركيا المعاصرة، الموصل: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، العراق.
- الخواودة، محمود (2008)، علم النفس السياسي والإعلامي، عمان: دار الحامد للنشر.
- خير الله، حسيب (2014)، الإعلام والسلطة الرابعة، عمان: دار امجد للنشر.
- الديسي، عبد الكريم (2013)، الإعلام التركي المعاصر، عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
- الدوري، حمدي (2000)، صنع تركيا الحديثة، بغداد: بيت الحكمة (قسم الدراسات الاجتماعية)، المطبعة العربية.
- الدوري، حمدي (2002)، تركيا المجتمع والدولة، بغداد: بيت الحكمة، المطبعة الوطنية.
- السعدي، رواء جاسم (2010)، حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي، رسالة ماجستير (غير منشورة) - عمان: جامعة الشرق الأوسط.
- طه جاسر، محمد (2002)، تركيا ميدان صراع بين الشرق والغرب، دمشق، سوريا: دار الفكر.
- عبد الحكيم، منصور (2013)، تركيا من الخلافة إلى الحداثة، دمشق: دار الكتاب العربي.
- عبد الفتاح، علي (2014)، الإعلام الدبلوماسي والسياسي، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر.

عبد الكريم، منصور (2013)، تركيا من الخلافة إلى الحداثة، دمشق، سوريا: دار الكتاب العربي،.

عبد، عزيزه (2004)، الإعلام السياسي والرأي العام، القاهرة: دار الفجر.

العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي (1994). عالم الفكر، 23(1-2).

العويني، محمد (1985)، الإعلام السياسي العربي المعاصر، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية.

الغزالي، عبد الحميد (2007)، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا خلال الثورة الصامتة،

القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

كورت، ويسل (2016)، محاولة انقلاب 15 تموز ونتائجها في سياق علاقة (السياسة- الجيش)، تركيا، مركز

ستا للدراسات السياسية والاقتصادية.

محمد، علي محمد، (1988)، العلوم السياسية "دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق"، القاهرة: عالم

الكتاب للنشر.

مصالحة، محمد (1984)، دراسات في الإعلام العربي، القاهرة.

معوض، جلال (1998)، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية،

لبنان، بيروت.

منصور عبد الله، خلدون (2009)، الإعلام وعلم النفس، عمان: دار أسامة للنشر.

المنوفي، كمال، (1987)، أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت: شركة الربيعان للنشر.

النعمي، احمد (1993)، الحركات الإسلامية في تركيا حاصرهما ومستقبلها: دراسة حول الصراع بين الدين

والدولة في تركيا، عمان: دار البشير.

النكلاوي، احمد (1974)، المدخل السيسولوجي للإعلام، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق.

نور الدين، محمد (1997)، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، بيروت، لبنان: دار رياض
الريس للكتب والنشر.

نور الدين، محمد (1998)، تركيا الجمهورية الحائرة، بيروت، لبنان: مركز الدراسات الاستراتيجية ولبحوث
والتوثيق.

نور الدين، محمد (2001)، حجاب وحراب، بيروت: دار رياض الريس.

نور الدين، محمد (2008)، تركيا الصيغة والدور، بيروت: الريس للنشر.

نور الدين، محمد (2016)، انقلاب 15 تموز / يوليو العسكري في تركيا: دوافعه وتداعياته الداخلية
والخارجية، مصر، الشؤون العربية.

ثانياً- المراجع الأجنبية

- Adam, Jacobsson (2002). Political media contest and confirmatory bias, University
.of Stockholm

ثالثاً- الإنترنت:

الشبكة العنكبوتية، ملفات حزب العدالة والتنمية التركي:-

[/html.86/65/nabnews//www.annbaa.org//http](http://www.annbaa.org/html.86/65/nabnews/)

الشبكة العنكبوتية، فوز ساحق لحزب العدالة والتنمية:-

[/hi/news.bb.cu.uk/newsid/www.arabicnews.com//http](http://www.arabicnews.com/newsid/bb.cu.uk/news/hi/)

الشبكة الدولية للمعلومات (2010)، ص 5-7

[aa/m.net/news/akhara//http](http://www.akhara.net/m/aa/news/)

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1):

أهم القنوات التلفزيونية الإخبارية في تركيا

القناة	سياستها التحريرية والجهة المالكة لها
CNN Türk	قناة خاصة شديدة المعارضة تابعة لمجموعة دوغان الإعلامية التي تمتلك أيضاً قناة D، إضافة إلى صحف حرييت، وميليت، وبوستا.
NTV	قناة خاصة أقرب إلى الحيادية، وهي جزء من شركة استثمارية تجارية.
Haber Türk	مستقلة، مقربة من الحكومة نسبياً.
A Haber	قريبة من الحكومة والحزب الحاكم، يرأسها صهر أردوغان.
TRT	هيئة الإذاعة والتلفزيون الرسمية، ناطقة بعدة لغات، وتضم 14 قناة.
SamanYolu	شبكة "درب التبانة"، وهي مجموعة قنوات معارضة تابعة لجماعة غولان.
Halk TV	تابعة لحزب الشعب الجمهوري المعارض، وهي شديدة النقد للحكومة.
TV NET	قناة خاصة تدعم حزب العدالة والتنمية.

ملحق رقم (2)

أهم وكالات الأنباء التي تحظى بانتشار واسع في تركيا

الوكالة	سياستها التحريرية والجهة المالكة لها
الأناضول	وكالة شبه رسمية تعدُّ من أهم وسائل الإعلام التركية وأوسعها انتشاراً؛ حيث تبت وتُنشر بإحدى عشرة لغة إقليمية ودولية.
دوغان	وكالة خاصة معارضة ضمن مجموعة دوغان الإعلامية واسعة الانتشار.
جيهان	وكالة أنباء تابعة لجماعة غولن.
إخلاص	وكالة معتدلة مُقَرَّبة من حزب العدالة والتنمية، صوفية التوجُّه، وهي ضمن مجموعة إخلاص التي تمتلك أيضاً صحيفة تركيا وراдио وتليفزيون TGRT

أكثر الصحف انتشاراً وعلاقتها بالفاعلين في المشهد السياسي التركي

الصحيفة	سياستها التحريرية والجهة المالكة لها
صباح Sabah	علمانية التوجه لكنها مُقَرَّبَة من الحكومة التركية وحزب العدالة والتنمية، تأسَّست عام 1985، عدد النسخ المباعة منها يومياً 314 ألفاً.
يني شفق Şafak Yeni	إسلامية مُقَرَّبَة من حزب العدالة والتنمية الحاكم، تأسَّست عام 1996.
ستار Star	علمانية التوجُّه لكنها مُقَرَّبَة من الحكومة التركية وحزب العدالة والتنمية، تأسَّست عام 1999.
يني عقد YeniAkit	صحيفة يديرها ويتابعها تيار من المحافظين والمتدينين، مُقَرَّبَة من الحكومة نسبياً.
أكشام AkŞam	مُقَرَّبَة من الحزب الحاكم، تأسَّست عام 1918.
سوزجو Sözcü	كحالية شديدة المعارضة للحكومة، تأسَّست عام 2007.

علمانية كمالية شديدة المعارضة والنقد للحكومة، أسسها أتاتورك عام 1924. كانت تُفرد مساحات لرموز جماعة غول	جمهوريات Cümhuriyet
علمانية كمالية معارضة، وهي جزء من مجموعة دوغان الإعلامية، تأسست عام 1948.	حريات Hürriyet
اقتصادية معارضة ضمن مجموعة دوغان.	ميليت Milliyet
تحاول الظهور بمظهر الحياد قدر الإمكان.	خبر تورك Haber Türk
صحف تابعة لجماعة غولن، تم تعيين وصي على زمان التي كانت أكثر انتشاراً بينما تم إغلاق الآخرين.	صحف زمان، وبوغن، وطرف